الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-
كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ
شعبة الثقافة الشعبية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
موسومة بـــــ:

جرائم العنف في المجتمع الجزائري (1995-2005)

من إعداد الطالب: **إشراف:**
محسن الدين بن شرقي **أ.د. محمد رمضان**

لجنة المناقشة:

أ.د. يحي بشلاغم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
أ.د. محمد رمضان	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا ومقررا**
أ.د. بلقاسم الدايم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**عضوا مناقشا**
د. إبراهيم بن داود	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة الجلفة**	**عضوا مناقشا**
د. عبد القادر قنيش	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة مستغانم**	**عضوا مناقشا**
د. قدوسي محمد	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة سيدي بلعباس**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2014-2015م

كلمة شكر

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذتي ، وأخص بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور "محمد رمضان" الذي كان مشرفا على هذه الأطروحة بتوجيهاته السديدة التي أفادنا بها بحيث كان عونا وسندا ليخرج هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والمثل الأعلى، والشرف الأسمى والقدرة البشرية في البحث عن الحق، وأسوتها في اتباع الحقيقة "سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"

إلى روح والدي جزاه الله عني خيرا، وتغمده الله برحمته ورضوانه .

إلى والدتي حفظها الله وأمدني ببرها مدى الحياة.

إلى كافة عائلتي .

الطالب:

بن شرقي محسن الدين

مقدمة:

شكل ولا يزال العنف إحدى المشكلات التي يشتغل على أبعادها الخبراء وعلماء الاجتماع والإنسان، حيث ظهرت عدّة اتجاهات ومواقف حول هذه المشكلة. فهناك من ربط العنف بالأصول التاريخية للإنسان، ونظر إلى تطوّر البشرية بمنظار العنف والخراب...، ويرى اتجاه آخر بأن العنف يحمله الإنسان في بنيته النفسية والجسدية، وأنه يظهر عند ما يتغلب الباعث الخسيس على الباعث الشريف. بينما يرى فريق ثالث بأن الإنسان مثقل بالعنف، يرثه، وبالتالي هو محكوم عليه أن يمارس العنف في حياته... وهناك من يردّ العنف إلى المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، بل يحاول هذا الاتجاه وصم ثقافة معينة بالعنف... إن العنف حاضر في الحياة، ولا يقتصر على ثقافة معينة دون الأخرى، ولا على زمان دون الآخر، فهو ظاهرة تاريخية سلبية عانت ولا تزال تعاني منها المجتمعات الإنسانية كافة، متحضرة كانت أم متخلّفة. وقد تبينت العديد من الدراسات في الأنثروبولوجيا وعلوم الآثار والأساطير والأديان أن العنف كان دائما حاضرًا وعرفه الإنسان منذ وجوده في هذا الكون. ولعل أوّل جرائم العنف التي وقعت في تاريخ البشرية هي قتل قابيل أخاه هبيل، مصداقا لقوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ. فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة المائدة الآيات 28-29-30]

ومشكلة العنف من المشكلات المعقدة التي أصبحت تهدّد البشرية في ظل الثقافة المعاصرة، بل أن كل المؤشرات تفيد أن الحياة تتجه نحو العنف والعنف المضاد، بل انتشرت على جميع الأصعدة مؤسسات وتنظيمات محترفة تسوّق العنف إلى كل بقاع العالم...

فقد أشارت منظمة الصحّة العالمية (2002) إلى أن العنف يؤرّق الإنسان وأضحى جزءاً من معاناته اليومية ويمكن مشاهدة آثار هذه المعاناة بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، وإن يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم كل عام. كما يتعرّض أكثر من ذلك بكثير لإصابات وإعاقات دائمة نتيجة العنف الموجّه أو بين الأشخاص أو العنف الجماعي، وإضافة إلى ذلك معدّل الوفيات المرتبطة بالعنف مسؤولية عن 3%من العبء العالمي للأمراض واعتلال الصحّة.

لقد أصبح اليوم العنف يمثل هاجسا حقيقيا بالنسبة لجميع الشعوب والمجتمعات، وهو يلاحق الغرب في كل مكان، في البيت، وفي المدرسة، وأماكن العمل والترويح والعبادة... فلم يبق مكانا ينجو من العنف.

والمجتمع الجزائري يواجه مشكلة العنف على غرار المجتمعات الأخرى، بل أن المشكلة أخذت بعدًا مأسويا في الجزائر، بداية من العقد الأخير للقرن العشرين.

ويجب التذكير، بما فعله الاستعمار في الذات الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي من تدمير واضطهاد وقمع وغيرها من الممارسات الفضيعة، وتجدر الإشارة إلى أن بدرة الجزائريين أخذت طابعا مأسويا وإبان الاحتلال الغاشم...كما لا يمكن تجاهل عوامل مأسوية اصطدم بها الفرد الجزائري خلال العقود التي تلت الاستقلال من ذلك التهميش والإقصاء وسوء توزيع الثروة وغياب المشاركة الشعبية في برامج التنمية...إلخ. إن هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تكوين ثقافة هامشية لدى الفرد الجزائري غذّت الميل لديه نحو الاغتراب عن الوطن، مما دفع العديد من الجزائريين للوقوع في قبضة التطرّف، العنف وكل أشكال الانحراف الاجتماعي الجنائي.بهذا المنظور يأتي هذا العمل للمساهمة في إثراء موضوع العنف ومحاولة الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة به في المجتمع الجزائري، وأخرى تتعلّق بدور الإنسان الاجتماعية في إعداد منظومة ثقافية غير متطرّفة منبعها الأخلاق والعلم والسلم والمصالحة.

ورجائي من الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل وإليه قصد السبيل.

أولا : أهمية الدراسة

1-الأهمية العلمية:

تبرز الدراسة في أهمية الموضوع المطروح، حيث العنف إحدى القضايا التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية مما يتطلب تحليلها من المنظور السوسيو الأنثروبولوجي بشكل علمي متعمق.

وتفيد الأهمية الخاصة للدراسة من خلال التأكيد على أن المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مطالبون بتقديم شروحات علمية لإحدى ظواهر الانحراف التي برزت في المجتمع الجزائري، وأصبحت تهدد الأمن القومي، وهي ظاهرة العنف الاجتماعي.

ب-الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

- التأكيد على أن العنف يُمثل هوة في ثقافة المجتمع ونظمه وفشلها في استيعاب الحاجات الاجتماعية والفكرية والسلوكية للفرد الجزائري.

- التأكيد على أن العنف يكتسي أبعادا ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية وأمنية.

- التأكيد على أن العنف لم يُعد شأنا داخليا يمكن مواجهته بقوانين وآليات محلية وحسب، بل تتعدى الأقاليم وأضح من اهتمامات المجموعة الدولية التي تسعى جاهدة لتعزيز وترقية التعاون الدولي والإقليمي للتصدي للظاهرة في كل أبعادها الإجرامية.

- التأكيد على ضرورة تحديث القانون والممارسات الفضائية والتحريات في مجال مكافحة الإجرام المنظم ومنه العنف، باعتبار أن هذه الظاهرة تشكل فعلا إجراميا خطيرا ينفر جهود واستراتيجيات التنمية الإنسانية.

- التأكيد على ضرورة تطوير التنسيق والتعاون مع كل المؤسسات في المجتمع الجزائري وخاصة المؤسسات الناشطة على المستويين الوطني والدولي.

- مواجهة الظاهرة مسؤولية غير ظرفية، يجب أن تشترك فيها كل مؤسسات المجتمع- الرسمية وغير الرسمية- ومن ثم تصبح الظاهرة ضرورة مؤسساتية (تنموية – تشريعية – أمنية...إلخ) بسبب تسارع أحداث الانتحار والإبحار في المجهول، مما يتطلب استنفار جميع طاقات المجتمع لمواجهتها والتصدي لخطرها.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

يواجه المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر تحديا حقيقيا يتمثل في تسارع وتقدم مظاهر الجريمة المنظمة: تهريب البشر، المخدرات، تبييض الأموال...إلخ، ففي الوقت التي أسهمت التكنولوجيا في تسهيل الحياة العصرية، فإن تنظيمات استغلت هذا التقدم لتنفيذ جرائم أصبحت تفوق في أبعادها خطورة الجرائم التقليدية بأنماطها المختلفة:

ويرتسم جدل العنف في عمق النقاش الدائر حول المتغيرات الحديثة، والتي تندفع إلى الأمام بعنف، مخلفة في كل يوم مشكلات معقدة جديدة، ويبدو أن هذه الظاهرة أصبحت قدرا محتوما على حضارة العصر، لدرجة أنها تستطيع العبث بالثقافة المحلية ومؤسسات الضبط الاجتماعي.

وليست الحياة في المجتمع الجزائري بمنأى عن هذه الظاهرة التي أصبحت تسجل حضورها الشامل في الثقافة الجزائرية المعاصرة.

فالفرد الجزائري يعاني في الوقت الحاضر أشكالا من القصور والسلبية والغبن، ومثل هذه المظاهر تلعب دورا بارزا في استيلاب شخصيته، وتخلف لديه ثقافة متطرفة تعطل إبداعه وتدفعه إلى دوائر الاغتراب المفضي إلى يراثين الانحراف الجنائي ومنه السلوك العنف.

في هذا الإطار، تتمثل إشكالية الدراسة الحالية في محاولة التعرف على واقع العنف في المجتمع الجزائري من حيث حجمه ومعاييره وتياراته وخصائصه وبواعثه والآثار المترتبة عليه كما تحاول الدراسة توضيح أخطار العنف، وخاصة ما يتعلق منها بالجريمة والعنف المدرسي وأمام اتساع الهوة بين المؤسسات والأفراد وانتشار ثقافة العنف في المجتمع الجزائري، تبرز أسئلة مهمة منها:

& ما هي أبرز الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى بروز ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري؟

& ما هو الباعث من ممارسة العنف؟

& كيف يمكن تفعيل مؤسسات المجتمع لكي تمارس دورها في مواجهة الظاهرة؟

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعرضها على النحو التالي:

& تحليل الخلفية النظرية للعنف من خلال توظيف النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة.

& دراسة بواعث العنف، والمداخل النظرية المختلفة في تفسيره.

رابعا -مصطلحات الدراسة:

من أهم المصطلحات التي لها علاقة بالدراسة الحالية ما يلي:

1-الانحراف:

يعرف الفقه الإسلامي الانحراف بأنه الخروج عن القاعدة التي عليها مصادر التشريع الإسلامي (الرئيسية والفرعية) أو بعبارة أخرى هو كل فعل أو ترك متا نصت الشريعة على تجريمه والعقاب عليه.[1]

وعرف "دوجلاس" و"كسلر" Dougls & Waksler الانحراف بأنه: شعور أو فعل يعتبر أفراد الجماعة الاجتماعية بأنه سلوك يتنافى وقيم أو قواعد نظمها الاجتماعية ويعرفه "مارشال كلينارد" بأنه مفهوم يعبر عن تلك المواقف التي يكون فيها السلوك في الاتجاه المرفوض بدرجة كافية تجعله يتفوق على المعيار السمو حبه من قبل المجتمع المحلي، وقد عرفه "ليزلي" Leslie وآخرون بأنه عبارة عن أي فعل أو تصرف لا يلقى قبولا من أفراد المجتمع[2]، والعنف أحد أشكال الانحراف الاجتماعية...

ويستفاد من مجموع هذه التعاريف وغيرها، أن الانحراف يعني الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، ويتجسد في ممارسة الفرد لأنماط سلوكية (قولية وفعلية) تتنافى وقيم الثقافة التي يعيش فيها والعنف سلوك يفيد الانحراف عن قواعد الضبط الاجتماعي، ويعني ممارسة تتنافى والثقافة المحلية الأصلية.

---

[1]- حسنين إسماعيل- التأهيل الاجتماعي والمهني لأحداث الجانحين – المجلة العربية للعلوم الإنسانية –الكويت- العدد الثالث المجلد الأول – 1981، ص 155.

[2]- د. محمد عوض عبد السلام-الانحراف الاجتماعي، دراسة ميدانية على الأحداث المنحرفين بدار الرعاية الاجتماعية بقرية الأبعادية – بحيرة- دار المطبوعات الجديدة – الإسكندرية- 1990، ص 35.

2-الجنوح:

يستخدم الجناح كمرادف للانحراف ويراد به في معناه اللغوي، التخلي عن واجب أو ارتكاب خطأ بسيط[1] من دون أن يكتسي هذا الخطأ طبيعة إجرامية ومن أمثلة ذلك: الهروب من الدراسة والتمرد على سلطة الوالدين.

وقد يستخدم الاصطلاح كمرادف للجريمة، بالنسبة للجرائم غير الخطيرة أو الجرائم التي يرتكبها الأحداث والبالغون لأول مرّة ومنها الجنوح إلى العنف.

3-الجريمة:

يستعمل لفظ الجريمة في اللغة لوصف السلوك الذي يحيد عن النهج السوي الذي يتماشى وأصول الثقافة الأصلية في المجتمع. وقد ورد في المعجم الوسيط ما يلي: "جرم (بفتح الراء والميم) جرما: أذنب. ويقال جرم نفسه وقومه، وجرم عليهم وإليهم: جنى جناية. وجرم فلان لأهله: كسب وجرم الرجل: أكسبه جرما. وفي المعنى اللغوي العام: "كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية، و(بوجه خاص) : الجناية"[2]

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ أي لا يحملنكم بغض قوم عن الاعتداء عليهم.

[1]- د. رزق سند إبراهيم ليلة – قراءات في علم النفس الجنائي- دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت- 1990، ص8.

[2]- مصطفى عبده وآخرون: المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار الدعوة اسطنبول، 1972، ص 118.

وعليه فإن الجريمة في معناها اللغوي هي كل فعل أمر غير مستحسن ومستهجن، مخالف للحق والعدالة والنهج القويم، يقع من المجرم ويضر على الاستمرار في ارتكابه، ولا يريد تركه، كما لا يرضى بالإقلاع عليه.[1]

وقد عرف "الماروردي" الجرائم بأنها: "محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزيز[2] والجريمة هي كل انحراف عن القيم المجتمعية التي تتميز بالضغط والخصوصية والشمولية ويعني ذلك أن للجريمة ثلاثة أركان أساسية هي:

- ارتكاب فعل غير مشروع أو الامتناع عن إتيان فعل مشروع.

- إن هذا الفعل يكتسي قيمة جمعية من حيث البعد السياسي وتنص عليه مواثيق العقد الاجتماعي وتقرر له عقوبة أو تدابير إحترازية، صدور الفعل عن إرادة حرة (وهو الفعل الذي يمس بالعقد الاجتماعي).

وقد بني علماء الأنثروبولوجيا التعاريف المتعلقة بالجريمة انطلاقا من هذه الأبعاد، لقد عرف "راد كليف بروان "Brown الجريمة بأنها" انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"، وعرفها توماس "Tomas بأنها: ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعة الخاصة.[3]

يلاحظ سيدر لاند " Sutherland" أن الجريمة وظيفة أساسية تتمثل في التنبيه عن سوء التوافق الاجتماعي خصوصا عندما تصبح الجريمة منتشرة وبصورة خطيرة، وقد عرفها بالسلوك

[1]- د.محمد عبده محجوب: مقدمة في الأنثروبولوجيا، المجالات النظرية والتطبيقية- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص380.

[2]- د.صالح بن براهيم، التدين علاج الجريمة الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1994، ص149.

[3]- د.محمد يسري دعبس، الإرهاب والشباب، رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، جامعة الإسكندرية، 1996، ص154.

الذي تحرمه الدولة لما يترتب من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل إرادة المشرع لمنعه بعقاب مرتكبيه.[1]

وتعرف الجريمة اجتماعيا بأنها " كل انحراف عن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك سواء نص القانون على اعتبار جريمة كالسرقة أو القتل أو لم ينص صراحة عليه " أي أن الجريمة هي الفعل الذي ترى فيه الجماعة خطرا على مصالحها الاجتماعية وعلى كيانها الذاتي.

وعليه يمكن القول أن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع قواعد تماسك الجماعة، يقدم الفرد على ارتكابها بدافع الإضرار بالغير، وأن قواعد الضبط تقرر عقوبة أو تدابير احترازية"...والعنف فعل إجرامي يعاقب عليه بنص قانون العقوبات الجزائري.

4-السلوك الإجرامي:

يكيف السلوك الإجرامي على أنه الممارسة الفعلية للجرم المعاقب عليه بنص قانوني، وهو أساس أو مصدر تكوين الشخصية الإجرامية. فالسلوك الإجرامي هو ممارسة فعل أو الامتناع عن ممارسة، على نحو يخالف قواعد الصبط الاجتماعي، وقد ورد بشأنه عقاب أو تدابير احترازي، وينظر العالم الفرنسي" دانيل لاجاش" إلى السلوك الإجرامي من بعدين هما:

*جانب شخصي (وصفي) يؤسس على العلاقة بين المجرم والثقافة التي يعيش فيها.

*جانب دينامكي (داخل أو نفسي) ينظر إلى العلاقة بين ذاتية المجرم والفعل الذي ارتكبه (بعد الخطورة الإجرامية) ولعل العنف سلوك غير مقبول، تمتد خطورته إلى الأبعاد الاجتماعية والإجرامية.

[1]- السيد علي شنان، علم الاجتماع الجنائي، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، الدمام 1984، ص23.

5-التطرف:

تعددت التعريفات الخاصة بالتطرف تبعا لنوع الدراسة التي اعتمدت المفهوم، ويشار إليه في قاموس "روبار" بأنها تجاوز حد الاعتدال والغلو في الاعتقاد والسلوك.

التطرف من المنظور النفسي، هو تجاوز خط الاعتدال ورفض الواقع المحيط بالفرد بما يحمله هذا الواقع من نظام قيمي ومعايير.

أما في المجال السوسيولوجي، فالتطرف يشير إلى حد الاعتدال في الخطاب أو الموفق أو الفعل، مما يترتب على ذلك سلوك غير محمود، والعنف هو النهاية القصوى في قبول الواقع..وهو يُشير إلى التطرف في السلوك والتعصب في الموقف وبالتالي هو ظاهرة تمثل رفض الواقع والانسحاب والهروب منه.

6-التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:

هو عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وإنجازها لصالح فئات دون أخرى[1].

تكتسي عملية التوزيع أهمية خاصة في التنمية الشاملة، فهي مدخل أساسي لتلبية مطالب فئات المجتمع وبالتالي القضاء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المفضي إلى ممارسة العنف.

7-الضبط الاجتماعي:

مجموعة القواعد التي للفرد العيش في الحياة الاجتماعية دون الانحراف عن المعايير المتعارف عليها اجتماعيا والتي تكون التراث الثقافي للمجتمع.

[1]- محمود عبد الفاضل: أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، القاهرة، المعهد العربي للتخطيط 1980، ص 246.

وقد اهتم العلماء بدراسة قواعد الضبط الاجتماعي، واعتبروها من اللبنات الأساسية لبناء مجتمع صالح خال من التفكك والانحراف، إن قواعد الضبط وما يندرج ضمنها من دين، وعرف، وتقاليد وقانون، وفن، وأداب...إلخ تعد عاملا قويا و وسيلة فعالة في توثيق الروابط بين الأفراد ببعضهم البعض وبين الأفراد والسلطان وبفضل هذه العروة الوثقى المرتبطة بالثقافة تصان الحقوق، وتؤذي الواجبات، وتنمو روح التواصل والتفاعل والتكافل والترداد، وتشكل عقول الأجيال المعاقبة فيتكون السلوك الاجتماعي المرغوب فيه وتتكون الشخصية القومية.

لذلك نجد " الشيخ عبد الحميد بن باديس " في منهجه الاصطلاحي للمجتمع الجزائري، يؤكد على أهمية رعاية الأطفال وتنشئتهم على أصول الثقافة الوطنية ابتداء من الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع والمؤسسة التنشئوية الأكثر ارتباطا بالطفل وأقواها في التأثير بعد رقابة الضمير، فيقول:" على المرء أن يبدأ في الإرشاد والهداية بأقرب أهله وأقرب الناس إليه، لا نلبث أن نرى الخير قد انتشر في المجتمع".[1]

وتختلف وسائل الضبط تبعا لاختلاف الثقافات، بل وفي نفس الثقافة الواحدة، باختلاف الزمان والمكان، ولعل من أهمها: الدين، القانون، العرف.

8-الفقر:

يعرف الفقر بأنه:" حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك

[1]- العربي بختي- التربية العائلية في السلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 135.

السلع الضرورية والخلفيات المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث، الأزمات".[1]

ومن مؤشرات الفقر المادية والاجتماعية لدى سكان الأحياء الشعبية في الغرب الجزائري:

*هامشية الوسط الاجتماعي، ويقاس من خلال موقع الحي وعلاقة الحي وسكانه ببقية أحياء المدينة وسكانها الفقر الذي يعاني منه الحي، ويقاس من خلال السكنات القديمة والهشة، وتدني الخدمات العامة.

*الاحتقان السكني، ويقاس من خلال معرفة حجم سكان الحي ومعرفة عدد أفراد كل مسكن.

*ضعف التأهيل من حيث المهارات المهنية والتدريبية.

*الوضع الاقتصادي المتدهور للأسرة، ويقاس من خلال الدخل المتدني، البطالة وارتفاع الإنفاق والتسول.

9-الحرمان:

يقصد بالحرمان عدم إشباع الحاجات التي يراها الأفراد أساسية أو مرغوبة أو متوقعة والمحرومون هم أكثر فئات المجتمع شعورا بالاستياء تجاه الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة وتعتبر نظرية الحرمان إطارا مهما في تفسير ظاهرة العنف يعبر الحرمان عن الإحباط والمعاناة النفسية والاجتماعية وهو قصور وتعارض بين الأهداف التي يضعه المجتمع لأفراده وبين الوسائل المتوفرة والإفراد الذين يمارسون سلوك العنف يعانون من الإحباط في الثقافة التي يعيشون فيها والتجارب التي مروا بها أثرت على أدوارهم وسببت لهم كثيرا من الضغط والتوتر.

[1]- محمد حسني باقر- قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأسباب غير التقليدية سلسلة دراسات مكافحة الفقر نيويورك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية سنة 1999 ص44.

10-الوعي بالحرمان:

يدل الوعي بالحرمان على معنى إدراك الجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغير هذه الأوضاع وهنا تبرر أهمية سلوك العنف الذي يحرك الأنظمة السياسية بضرورة الانتباه إلى فئة من فئات المجتمع والإسراع بتغيير الأوضاع من أجل حياة تحترم فيها الكرامة الإنسانية والتكفل بالأفراد الذين يعانون الحرمان في وطنهم.

11-العولمة:

يعرف " إسماعيل صبري عبد الله" العولمة كونها" التدخل الواضح للأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".[1]

ويشير "رونالد روبرتسون" إلى أن العولمة كمفهوم تعني ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى، كما يرى " كيلي Kiely" أن العولمة تشير إلى التقارب مجتمعات العالم وثقافاته وننظمه الاقتصادية والسياسية على النحو ما.[2]

ويرى البعض أن العولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق كبيرة موحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها والتعريفات السابقة توضح أن مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الأوجه التي ينتابها الغموض في وضع تعريف دقيق لها.

[1]- السيد يسين: معركة فكرية حول العولمة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1998، ص34.

[2]- محمد سعيد عبد المجيد، وجدي سعيد عبد اللطيف: العولمة والهجرة غير الشرعية في المجتمع الريفي- دراسة ميدانية، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، سنة 2011، ص19.

ووفقا لذلك يمكن تعريف العولمة على أنها تجاه متعاظم نحو تخطي الحدود والأوجه وهي تعني: المناقشة الشاملة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا:

منافسة دولية اقتصادية تخص أسعار المتعلقة بالتصدير ونسبة كل شركة متعددة الجنسيات من السوق العالمي والمال وفرص الاستثمار بمنافسة سياسة تتعلق بالحرية السياسية والديمقراطية والمشاركة في الحكم منافسة ثقافية ترتبط بالقيم والتراث الثقافي المحلي بالمقارنة مع الثقافة الإنسانية العالمية...

اتجاه عالمي يتعدى الحدود القومية للدول، وهي تتضمن النشاط المتسارع عبر القومي لرأس المال والتكنولوجيا والثقافة مما سيؤدي إلى تسليع كل جوانب الحياة الاجتماعية من خلال نشر ثقافة الأنانية والاستهلاك الشخصي المفضى إلى بل أشكال العنف.[1]

12-الاغتراب:

ظهر مفهوم الاغتراب Aliénation لأول مرة عام 1837 في كتابات "Falret" ليدل به على مظاهر الاضطراب العقلي، ووظف فيها بعد في مجال علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس الاجتماعي، ويفيد المعنى الأول لهذه الكلمة التي اشتقت من الكلمة اليونانية persona على معنى نقل الملكية من شخص إلى آخر إكراها.[2]

وقد تطور هذا المفهوم في أحضان الفلسفة، حيث تمتد الجذور الأولى إلى "هيجل" ومن بعده "ماركس" ثم الوجودية و"سارتر" ويعني الاغتراب عند "هيجل" إما الانفصال أو التخلي[3]

[1]- محمد سعيد عبد المجيد. وجدي شفيق، مرجع سابق، ص20.

[2]- دسوقي كمال : ذخيرة تعريفات مصطلحات وأعلام علوم النفس، المجلد الأول، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988، ص 77.

[3]- محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف- دراسة نفسية اجتماعية- الطبعة الأولى، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص 150.

اهتم "ماركس" بنقل المصطلح إلى الفكر المادي، ومنحه طابعا أمبريقيا وسوسيولوجيا، بعد أن كان مفهوما ميتافيزيقيا ولاهوتيا[1] ويعني "التشيؤ" وقوع الإنسان في قبضة الأشياء، فتنشأ علاقات اجتماعية بين الأشياء وعلاقات مادية بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى أن يمنح الناس ثقتهم للأشياء وليس لبعضهم البعض.

ويشير مفهوم الاغتراب إلى الحالات التي تتعرض وحدة الشخصية للانشطار، نتيجة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية التي تتم داخل المجتمع، فيفقد الفرد مقومات الإحساس المتكامل بالوجود. ووفقا لهذا المفهوم فإن اغتراب الشخصية يتحدد بالأبعاد التالية[2]

- حالات عدم التكيف النفسي التي تعاني منها الشخصية مثل: عدم الثقة بالنفس، القلق المستمر، العنف الاجتماعي، المخاوف المرضية.

- غياب الإحساس بالتكامل الداخلي في الشخصية.

- العقد النفسية التي تعتري الشخصية مثل: عقدة أوديب، عقدة النقص، عقدة الاضطهاد.

- ضعف أحاسيس الشعور بالهوية مثل: الشعور بالانتماء، الشعور بالحب، الثقة بالنفس، الشعور بالمكانة، وغياب الإحساس بالأمن.

ترجع "هورني" HORNEY" أسباب الاغتراب لدى الإنسان إلى ضغوط داخلية، حيث يوجه نشاطه نحو الوصول إلى أعلى درجات الكمال، حتى يحقق الذاتية المثالية، ويصل إلى الصورة التي يتصورها، وتقول في هذا الصدد : "يصبح المغترب غافلا عما يشعر به حقيقة وعما يحبه، ويرفضه أو يفقده، أي يصبح غافلا عن واقعه ويفقد الاهتمام به ويصبح عاجزا عن اتخاذ قراراته،

[1]- النوري قيس: الاغتراب، اصطلاحا ومفهوما وواقعا، الكويت، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، المجلد العاشر، العدد الأول، 1979، ص 21.

[2]- المرجع نفسه، ص 248.

حيث لا يعرف حقيقة ما يريد، كما يعيش في حالة من اللاواقعية، وبالتالي في حالة من الوجود الزائف مع نفسه[1] ويعتبر "إريك فروم" من رواد التحليل النفسي الجدد، الذين ساهموا بالعديد من مؤلفاتهم في توضيح وتفسير الاغتراب.

ففي كتابه "الهروب من الحرية[2] حدد "مولفان سيما MELVIN SEEMAN" خمسة أبعاد لمفهوم الاغتراب هي: الحرمان من السلطة، غياب معنى الحياة، غياب المعايير، ومن ثم غياب القيم والإحساس بالغربة عن الذات[3]. فالإنسان كينوتنة جوهرها العقل والحرية والعمل والانتماء والمساس بهذه الأبعاد يعرض الشخصية الإنسانية للقسر والإكراه والتشويه، فتحدث عملية الاغتراب. فالاغتراب في حدود ما توظفه في هذه الدراسة هو الوضعية التي ينال فيها الحرمان والقهر واليأس من جوهر شخصية الإنسان وهي الحالة التي يتعرض فيها الفكر الإنساني إلى التشويه، فتضعف أحاسيس مفرطة بعدم وجود معنى للحياة، وفقدان الروابط والعلاقات الاجتماعية، واندثار قيم التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، والانهزامية، والانطواء عن الذات...وكل هذه الحالات تدفع الشخص المغترب إلى ممارسة العنف.

[1]- أمال محمد بشير محمد: الاغتراب وعلاقته مفهوم الذات عند طلبة وطالبات الدراسات العليا لكليات التربية، مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التربية، جامعة شمس، 1989-1990، ص 30.

[2]- محمد خضر عبد المختار، مرجع سابق، ص 51-52.

[3] - Madeleine GRAVITZ : Lexique des sciences Sociales, Paris, Dalloz, 1983, p12.

أولاً: تعريف العنف

أ- العنف في اللغة

جاء في لسان العرب لابن منظور أن العنف: عنف- هو الاسم من العنف، وهو الشدة والقوة، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، أعنف الشيء أي أخذه بشدة.

وجاء في المعجم الوسيط (عنف) به، وعليه عنفا وعنافة: أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيّره.[1]

ويعرف (جميل صليبا) في معجمه الفلسفي "العنف كفعل مضار للرفق، ومرادف للشدة والقسوة والعنيف (violent) وهو المتصف بالعنف. فكل فعل يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه بصورة ما، فعل عنيف، والعنيف هو أيضا القوى الذي تشتد صورته بازيادة الموانع التي تعترض سبيله كالريح العاصفة/ والثورة الجارفة"[2]

وتفيد كلمة العنف (violence) الإفراط في استخدام القوة من أجل قهر الآخر والهيمنة عليه، وهي توظف بمعنى قوة شديدة من أجل الإخضاع والسيطرة، ومن هذا المصدر الإشتقاقي ولد فعل العنف الذي يرمز إلى استخدام الشدة ضد الآخر وإلحاق الأذى به.[3]

في هذا السياق يورد (تشارلز ريفيرا) و(كينيث سويتزر) تعريفا للعنف مفاده:" الاستخدام غير العادل للقوة من قبل الأفراد لاحاق الأذى بالآخرين والمساس يمتلكاتهم".[4]

---

[1]- المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية، القاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، 1972، ص631.

[2]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، ص 670.

[3]-علي أسعد وطفة: من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون الاجتماعية، العدد 104 ص ص 45- 102.

[4]- حسن توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 42- 43.

وهكذا يلاحظ أن جل التعريفات تركز على الاستخدام غير المشروع والمفرط للقوة لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

ب-العنف اصطلاحيا: مصطلح رخو[1]

يرتبط مصطلح العنف بالعديد من التخصصات: فرجل القانون هو الذي يحدد أن فعلا ما يندرج تحت لائحة أو الجرائم، وذلك وفق القوانين المعمول بها. وعالم الاجتماع يعرف الانحراف deviance بمثابة انتهاك transgression لقواعد المجتمع والمعاني المحددة للعنف هي متعددة ومتغيرة، ومرنة، ولعلّ هذه الخصائص هي التي تجعل تقديم تعريف دقيق للعنف أمرا صعبا. وعلى هذا الأساس، فإن كل حقبة تاريخية للإنسان ترتبط بأشكال معينة من العنف. فيمكن أن نضرب مثلا: أن التضحيات تعود بنا إلى المجتمعات التقليدية والقديمة، وهي تبدو فظة وغير رحيمة. وهناك أيضا بعض الإجراءات والمعالجات الطبية المستخدمة لفائدة بعض المرضى في المراحل المتقدمة والمستعصية للمرض، يمكن أن تبدو- وفق منظور الثقافات التقليدية- (مثل الموت الرحيم)- موت بدون ألم Leuthanasie- عبارة عن مساس بكرامة الإنسان.

إن القول بأن الكائن البشري بطبعه ميال للعنف، قول مبالغ فيه فالعنف ليس سمة لصيقة ببني البشر، أو علامة ثابتة ومستقرة في شخصيته...فالرجولة والخشونة لا طعم لهما ولا رائحة إذا لم يترتب عنهما الشعور بالفرحة والغبطة لكل الأطراف.

ومن هذا المنطلق، يستحسن أن نتبنى تعريفا واسعا لمصطلح العنف الذي يغطي سلسلة من السلوكيات الغير مدينة، الاستفزاز، الشتم والقذف، الضرب والجرح مع سابق الإصرار والترصد، التخريب بشتى أصنافه، وصولا إلى الاغتصاب أو القتل.

إن الاعتماد على المعنى الضيق للعنف، مثلا: العنف الجسدي- هذا الأخير لن يمكننا بالأخذ بعين الاعتبار دينامية بروز مظاهر وتجليات أخرى للعنف وبالتالي، سيترتب عن الاعتداد بالمفهوم الضيق تشويها وتشويشا للمعالجة الدقيقة والرصينة للعنف.

[1]- رشيد الرينقة: العنف والجريمة، المغرب، مطبعة الرسالة، ط1، 2011، ص ص 28- 30.

ومن المستحيل كذلك أن نتصور العنف في شكله الفظ، كالضرب والجرح الإرادي والغير الإرادي. فالفعل البسيط، مثل السلوك الغير- مدني، له عواقب مركبة ومتداخلة في السلوكيات العنيفة violences comportements فمهما اتسم العنف بالبساطة، يمكن أن يطلق العنان لسيرورة من العنف الأكثر شراسة وخطورة.[1]

وإذا كنا نود الاحتفاظ بالتعريف الدقيق للعنف، يجوز لنا مقارنته بالوضعية الصحية أو المرضية فإدراك العنف رهين بالمبادئ والقيم المعمول بها وسط المجتمع، وفي لحظة تاريخية بعينها. يمكن أن تكون فكرة العنف مشفوعة أو مرتبطة بمعايير إيجابية أو سلبية لها صلة بالمواقف العادية والقانونية. يمكن أيضا أن تكون تلك المعايير مأسسة أو ثقافية.

ضمن التعاريف المقترحة في الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، هناك تعريف جدير بالتقدير لعالم السياسة الفيلسوف إيف ميشو yves michaud الذي أهتم منذ سنوات بدراسة العنف. فيصر هذا الكاتب على إدراج الحالات المتعددة والمحتملة لوقوع العنف وكل الانتهاكات المترتبة عن ذلك ويأخذ بعين الاعتبار هذا التعريف ثلاث نماذج من العنف الجسدي، الاقتصادي والرمزي أو الأخلاقي.

هناك أبحاث أخرى تشير إلى أن العدوان هو ردة فعل أولية وبديهية ضد الحرمان. وقد أخذ بهذه النظرية j dollard الذي يعتقد أن العدوان هو عملية تطهير للحرمان. فعلم النفس الاجتماعي يعالج العدوان والعنف داخل دائرة التفاعل الجماعي ويصر على أهمية الأنساق. ويؤكد هذا العالم أن سمات الشخص ليست لوحدها مسؤولة على وقوع التصرفات العدوانية.[2]

إن قابلية تبخر مصطلح العنف يبرز بشكل من الأشكال عن التعارض الموجودة في المقاربة السوسيولوجية، فيقر عالم الاجتماع أن المجتمع يضم كل أجناس العنف.. هناك من يعتقد أن المجتمع صناعة إنسانية متجهة نحو العنف: ويذهب في هذا التصور "رونيه جيرار" في كتابه La

[1]- رشيد الرنيقة: مرجع سابق، ص 39.

[2]- المرجع نفسه، ص 40.

violence et la societe حينما أشار إلى الضحية يكشف عن قدرات الهدم، ويضمن وظيفة التطهير مع الإلقاء بالعنف خارج المجتمع[1]

وهناك شكل من العنف الاجتماعي المترتب عن ظاهرة عدم الانتماء الموجودة داخل الأوساط الفقيرة والمقصية، ويمكن أن نلاحظ أيضا أن مصطلح الفقر والتهميش يؤديان إلى الرمزي الذي تحدث عنه "بيير بورديو"[2]

إن الشعور بعدم الانتماء هو مصطلح من إبداع "روبيرت كاستل" Robert Castel الذي يقصد به الحالة التي يشعر فيها بعض الأشخاص بفقدان الإحساس بالمواطنة، والشعور كليا بعدم انخراطهم في الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي يكون مضاعفا ومشفوعا بالإقصاء الفردي، سواء من الناحية الجسدية أو النفسية التي يتم ترجمتها بنفي الشعور بالأم[3].

وعلى هذا الأساس يقطع الفرد الصلة مع نفسه، ويرفض كل شكل من أشكال العلاج أو المساعدة المقدمة له، ويبدو جليا أنه لم يعد قادرا على تدبير معاناته الشخصية على كل المستويات: النفسية، الجسدية، الأخلاقية، ويخلص الأستاذ "رشيد الرينقة" إلى أن الفرد يتواجد أمام **عنف مضاعف**: العنف المتجه نحو الرد المقصي من ناحيةّ، وهناك العنف المفروض على المجامع خصوصا أن المعني بالأمر المقصي غير ميال، إحساس المجتمع يكون عكس ذلك.[4]

[1] -Rene Girard : La violence et le sacré, editeur hachette, 1998, p 87.

[2] -Pierre Bourdieu : lea misère du monde collection point, 2007, p 25.

[3] -Robert Castel : les métamorphoses de la question, sociale éditeur : Guilmard jeunesse, (3 Septembre 1999)

[4]- رشيد الرينقة: مرجع سابق، ص30

جـ- أشكال العنف:

1- تصنيف روجيه دادون Roger Dadoun:

لقد عبّر المفكر في كثير من المناسبات عن موقفه الرافض للنظرية التطورية التي تعتبر الإنسان البدائي أكثر عنفا من الإنسان الحديث، عبّر أيضا عن رفضه للنظرية الاستعلائية التي تعتقد أن العنف هو خارج عن مدى المعرفة الإنسانية وفق الوجود المادي وهو يرى أشكال العنف كما يلي: [1]

- الخلق والنشء:

أي أن العالم عبارة عن ثمرة من ثمرات العنف، وفي هذا السياق، يتساءل ويعتبر "دادون" أن أول سابقة لقتل الأخ لأخيه (قتل قابيل لأخيه هابيل= هو درجة الأوج من صور العنف

- الإبادة :

أن هناك ثلاث أشكال من الإبادة: الحرب، المذبحة، والإبادة الجماعية، فالحرب عبارة عن عنف مؤسس، يخضع لقواعد وضوابط معينة (والملاحظ أن اتفاقيات جنيف الأربع تدخل في هذا السياق). أما المذبحة فهي عبارة عن كراهية مندفعة وغامضة وفي الأخير هناك الإبادة الجماعية التي تأخذ شكلا من العنف الممنهج والمقصود والمبرمج ضد جماعة بأسرها.

- الإرهاب:

يؤكد دادون أن العمليات الإرهابية هي الاستخدام الغير الشرعي للعنف، فإذا كانت الإبادة تكلف ثمنا باهظا من المال والجهد، ومن حياة البشر، فإن الإرهاب يراهن على الأعمال الدموية التي تقاس بدرجة الضغينة الدفينة وتقتضي كذلك وجود ثلاث أطراف: الجماعة الإرهابية + النظام+ جموع الجمهور.

[1] -Roger Dadoun : L aviolence essai su l homo violens editeur Hatier collection : Optiques philosophie parution.

- الولادة، الطفولة، المراهقة

يؤكد دادون أن القدوم إلى الحياة يتسم بنوع من العنف، فالكائن الحي المقبل على الولادة بحاجة إلى مجهودات معززة من طرف الأم. وتتجلى تلك المساعدات بشكل من المعاناة والصراخ لأن الانتقال من رحم الأم الدافئ والهادئ أي يشعر داخله الجنين بكل صور الاطمئنان والسرور وتلك الرحلة الحتمية نحو العالم الخارجي، الذي هو مجال يطغى عليه الحاجة العدوان...كل هذا المسار: يُشكل للولادة صدمة وقطيعة فظة مأسوية وحاسمة.

- الغيرية:

الخطأ المشهور، أن الجميع يعتقد أن العنف مصدره الآخرين، قائلين: أنهم هم المخطئون ومن ثمة ينظر للأخر بمثابة الشخص العنيف الذي يسعى دوما إلى الاستفزاز والاستحواذ ولعل هذه الأحكام المسبقة هي التي تكون سببا في نشوء كل أشكال العدوانية والعنف.

- الزمن والموت:

يصور روجيه دادون أن مرور الزمن، التقدم في السن، الموت، كل هذه الحقائق هي امتداد للعنف بالنسبة للفكر البشري الذي ينتمي بقاء مرحلة الشباب، أو عدم مغادرة ومفارقة الحياة، هو النموذج الأصيل للتصدي للعنف.

- السلطة والعنف:

لا يمكن أن نتصور السلطة بدون عنف، ولا عنف بدون سلطة ففي رأي روجية دادون أنهما صنوان لا يفترقان وهذه المخالطة تؤدي إلى كون المشكل الحقيقي للسلطة هو "العنف" والغاية الأساسية للعنف هي "السلطة". ويقر دادون أن النظام الشمولي يقوم بتطبيق وممارسة العنف بشكل دائم مطلق بحيث يتسم الزعيم بهيبة وهيمنة على الجماهير فهو الحاكم المطلق في الحزب ولا يجب المنافس وله نزوع بشكل استحواذي لوحدة السلطة المطلقة: زعيم واحد، حزب واحد، شعب واحد، جنس واحد،...إلخ.

- الفلسفة والعنف:

يؤكد "دادون" في تحليله لنظرية "هوبز"، أن هذا الأخير يعتقد أن "العنف" هو الأصل الأشياء وأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأن حالة الحرب هي الحالة الطبيعية:" الكل ضد الجميع" ولهذا فإن عقلانية الفرد تدفعه إلى التفاهم مع الآخر، وإظهار بناء تنازلات من أجل الآخر.

2- تصنيف "إيق ميشو":

يؤكد هذا المفكر على أن "العنف" هو استخدام القوة المفرطة ضد شخص آخر وهو ظاهرة غير ثابتة وشاذة في آن واحد لها ارتباط بالفوضى والاضطراب الاجتماعي والانتهاك، ويعتقد أنه من المستحيل تعريف العنف دون رصد المعايير الاجتماعية والقانونية أو السياسية، إلخ. فهناك مجالات يسمح فيها قانونا استعمال العنف من أجل استتباب الأمن، أو في مجال الطب، أو عند ممارسة رياضة من الرياضيات الذي وضعه "إيقو ميشو" يأتي كالتالي:

- تاريخ وسوسيولوجية العنف:

إن تعاقب المراحل التاريخية للمجتمع الإنساني، أدت إلى تنوع إلى تنوع وتطور للمعايير القانونية والمبادئ الأخلاقية ونظم المؤسسات التي يقوم عليها كل مجتمع على حدى. فإن الأعراف والثوابت الاجتماعية وطرق العيش، هي مشروطة بكل التحولات لكل بلد. والجدير بالإشارة، أن هناك جرد هام وهائل لتحليات العنف والجرائم وسط المجتمعات الحديثة والمعاصرة، مقارنة بالمجتمعات القديمة. هذا محصلة إيجابية، ناتج عن رقي الفكر البشري وطموحه لإحقاق الحق والعدل والرفاه.

- المذابح:

يعتبر إيق ميشو أن 1.5 مليون أرميني من طرف الأتراك أبشع نموذج للعنف وقتل 6 ملايين من اليهود من طرف النازية، وما يقرب ب 20 مليون قتيل في ظل النظام السوفيات السابق.

وأريد أن أبرز هناك مذابح أكثر شراسة، وأعمق ظلما في حق مجموعة من الشعوب ومنها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية (مجازر 8 ماي وغيرها) والمذبحة التي يسلطها العدوان الإسرائيل على الشعب الفلسطيني.

- العنف ضد السلطة:

يتجلى هذا الصنف من العنف بالعصيان Soulevements والثورات، الانقلابات، المظاهرات، الاضطرابات، الصراعات السياسية التي يتوخى منها إعادة هيكلة السلطة. والجدير بالإشارة، أنه كلما اتجهت جماعات العنف ضد السلطة في التغلغل داخل المجتمع، والاعتماد في استراتيجيات على التنظيم الحكم، كلما اتجهت الأنظمة إلى بسط نفوذها وهيمنتها على الوضع ولو عن طريق استخدام القمع.

- عنف السلطة:

تحدث أرسطو عن إذلال المواطنين من طرف السلطة وأبرز أيضا شكلا غريبا لعنف السلطة، وهو إرساء مناخ اجتماعي قائم على انعدام الثقة: المواطنين/ السلطة. ويظهر أن هذه تعد النموذج الأساس لقيام الشمولية، سواء عن طريق السوط والمشنقة، أو احتكار العنف الشرعي مما يخول للسلطة أن تنزل عقوبات مشددة على المجتمع، كما أنها تحكم بالعنف ضد أطراف أخرى مشاركة.

- عنف الحياة:

وسط مجتمع عصبي، يطغى عليه الضغط النفسي، ويسيطر عليه الإعلام، يكون الإنسان هو كذلك عصبيا حيث يصبح الفرد تائها، ضالا وفاقدا للتوازن، وغير متوقع. وفي خضم هذه الإكراهات والاختلالات، يمكن أن يكون العنف عبارة عن استراتيجية لتدبير الأمور، أو لإثبات الذات، أو للتعبير عن حق الاختلاف، أو لإبراز مدى عمق وقساوة الجرح الداخلي والحرمان.

- الإعلام والعنف:

حسب اعتقاد إيق ميشو أن الإعلام يقدم مظاهر العنف بشكل من الإثارة المفرطة.

يعتبر إيق ميشو أن العنف والجريمة بدون تغطية إعلامية، يمكن أن تفقد دورهما في الإغراء أو الإدانة. فحينما ينشر الإعلام الحديث كما هائلا من الأخبار، فيسعى من خلال ذلك إعطاء صورة "الشفافية" للإعلام. وهكذا أصبح العرض الفوري والمباشر مثلا لعملية اختطاف من أقصى نقطة في العالم، أو يقدم عمليات حرية عبر الهواء والأقمار الاصطناعية (الحرب ضد العراق).

3-أشكال أخرى من العنف:

هذا ويمكن الإشارة إلى تجليات (أشكال) أخرى للعنف، نقدمها كالتالي:[1]

- العنف الاجتماعي:

العنف بين أفراد المجتمع وفئاته ظاهرة سلبية خطيرة في نتائجها، فقد يدمر يهدد استقرار المجتمع، وربما يهدد استمراره ولذلك فإنه صحيح ما أدلى به الأستاذ رشيد الرينكة في هذا السياق، بقوله:" من يزرع العنف والجريمة، يحصد الفوضى والموت" إن العنف يفرخ النزاعات والفتن، وبدون شك تكون الفتنة أشد من القتل.

- العنف الأسري:

يأخذ العنف الأسري، غالبا، وجودها عديد وهو يتعلق بكل أطراف العائلة يتلجئ أحد الأبوين إلى ممارسة العنف من أجل تدبير الصراع داخل الأسرة، ومن أجل بسط الهيمنة أو احتكارها داخل الوحدة العائلة كما يمكن أن يكون هذا العنف موجها ضد الأطفال أو ضد الزوجة، مما يؤدي بالرجل إلى التخلي عن واجباته الأسرية (من توفير الغذاء والكساء والتعليم

[1]- للتوسع أنظر: سعد الدين العثماني: العنف السياسي بين عنف الدولة وعنف المجتمع، ضمن كتاب العنف والجريمة- التجليات والتجرءات- ط1 الرباط، مطبعة الرسالة، ط1، 2011، ص ص 44- 56.

والتطبيب والحب وغيرها) وحينما تحتد الصراعات الزوجية، مما يؤدي في الغالب إلى الطلاق والعزلة.

- العنف المدرسي:

لم تنج المؤسسة التعليمية للأسف الشديد من مظاهر العنف، فمنه الموجه من قبل الأطفال بعضهم تجاه بعض، أو يكون مصدره الهيئة التعليمية من أساتذة وإداريين وهناك صنف آخر يكتسح المدرسة بشكل مقلق وهو العنف الصادر من التلاميذ ضد أساتذتهم وهي ظاهرة لم تعرفها المدرسة سابقا بهذه الحد ومن ملامحه البارزة نجد الابتزاز والسب والضرب والسرقة و الإهانة والمنافسة غير الشريفة والغش في الامتحان والتعثر والحدر المدرسي والعزل من المدرسة وتفشي المحسوبية (وسوف نقدم تحليلا لأبعاد العنف في الوسط المدرسي من خلال دراسة ميدانية أنجزت في إطار هذه الأطروحة).

- العنق في العمل:

يعتبر الشغل وسيلة أساسية لحفظ كرامة الإنسان، فهو مصدر رزقه وسعادته.

ولقد قال "فولتير" أنّ العمل يبعد عن الإنسان ثلاثة شرور كبيرة: الملل، الرذيلة والعوز". لكن العنف يبرز أيضا في كثير من الأحيان بسبب عدم التوازن في علاقات الشغل وهو عنف قد يتدرّج من الرمزي والمعنوي إلى المادي. ويمكن الإشارة إلى أن حرمان مواطن من منصب شغل، هو نوع من العنف عليه..

- العنف الاقتصادي:

الواقع المعيشي يؤكد أن العلاقات الاقتصادية في عمومها قائمة على العنف. فسياسات المديونية والقروض طويلة المدى والوصفات الدولية تؤدي في آخر المطاف إلى زعزعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، بل حتى البيئية، كما يمكن للعنف الاقتصادي أن يسبب في إشغال فتيل الحروب وإذكاء النزاعات والثورات...إلخ.

- العنف التجاري:

لا أحد يجادل في فقهية القاعدة القانونية التي تنص على أن "العقد شريعة المتعاقدين" لكن حينما تحتكر شركة واحدة سوق تزويد المواطنين بالمواد الأساسية والحيوية، يكون هذا العقد غير شرعي وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار أن مادة السكر ضمن لائحة الحاجيات الأساسية للمواطن، فلا تختلف حيويتها عن المواد الغذائية الأخرى، فالعقود التي تبرم مع مستورد وحيد خارج قواعد التنافسية، عملية تقوم على مبدأ العنف، وغير ذلك من العمليات التي ترعاها المؤسسات المالية العالمية المهيمنة عل اقتصاديات الدول في أنحاء المعمورة.

- العنف العسكري والحربي:

هذا أعلى درجات العنف ضدّ الإنسانية منذ القدم وحتّى العصر الحديث. ولازالت الآلة العسكرية العربية الصهيونية تنفّد خططها ضدّ الأبرياء العزل في كل المعمورة...على الرغم من وجود اتفاقيات دولية تنظم الحرب ومنها "اتفاقيات جنيف" الأربعة التي تؤكد على حماية المدنيين و الأطفال والنساء والأسري والمنشآت وتمنع كذلك استخدام الأسلحة المحظورة، وغيرها وإن انتهاك تلك المبادئ يشكل لا محالة ضربا من العنف ضد البشرية جمعاء.

- العنف الرمزي:

يؤكد بيير بورديو على مدى أهمية العوامل الثقافية والرمزية في إعادة إنتاج التراتبيات الاجتماعية[1]ويقول أيضا في إحدى كتبه القيمة[2]:"...العنف الرمزي له من القدرة العالية لإنجاز ما لا يحققه العنف السياسي البوليسي وذلك في ظروف خاصة وبكلفة معينة"

هناك وجه آخر للعنف الرمزي، الرمزي، ومن خلاله يسعى أصحابه للحط والمس من روح المعتقدات الدينية أو المرجعيات الثقافية والتراثية، ويمكن الإشارة في هذا الباب إلى مثال واحد وهو

[1] - Pierre Bourdieu raisons pratiques : sur la théorie de l'action éditeur : seuil (poche 30 Octobre 1996) : points essais p 188.
[2] -Pierre Bourdieu réponses seuil (3 janvier 1992) collection ; libre examen p 141.

ما حملته الرسوم الكاريكاتورية ضد النبي محمد صلى الله عليه وسلم التي تكرر نشرها في اثنتين وعشرين دولة أوربية فهي مظهر من مظاهر شحنات من الكراهية والعنف ضد الإسلام والمسلمين والعرب الصليبية هي حقد وعنف موصوف ضدّ الإسلام والمسلمين.

- العنف العرقي:

عرف التاريخ البشري نماذج عديد من العنف العرقي ولا يختلف هذا النوع من العنف من حيث الشكل والمضمون عن العنف الرمزي، فهو يهدف إلى خلخلة تماسك الإثنيات، وإبادة الأقاليات.

ولعل الإبادة التي عرفتها رواندا سنة 1994 ى زالت تجلياتها وتداعياتها محفورتين في الذاكرة فلا ننسى مظاهر العنف الرهيبة القائمة على الأصل العرقي الذي حصد عددا كبيرا من القتلى والجرحى والمهجرين.[1]

- العنف العمراني:

إن هندسة المدن والمناطق لها ارتباط وطيد بجودة الحياة في بيئة سليمو ونظيفة، وعلى هذا الأساس يعد التطور العمراني المطرد من أهم الظواهر الاجتماعية التي يعرفها كوكبنا، كما عرف مؤشر النمو العمراني خلال العقود الأخيرة هو بدوره تقدما مهو لا في الدول الصاعدة. ويقدم العمران تحولات جوهرية في نمط العيش لدى الفرد في كل أنحاء الحياة المعيشية والمهنية، ومؤثرا في جودة الماء و الهواء والسكن وغيره من ضرورات الحياة هذه التحولات العميقة تترتب عنها مضاعفات متفاوتة في الخطورة هي نوع من العنف ضد الفرد والأسرة.

[1]- ومن أجل لكل أشكال الميز العنصري و وضع حد للعنف العرقي والكراهية، ينبغي تطبيق الاتفاقية الدولية لهيئة الأمم المتحدة (1969) التي تنص صراحة على منع الميز العنصري، و معاقبة كل الفاعلين لأعمال العنف العرقي بأشد العقوبات، مع حماية كل الأشخاص من مظاهر الكراهية أو أي شكل من العنف القائم على الأصل العرقي فلا ينبغي للمجتمعات اليوم أن تخلف موعدها مع التاريخ بتعزيز الأسس الديمقراطية الخالية من شوائب العنصري والعنف.

- عنف الطرقات:

يشكل ارتفاع عدد حوادث السير وعدد ضحاياها أمرا مقلقا هذه الحالة المحيرة دفعت الفاعلين في ميدان السلامة الطرقية إلى الاهتمام البالغ لمعالجة هذا الشكل ويتحدث الخبراء تارة عن "الوقاية الطرقية" وتارة "الأمن الطرقي" وكل خلل أو مؤسساتي يصيب مجالي الأمن أو الوقاية فهو يصب فيما يمكن تسميته بالعنف الطرقي ويقصد بالوقاية الطرقية مجموع التدابير المتخذة من أجل تفادي حوادث السير بينما بالأمن الطرقي التدابير الكفيلة بالقضاء على كل السلوكيات المتهورة والغير مسؤولة من طرف مستعملي الطريق والتي هي عند التمعن "جرائم" بكل عناصرها المادية والمعنوية تتجلى مؤشرات خطورة ذلك في عدد القتلى والمصابين بجروح بليغة أو خفيفة، مما يجعل جرائم الطرق من أخطر تجليات العنف الطرقي.

- العنف الثقافي:

تحدث صامويل هانتنكتون كثيرا عن "صراع الحضارات" حضارة العرب من جهة وحضارة الغرب من جهة ثانية علاقة نحن مع الآخر قد تكون مصدر الصراع والاختلاف فلا يمكن بتاتا أن نحقق الأهداف العامة للتنمية للألفية الثالثة، إذا كنا ننخرط في هذه العلاقة بمنطق عدائي يتبنى مقولة" من لم يكن معنا فهو ضدنا " وأصحاب هذا الاتجاه يرفعون شعار:" درجة الصفر في التسامح" في الثقافة العدوانية القائمة على كراهية الآخر والشك والخوف منه تنشر الشعور بعدم الأمن والاطمئنان، وتؤدي بالفرد إلى التوتر والاكتئاب.[1]

والعنف الثقافي نوع "العنف الرمزي" الذي يتحدث عنه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو ويعتبر بأنه "عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة إلى ضحاياه[2]" ويتمثل في إشاعة أفكار وتصورات تبرز الاستبداد والهيمنة وسلب الحرية وتعمل على جعلها مستساغة من قبل المواطنين ضحايا تلك الممارسات.

[1]– رشيد الرينكة، معركة المغرب ضد الإرهاب الجزء ص 37 مطبعة ديجي إديسون 2006.

[2] - Bourdieu Pierre la domination masculine seuil 1998 p p 7- 8.

- العنف السياسي:

يميز فيليب برو بين ثلاثة أشكال رئيسية للعنف السياسي: هناك عنف الدولة، ثم عنف المعارض وأخير العنف داخل المجتمع، ويأتي هذا الاختلاف انطلاقا من الخصوصيات من جهة، ومن الأهداف و الواقع من جهة ثانية تطرح هذه الأشكال سؤال "شرعية العنف السياسي" التي لها ارتباط وثيق مع شرعية الفاعلين وشرعية طرق العمل، وأخيرا مع شرعية الأهداف والمطالب.

يضع "فيليب برو" [1] العنف في إطار الصيرورة التاريخية، ملاحظا أن معالم التاريخ الإنسانية حبيس للعنف، ويخص بالذكر "الحروب" فمن الناحية الديمغرافية ونظرا لخطورة وحدة الأوبئة يشكل العنف حسب فيليب برو عاملا معدلا regulateur للديمغرافية، ويحدد النمو الديمغرافي وفق مصادر الثروات النادرة أما من الناحية الاقتصادية فإن تأثيرات العنف مزدوجة: الصراعات الحديثة أفضت إلى التطور التكنولوجي في مجال السلاح (أثر إيجابي).

ثانيا: الإتجاهات العلمية المفسرت للعنف:

تعد مشكلة العنف من المشكلات النفسية الاجتماعية المعقدة التي تستدعي البحث المعمّق المتعدّد الاتجاهات الكفيلة بتفسير الظاهرة.

فالعنف قديم قدم الوجود، وجد منذ بداية التاريخ ومنذ أول حدث للصراع بين البشر المتمثل في الخلاف بين قابيل وهابيل شهدت البشرية أحداث كثيرة تميزت بالعنف...فاليعقوبيون تفاخروا بممارستهم للعنف والحشاشون مارسوه يستدعين أسطورة شيخ الجبل...وقراصنة الصين احترفوه في مجتمعاتهم السرية التنصيبية...أما أمريكا والصهيونية، فقد تفننتا في ابتداع معالم السلوك الإرهابي الحديث وهكذا أصبح العنف من أعقد من مشكلات العصر التي تشغل شاغل الفكر الإنساني[2].

[1]- فيليب برو، مختص فرنسي في العلوم السياسية وعلم الاجتماع مدير سابق لقسم العلوم السياسية في جامعة السوريون.

[2]- سالم إبراهيم والإرهاب: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988، ص 7.

والمتتبع للأحداث التاريخية، يلاحظ أن القرن العشرين وخاصة النصف منه، عرف بعصر العنف وعصر القلق، والقرن الواحد والعشرين لا محالة سوف يعرف تسميات أخرى، أكثر دراوة إلى ما يجري من أحداث مأساوية في كل مناطق العالم.

إن مشكلة العنف ليست وليدة اليوم ولكن هي مشكلة قديمة منذ بدء الخليقة، و ازدادت حدتها اليوم ويذكر "لورنس" وصفا لذلك" أصبح العنف مسألة موضة" في العالم والسياسة إنه يثير العديد من المسائل المختلفة الأنواع ويفسح المكان للآراء الأكثر تناقصا.[1]

والعنف من الموضوعات الشائكة التي ساهمت العلوم المختلفة في تفسيره كالنظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية، ومع ذلك ظلت التساؤلات تدور حول هل أن العنف غريزة إنسانية أم أنه ينتج من خلال البيئة المحيطة بالفرد أم أنه سلوك متعلم؟

أ-سيكولوجية العنف:

من الواضح أن مشكلة العنف تبدو في التفسير البيولوجي الوراثي كمشكلة تناقضات غير قابلة للحل، ويطلق أنصار الأيتولوجيا الاجتماعية أكثر التوقعات إشمئزازًا حول إمكانية تلافى الحروب وباقي مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية. ولقد كتب "لينين" لا شيء أسهل من إلصاق بطاقة حيوي أو بيولوجي على ظواهر مثل الأزمات والثورات وصراع الطبقات.[2]

فالإنسان الكائن الاجتماعي الواعي بغرائزه البيولوجية على عكس الحيوان الذي لا يمتلك الإرادة والوعي بالغريزة" والحيوان قوى بجسده ضعيف بعقله، أما الإنسان فضعيف بجسده قوى بعقله".[3]

[1]- محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1994، ص 62.
[2]- ف.دينيسوف: نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي، ترجمة سحر سعيد، (دمشق، دار الطباعة، 1981، ص 15.
[3]- محمد خضر عبد المختار، مرجع سابق، ص 62.

لقد ساهمت العلوم البيوكميائية في أبحاث العدوان وركزت على النواحي الفسيولوجية وخاصة الاهتمام بمنطقة "أمجدالا" التي تعتبر من أهم المراكز المسئولة عن العدوان، كما ساهمت العمليات النيورلوجية التي تعتبر مصدرا مهما للدراسة.[1]

وتؤكد وجهة نظر "جراهام"graham حيث يرفض أن العدوان مكتسب بالوراثة، ويتفق مع "نيوكمت" newcomb الذي يدعم أن الإحباط يؤدي إلى العنف، وكذلك يتفق مع "برجيوس "bargius في رفض الاتجاه البيولوجي للعنف ويدعم أفكار "نيوكمب" ويشير إلى أن الأفراد يتعلمون العدوان من المعايير والاتجاهات الاجتماعية المكتسبة.

وهناك اتجاه آخر يكز على الاضطرابات الخاصة بالغدد النخاعية، والغدد الدرقية عند بعض المجرمين، وفسر "سكندر" ذلك بأن زيادة إفرازات الفص الأمامي للغدد النخامية يصاحب توتر وجرأة واندفاع إلى العدوان، كما أشار علماء الكروموسامات إلى وجود خلل في كروموسومات الجنس عند بعض العتاة من المجرمين بزيادة كروموسوم الجنس (XXY) وليس (XY) كما هو الحال في خلايا الأشخاص العاديين.[2]

ويشير "فريمان وديفيد ألن" أن هناك دراسات تربط بين جنس الذكر والهرمونات الخاصة بالأندروجين androgen والعدوان، فزيادة إفراز هرمون الندروجين له علاقة بزيادة السلوك العدواني في حين انخفاض مستوى الأندروجين يؤدي إلى تنفيذ الأفعال العنيفة كما أن الاكتشافات الحديثة التي أجريت في المستشفيات العقلية أضافت الكروموزون (XXY) الذي يعتبر عاملا مفسرا للعنف، ولكن هناك العديد من الذكور الذين يوجد لديهم زيادة للكرمزوم (XXY) ولا يمكن أن يكون الأفراد ذوي الميول العنيفة.

إلا أن هذه الدراسات تحتاج إلى بحث وتدعيم لأن النتائج لا تعتبر حاسمة نظرا أنها لا تعمم هذه النتائج على جميع الأفراد، وإذا كان حقا، إن العدوان والعنف زيادة هرمون الإندروجين أو

[1]- محمد خضر عبد المختار، مرجع سابق، ص 64.

[2]- كمال مرسي إبراهيم، سيكولوجية العدوان، مجلة العلوم الاجتماعيةـــ العدد الثاني، مجلد 212، 1985، ص ص 49-50

الاضطراب في الكروموزومات أو خلل في اضطراب الغدد النخامية فبم نفسر وجود أفراد عدوانيين وآخرين غير ذلك؟ وبما نفسر أن هناك مجرمين ولا توجد لديهم أية اضطرابات في الغدد (النخامية- الدرقية) وكذلك الكروموزمات.[1]

ونظرا لتعقد السلوك الإنساني، وتعدده في مجالات الحياة الإنسان تعقدت فيه الحياة وتشابكت العلاقات واختلفت المثيرات في مدلولها باختلاف المواقف التي تتبدى فيها.[2]

وعليه سوف نناقش العنف من حيث العوامل التي تسهم في تفسيره باعتباره ظاهرة نفسية اجتماعية ويمكن عرض العوامل المساهمة كالآتي:[3]

1-التنشئة الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية، هي العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد طرق مجتمع ما أو مؤسسة جامعة اجتماعية حتى يتمكن من المعيشة في ذلك المجتمع أو بين تلك الجماعة وهي العملية التي يتحول الفرد خلالها من طفل يعتمد على غيره ويتمركز حول ذاته لا يهدف في حياته إلا إشباع حاجاته الفسيولوجية إلى كائن اجتماعي.[4]

ويؤكد "فؤاد البهي السي" على أن التنشئة الاجتماعية مفهوم يشتمل على عمليات أهمها التعلم الاجتماعي وتكوين الأنا والتوافق الاجتماعي والتثقيف أو الانتقال الثقافي من جيل لآخر، كما تدل على العمليات التي يصبح بها الفرد واعيا مستجيبا للمؤثرات الاجتماعية، ومما تشتمل عليه هذه المؤثرات من ضغوط وما تفرضه من واجبات على الفرد حتى يتعلم كيف يعيش مع الآخرين، ويسلك معهم مملكم في.[5]

---

[1]- محمد خضر مختار، مرجع سابق، ص 65.

[2]- سيد محمد عبد العال: نظريات علم النفس، والمداخل الأساسية لدراسة السلوك الإنساني، سعيد رافت، 1992، ص 23.

[3]- محمد خضر عبد المختار، المرجع السابق، ص ص 66- 83.

[4]- عبد السلام عبد الغفار وآخرون: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، 1981، ص 47.

[5]- فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العري، 1981، ص 47.

بهذا المنظور يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية قد يترتب عليها مظاهر غير تربوية، منها:

*إساءة معاملة الأطفال:

تشير "سيرزماكوبي" أن الآباء الذين يعاملون أبنائهم بالعقاب يؤدي إلى نقص علاقة الحب والدفء بينهم في الأسرة كما أن الخلافات الدائمة بين الوالدين تجعل الأطفال يسلكون السلوك العدواني. وتؤكد نتائج دراسة "كاندوس ومود" أن الأطفال الضحية الذين تخلّت أمهاتهم عن المساعدة المترلية قد نالوا العنف في الحياة المبكرة مما أدى إلى إساءة هؤلاء الأطفال في المراهقة أو الرشد.

وتعرض "ممدوحة سلامة" للخصائص النفسية للأطفال التي تتعرض للإساءة من قبل القائمين بالرعاية (نقص القابلية للاستماع بالحياة يعانون من بعض الأعراض السيكاترية مثل التبول اللاإرادي و ثوارات الغضب وعدم الاستقرار وزيادة الحركة- انخفاض تقدير الذات- ظهور مشكلات بالتعلم المدرسي- الانسحاب- العناد والتمر- السلوك القهري) ويلاحظ بعض الدارسين أنه ليس هناك (بتشخيص) واحد لشخصية الطفل الذي أسيئت معاملته ففي بعض الأحيان تكون المسايرة والرغبة الشديدة في إرضاء الآخرين وفي أحيان أخرى تظهر على الطفل أعراض شيطانيةdemon symptoms بحيث يكون الطفل صعب المراس، عنيدا عدوانيا لا يستطيع اللعب مع أقرانه.[1]

وتشير "مولاني" mullany** أنالطفل الذي يعامل بوحشية وعنف في طفولته يسعى للانتقام في الكبر لارتكاب جرائم العنف، كما يشير بيلتسكي إلى أن إساءة معاملة الآباء للأطفال ترجع إلى ما عاناه هؤلاء الآباء في طفولتهم من ألوان الحرمان، وحرمانهم بالتالي من نعمة الحب.[2]

[1]- ممدوحة محمد سلامة: للإساءة للأطفال وعواقبها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص8.

[2]- محمد خضر عبد المختار، مرجع، ص 69.

ويؤكد "ودوم" widom على الرغم من الاعتقاد الشائع بأن "العنف يولد العنف" فمن خلال الدلائل الأمبريقية لدائرة العنف أيدت النتائج أن الإساءة والإهمال التي يتعرض لها الطفل تعتبر واحد من أهم الأسباب المخاطرة لجناح الأحداث والسلوك افجرامي العنيف، كما أن معظم الأبحاث استخدم تعبير "دائرة العنف" ولكن ما لاحظه "ودوم" أن تعبير "الإساءة يؤدي إلى الإساءة أفضل[1].

ويعرض "لونارد بيركوفتز" في كتابه "العنف في المجتمع" أن من أهم العوامل التي تسهم في العنف العلاقات الأسرية التي تمكن في درجة الحب والاحترام المتبادل بين الأفراد، ويقصد المحبة، والعلاقات الدفيئة والشعور بالأمن داخل أعضاء الأسرة، أما درجة الاختلاف والصراع بين الأفراد التي تتمثل في العداء والكره داخل الأسرة، ومن العوامل المهمة أيضا المعايير داخل المجتمع التي تتمثل في الأدوار والسيطرة داخل أعضاء الأسرة على الآخرين وعفوية السلوك.

هكذا يمكن استخلاص عدة مؤشرات من الآراء العملية ونتائج البحوث السابق عرضها نجملها فيما يلي:[2]

1-تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية المدرسة الأولى التي تحتضن الطفل وتعطيه درسا هاما في تكوين الضمير الأخلاقي الذي فيه أزمة خلال هذه البآونة.

2-إن أساليب العقاب المستخدمة في الحياة الباكرة للأطفال بطريقة عشوائية ونقصد الإسراف في العقاب في أية لحظة بدون أن يفهم الطفل لماذا ينال العقاب، أو دون معرفة السبب يعتبر عادة غير صحية مما يؤدي إلى عرقلة البناء النفسي للطفل فيجعل منه طفلا خجولا متشككا لا يثق في نفسه أحيانا متمردا على السلطة تارة أخرى.

[1]- محمد خضر عبد المختار، مرجع، ص ص 70-71.

[2]- المرجع نفسه، ص 70- 71.

3-الإساءة تولد الإساءة أو العنف يولد العنف، فالطفل الذي ينال العقاب في طفولته يلجأ إلى التخريب والانتقام من سلطة الأم، ويتمثل الانتقام في الانضمام إلى أية جماعة تحتضنه وتدعم به هذا السلوك العنيف.

4-إن المغالاة في القسوة والعقاب للأطفال يعتبر بورة للاضطراب السلوكي وكذلك الإفراط في التدليل والين مع الأطفال يجعلهم غير قادرين على تحمل المسئولية.

*مشاهدة نماذج العنف والعدوان بالتليفزيون:

تتأرجح الآراء بين اتجاه وجهة النظر بأن للعنف المشاهد بالتليفزيون صلة بالسلوك العدواني، في حين أن اتجاها آخر يخفف عن كاهل التليفزيون هذه صلة بالسلوك العدواني، في حين أن اتجاها آخر يخفف عن كاهل التليفزيون هذه المسئولة ويلقى المسئولة الكاملة على عوامل أخرى تسبب العنف.

والغريب أن البلاد المتقدمة تناقش عواقب العنف بواسطة بالتلفزيون في الوقت الذي نجدهم يبتدعون العنف المصور بالأفلام، ويصدرون هذه الأفلام إلى البلاد النامية بغرض تحطيم الأطفال والشباب نفسيا.

فلقد أصدر المعهد القومي للصحة العقلية في أمريكا تقريرا متخصصا بعنوان "عشر سوات في التقدم العلمي وإشاراته أو دلائله في الثمانينات" وخلاصة التقرير أنه توجد علاقة سببية بين العنف التليفزيون والسلوك العدواني.

وقد ركز "تشارلز تكن" على صور العنف الحقيقية وشكل العنف الخيالي، وافترض أن أشكال العنف الواقعية تسهم في التأثير على المشاهد أكثر من العنف الخيالي، كما استند هذا الافتراض على نظرية الاقتدار بالنموذج (نظرية باندورا) حيث يتم تعلم نماذج السلوك الموجود في حياة المشاهد العادية بشكل جوهري كما قد تكون المثيرات والشخصيات والأفعال التي تمثل الحياة الواقعية وتسهم في جذب الانتباه والتذكير والدافعية.

ويشير بحث "ألبرت باندورا" bandura إلى نظرية في التعلم الاجتماعي "التعلم بالملاحظة" حيث أجريت تجارب استخدام فيها تصميم تجريب يتكون من ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تشاهد نماذج واقعية من خلال الأفلام التي تتضمن عبارات لفظية عدوانية و كذلك أفعال عدوانية موجهة إلى دمية من البلاستيك وبعد المشاهدة يدخل كل طفل إلى حجرة الاختبار التي توجد بها ألعاب مصنوعة من البلاستيك.

المجموعة الثانية: كل طفل يدخل حجرة الاختبار المجهزة بملاحظة الأطفال من الخارج كما توجد ألعاب أو "دمى" من البلاستيك، وفي ركن آخر من الحجرة يوجد شاب يجلس بهدوء على مقعده وبمجرد أن يجد الطفل يلعب بألعابه يبدأ الشاب بالهجوم على ألعاب الطفل ويبعد الطفل عن هذه الألعاب ويحاول الشاب أن يعاقب الدمية لفظيا وبدنيا.

المجموعة الثالثة: لا تشاهد أية نماذج عدوانية وتعتبر مجموعة ضابطة كل طفل يقضي عشرين دقيقة في حجرة الملاحظة كما تمت مراقبة سلوك الأطفال اللفظي و الحركي من خلال مرآة معدة لذلك ومن أهم النتائج: أن العنف المعروض للأطفال جعلهم يميلون بدرجة مرتفقة للعدوان غير أن النموذج الذي تعرضت إليه المجموعة الثانية "هجوم على الدمى" وجد أن الأطفال يتعاملون بعدوانية مع ألعابهم في حجرة الملاحظة على عكس المجموعة الضابطة، كما انتهت النتائج إلى أن الأطفال لا يقلدون العدوانية التي تكون خيالية، بينما يقلدون العنف المشاهد الذي يحمل في طياته عنف الحياة الواقعية.

ومن الأبحاث العملية المهمة التي تؤكد نظرية "التعلم بالملاحظة" يؤكد "كومستك" في بحث تأثير التلفزيون على الأطفال والشباب حيث انتهت نتائج الدراسة إلى أن التعرض للنماذج العنيفة والاقتداء بالنماذج تعتبر واحدة من أهم عوامل التعلم الاجتماعي، كما تلعب خبرة المشاهدة والاستجابة نتيجة للخبرة من العوامل المساعدة للاقتداء بالنموذج، كم تلعب القيم والاتجاهات دورا هاما بالتقليد بالنموذج أو التخلي عنه[1].

[1]- محمد خضر، مرجع سابق، ص ص 72-74.

2-الحرمان النسبي:

إن مفهوم الحرمان النسبي كما عرفه "تدجور" يعني التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية (السلم وظروف الحياة والتي يعتقدون بأنهم يستحقونها على نحو مشروع) وبين قدراتهم. (مقدار تلك السلع والظروف التي يعتقدون بأنهم قادرون على تحصيلها والاحتفاظ بها).[1]

فالحرمان النسبي تباين ملموي بين توقعات الناس لظروف الحياة التي يعتقد الناس أن لهم حقا فيها والأحوال التي يظنون أنهم قادرون على بلوغها وتحقيقها والاحتفاظ بها، وطبقا لنظرية جور تتفاوت إمكانية العنف الاجتماعي تفاوتا كبيرا حسب حدة ومدى الحرمان النسبي الذي يعانيه أفراد مجموعة ما.

ويذهب "رفعت سيد أحمد" إلى أن ثمة نمطين شائعين من الحرمان الاجتماعي يؤديان بدرجات مختلفة إلى نشوء الحركات الاضطرابات الاجتماعية.

الأول: الحرمان طويل الأجل والثاني لفترة قصيرة، ويعتبر الفرق بينهما مسئولا عن اتساع مدى العنف، ويشير أيضا إلى الحرمان الاجتماعي سواء كان قصير المدى أو طويل المدى لا بد أن يحدث تأثيره الحقيقي من حلق حالة من عدمن الرضا لدى الأفراد ومن ثمة ظهور الحركات الاجتماعية لا بد من وعي ذاتي لدى الذين وقع عليهم الحرمان وفي غيبة مثل هذا الوعي النسبي يدفع من يعاني من هذا الحرمان إلى محاولة تغييره ويجعله يدرك مختلف أبعاده ومتغيرات الواقع الاجتماعي المراد تغييره.[2]

مما لا شك فيه أن الإحساس بالظلم في أي مجتمع والإحساس بعدم المساواة الاجتماعية بين الطبقات العاملة والأخرى التي لا تعمل وتحصل على ما تريد كما تطفي سيطرة المال على السوق،

[1]- متروك هايس، مرجع سابق، ص 2.

[2]- محمد إبراهيم الدسوقي: سيكولوجيو التطرف، دراسة نفسية...، منشورات حامية عين الشمس، 1992، ص ص 31-36.

كما ظهور طبقات رأسمالية وأخرى معدمة، هذا التفاوت الملموس والتوقع غير المحتمل لهذه القيم جعل الأفراد يشعرون بالحرمان النسبي.[1]

يصرح "ويلسون" أنه إذا كان البؤس وعدم التساوي الاجتماعي في الماضي المصدر الرئيس للعنف في المجتمع، فقد تغيير الوضع الآن جذريا، وهو يرى أننا نلاحظ في العالم الرأسمالي المعاصر إفراطا في الديمقراطية والحرية، ومستوى من الرفاهية وكمية كافية من الوقت للتسلية في متناول كل أفراد المجتمع وهذا يؤدي مع تدني مستوى وعي الأشخاص ومسئوليتهم الاجتماعية إلى ضياع الاستمرار الداخلي وإلى انفجار العنف ويتجلى الشعور بعدم الرضا المستمر.[2]

أما "أمينة الجندي" فقد انتهت إلى بعض النتائج في دراستها مدعمة أن الناس لا يتوقعون مساواة حسابية مطلقة في المجتمع ولكنهم يتوقعون عدالة توزيعية في الإعباء والجزاء فيتحول الحرمان الموضوعي من تحقيق المطالب المشروعة إلى حرمان نسبي حاد في قسوته النفسية ومن ثم يتفاعل الحرمان الموضوعي مع الإحساس بالظلم ويولدان معا غضبا وسخطا وتهيؤا لرفض النظام لقائم وتحديه أو محاولة اقتلاعه بأساليب العنف[3] يؤكد "علي ليلة" العلاقة بين الشعوب بالحرمان النسبي وبين إمكانية المشاركة في أحداث العنف، ذلك لأن الحرمان النسبي يشير إلى الشعور بحالة من الإحباط الدائم وعدم الإشباع، كما يؤكد الفرض أنه كلما زادت الفجوة اتساعا بين التوقعات وإمكانيات الإشباع كلما أدى ذلك إلى إمكانية قيام محاولة إيجابية تتسم بالعنف والاندفاع للقضاء على هذه الفجوة الكائنة[4]

---

[1]-يلاحظ أن سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالسوق الرأسمالية العالمية، وكان من الضروري أن ينجم عن ذلك أن تكون آليات هذه السوق هي المتحكمة في آليات الاقتصادية الجزائري، مثلا لذلك أن الأسعار في الجزائر أصبحت محكومة بالأسعار العالمية، وليس هذا فحسب، بل أصبحت القطاعات الرائدة في الدخل الوطني جميعها من النوع الخاضع للسوق الرأسمالية العالمية (وقد شاعت في المجتمع الجزائري مفردات اقتصاد البازار، وسلطة المال...إلخ)

[2]- ف. دينيسون، مرجع سابق، ص 170.

[3]- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب، دراسة ميدانية، القاهرة، مجلة المنار، العدد 51، مارس 1989، ص 83.

[4]- علي محمود ليلة: العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي، المجلة الجنائية القومية، العدد 2، مجلد 17، مصر، المركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية.

ويعرض محمد سعد" في مقال عن "العنف السياسي" ثلاث مقولات أساسية تسهم في العنف فيها: الحرمان النسبي الذي يعني أن الأفراد قد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن أحوال الآخرين في المجتمع نفسه دونما سبب مشروع فإذا ما حدث العكس فإن الإحساس بالحرمان ومع الإحساس بالظلم يولدان غضبا وسخطا وتهيؤا لرفض النظام القائم وتحديه أو محاولة اقتلاعه ولو بالعنف[1].

إن حدوث ثورات الغضب أو العنف على وجه الخصوص ما هو إلا محصلة للفجوة غير المحتملة بين رضا الناس بحاجاتهم المتوقعة وبين رضاهم أي قناعتهم لحاجتهم الفعلية أي الفجوة غير المحتملة بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه فعلا. (تجربة مع معركتها ضد الإرهاب في التسعينات...وتجارب ما يعرف بالربيع العربي، أمثلة عن مثل هذا الوضع).

فيما يبدو أن عجز المجتمع عن إشباع الحاجات الأساسية للشباب سوف يعرضهم إلى ثلاثة خيارات.[2]

الأول: يذهب إلى الحياة بداخله ومزيد من الاستشراق له وذلك من خلال التحول سلوكيات منحرفة أو ممارسة السلوك الانتهازي الذي يرى في الغايات الخاصة أهدافا واجبة التقديس مع الإيمان "الغاية تُبرزُ الوسيلة".

الثاني: وهو الانزواء والانسحاب من الحياة الاجتماعية للمجتمع معايشة دون التفاعل الإيجابي معه دون الشعور بالانتماء له وبهذا النمط أصبح رصيدا لأنه جماعة ذات أيدولوجية هروبية، قد فقد للشباب الإشباع البديل ومن ثم تسقط به لكي تعيد توجيهه في حركة مضادة للمجتمع.

الثالث: يتمثل في وضع يعيش في إطاره الشباب مهاجرا داخل الوطن، رافضا لهذا الواقع ساعيا للهروب منه إلى مكان يساعد على تحقيق إمكاناته وإشباع حاجاته.

---

[1]- محمد سعد أبو عامود: العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، الكويت، مجلة المستقبل العربي، العدد 140، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 8.

[2]- محمد خضر، مرجع سابق، ص ص: 76-77.

3-الإحباط، العدوان، العنف

تزعم هذا الاتجاه الرواد الأوائل عام 1939 كل من "جوهان دولار" و"لونارد دوب" و"مورو" و"روبرت".

حاولت هذه المجموعة تقديم التفسير العلمي للعدواني الإنساني للعلاقة بين الإحباط والعدوان واتبع هذا المنهج العديد من الباحثين لفحص أسباب وعواقب العدوان.

مما لا شك فيه أن اقتراض "دولارد" ومعاونيه أن كل إحباط يعقبه عدوان، افتراض يوجب أن نتحرك الدقة والضبط المنهجي في قياس الموقف وترجمته من حيث طبيعة الموقف المحبط وتكرار مواقف الإحباط، وكذلك ظروف الفرد وطبيعة نصية الملتقي للمواقف المحيطة. فربما يواجه الفرد موقف الإحباط بالعزم وبالمثابرة والنجاح والنفوق على العكس من شخص آخر يستجيب للإحباط بخيبة أمل والانسحابية من الواقع.

وبعدم ذلك "صفوت فرج" في أن الإحباط يؤدي إلى نتيجة من إثنين[1]:

الأولى : ظهور مشاعر وسلوك الانسحاب، حيث لا يملك الشخص الإمكانية فتفكك علاقته" بالنحن" ويصبح سلبيا منعزلا رافضا لأي قدر من المسئولية، متحللا من أي التزام وربما يلجأ استمرارا لهذا الحالة إلى الإدمان أو غيره كشكل من الأشكال الهروب والتحلل بمشاعر النحن.

الثانية: ألا يؤدي الإحباط إلى الانسحاب، بل إلى العدوان فيحمل الفرد "النحن" مسئولية ما وصل إليه وتنمو لديه مشاعر الاغتراب وتصبح النحن آخر وبكل ما يعني الآخر بالنسبة للفرد ومشروعية ما يعنيه في مواجهته ويتوجه إليه بعدوانية.

أما "محمود الزيادي" يركز على نقطة مهمة في افتراض الإحباط يؤدي إلى العنف وهي تعلم الاستجابات العدوانية في مواقف الإحباط وأيضا الدافع أو العادة التي تعرضت للإحباط والعقاب على السلوك العدواني وكذلك عدد الإحباط السابقة.

[1]- صفوت فرج: دلالات قيمة مقياس الاستجابات المتطرفة، قراءات في علم النفس الاجتماعي، المجلد الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 317-418.

وترى "أمينة الجندي" في تفسير نتائج دراستها أن الفجوة بين الأمل والواقع أمر يقبله معظم أفراد المجتمع ويعتبرون ذلك من "سنن الحياة" إلا أنه كلما تتسع الفجوة عن حد معين وتستمر في الاتساع فإنها تؤدي إلى الإحباط وإلى زيادة الشحنات العدوانية[1]

وفي إطار تفسير سيكولوجية العنف قدم "أحمد عكاشة" تفسيرا يؤكد فيه نظرية إحباط عنف" إن لم يؤد الإحباط في معظم الظروف إلى العنف فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف محبط وقد تكونت هذه النظرية من دراسات عن تطور الطفل أثناء نموه الطفي والعاطفي وأن السلوك العدواني يعقب إحساس الطفل بأنه لا يستطيع أن ينال ما يرده. [2]

ومن العوامل التي تؤدي إلى الإحباط، اتساع الفجوة بين ما يتوقعه المواطن وما يحصل عليه فعلا وغياب الحرية بوجه عام سواءا في الأسرة أو مؤسسات العمل أو في المجتمع مما يعني وجود قدر من العدوان في العلاقة بين السلطة والفرد مما يستثير النزعة العدوانية تجاه السلطة واتساع الهوة والتناقض بين شعارات النظام وممارسته بجانب وجود أزمة حادة في المجتمع. [3]

تؤكد نتائج دراسة "محمود أبو الليل" أن أحداث العنف التي حدثت أثناء فترة 1977 كانت نتيجة الإحباط الاقتصادي واستشهاد بآراء كل من "ألبورت ونورمان ماير" اللذين أشارا إلى أحداث العنف التي تمارس إنما هي جماعات أحبطت دوافعهم فاتخذوا خطوات جماعية لتمهيد السبيل لإرضاء هذه الدوافع. [4]

وفي إطار تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية وغيرها من المشكلات المجتمعية، وبخاصة منذ مطلع الثمانينات (وفي العقد الأول من القرن 21) وبما يعنيه ذلك من ضيق فرص مجالات العمل المتاحة أمام الشباب المتعلم وارتفاع تكاليف الحياة، وضعف أو عدم وجود ضمانات مستقبلية

[1]- أمينة الجندي، مرجع سابق، ص 183.

[2]- أحمد عكاشة: علم النفس الفيسيولوجي، دار المعارف، 1982، ص 191.

[3]- محمد دسوقي، مرجع سابق، ص 75.

[4]- محمود أبو النيل: سيكولوجية أحداث الشغب في مصر، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، 1984، ص 239.

كافية بعد التخرج كل ذلك كان من شأنه زيادة مشاعر الإحباط والقلق لدى الطلبة ومن ثم زيادة ممارستهم أعمال العنف المضاد للنظم الحاكمة.

ب- سوسيولوجية العنف:

حظي موضوع العنف باهتمام الكثير من الباحثين في الحقل الاجتماعي ابتداء من ابن خلدون مؤسس علم العمران ولانتهاء باللحظة العلمية الراهنة ومنذ ذلك الوقت يساور الشك الفلاسفة الاجتماعيين بشأن طبيعة السلوك العنيف: هل هذا السلوك فطري أم مكتسب؟

لقد اعتقد ابن خلدون أن العنف نزعة طبيعية ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان، بعض على بعض. فمتى امتدت عينه إلى امتاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلا أن يصده وازع[1]. وقد تعرض له في نظريته عن الصراع عند عرف الأخير بأنه هجوم البدو على الحض ر وتأسيس الدولة، أما أسبابه فيردوها إلى العصبية، وتعني عنده "الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة. وأساس العصبية عند ابن خلدون هو الاستعداد الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرة قريبة بالدم والدفاع عنه، كما ورد العنف في شكله المؤسسي (جزء من ممارسات السلطة الحاكمة) في الخطاب السياسي الخلدوني إذ يلاحظ أن هناك حضورا مكثفا لمفاهيم العنف والمفاهيم الدالة على الاستبداد.[2]

ويعد "هوبزّ أبرز المعبرين عن الأفكار التي سادت في أوربا خلال القرون الثلاثة الأخيرة، إذ يرى أن الطبيعة الإنسانية مشبعة بالعنف فالناس يتحركون بواسطة الرغبات التي عادة ما تكون مستبدة، أما لأنها البديل الذاتي للحاجات البيولوجية الجامحة وإما لأن إشباعها يشكل بحد ذاته سببا كافيا للسعي إلى تحديدها غير أن الإشباع الشخصي أو الجماعي محدود دائما وذلك لأن الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل كمية محدودة ويترتب على مركب الرغبة والتدرة هذا تنافس

[1]- عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الرحمان وافي: الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار النهضة، مصر، ب.ت، ص 482.

[2]- عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الرحمان وافي، المرجع السابق، ص 484-554.

دائم بين الناس وبما أن أيا من الأفراد ليس قويا فيه الكفاية ليفرض هيمنته بصورة دائمة فإن عدم استقرار التنافس بين الناس يعرضهم للعنف الشرس[1].

وعلى خلاف (هوبرز) يرى (جان جاك روسو) و(كارل ماركس) أن العنف لا يمثل حالة طبيعية، فقد وجد (روسو) أن الطبيعة البشرية أصيلة وخيرة، وإن فسادها أمر تقرره الثقافة الإنسانية.[2]

بينما وجد (ماركس) أن العنف هو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج، التنافس بين الناس ذو أصل اجتماعي، يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، لذلك فإن الصراع ليس بين الجميع ضد الجميع كما ذهب (موبز) وإنما هو صراع بين الطبقات.

وجدير بالذكر إن (ماركس) أكد على الدور والعنف الدور الإيجابي الذي يؤديه العنف في حركة التاريخ: فالصراع يشير إلى وجود خلل في النظم الاجتماعية، أما العنف فهو شرط أساسي لتجاوز هذا الخلل والأحداث التغيير فهو مولد كل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعا جديدا كما أنه الأداة التي تحل بواسطتها الحركة الاجتماعية مكانها وتحكم أشكالا سياسية جامدة تجاوزها الزمن.[3]

أما (دور كهايم) فقد وجد أن العنف ظاهرة ثقافية أتت مع رياح التطور الاجتماعي ومع تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات معقدة.[4]

وأكد (سمنسر) في تصوره للنزاع والعنف: أنه قائم بين الجماعات بسبب الاختلاف في عاداتها الشعبية وأعرافها في حين اختلف (كمبلوفتش) عن (سمنسر) في اعتقاده بأن النزاع متأصل

---

[1]- ربودن وف بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1986، ص 394.

[2]- علي أسعد وطفة: بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[3]- نقلا عن: فيليب برتو: العنف وعلم الاجتماع في المجتمع تأليف فريق من الاختصاصيين ترجمة إلياس زحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، ط2، 1985 ص 95.

[4]- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص 152.

في طبيعة المجتمع الإنساني وهو ينشأ من الجذور الأولى للنشأة الإنسانية، وهذا يعني وجود عدائية موروثة في الأصول البشرية ضد بعضها مما يحول هذه الحالة إلى وضع مستمر وصيغة للتعامل على مستوى الإنساني.

ويعد (زيمل) أبرز من تعامل مع ظاهرة العنف بمستواه الاجتماعي كما يتبدى على شكل تغييرات عدائية تصدر عن الأفراد، إذ وجد أن هذه التعبيرات تؤدي وظائف إيجابية للنظام الاجتماعي، إذ أنها تعمل على استمرار العلاقات تحت ظروف التوتر والضغط، ومن ثم تحول دون انحلال المجموعة وتفككها بانسحاب المشاركين فيها.[1]

ويعزو (توينبي) ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة إلى انعدام الذاتية والفردية وإنسياق انسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى ويتهم كلا من الرأسمالية (بتأكيدها على القيم التنافسية الشرسة) والشيوعية (بتغييبها للفردية وتأكيدها على الجماعة) بأنهما سبب في ظهور العنف بالكثافة التي تشهدها المجتمعات الحالية.

ودرس (بارسونز) العنف الاجتماعي في إطار العلاقات النظامية التي تحددها القوانين المدونة أو المتعارف عليها، ففي هذه العلاقات يتوقع كل شخص يدخل فيها سلوكية وأخلاقية الشخص الآخر، ومثل هذا التوقيع يفهمه الشخص الذي يكون العلاقة الاجتماعية ويساعد في تحقيق أهدافه وطموحاته لكن كل علاقة اجتماعية معرضة لاحتمالين الأول هو عدم قدرة الشخص على معرفة توقع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه والاحتمال الثاني هو معرفة الشخص توقع سلوك الشخص الآخر بيد أن هذا التوقع لا يساعد في تحقيق طموحاته وأهدافه وفي هذه الحالة تتحول العلاقة إلى صراع بين الطرفين ويصبح العنف حتميا.[2]

ولإضفاء الطبيعة الاجتماعية الأكثر عمقا على مفهوم العنف، نعرض إلى بعض النظريات الاجتماعية التي نراها الأنسب إلى الموضوع:

---

[1]-ارفتج زايتان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ترجمة محمد عودة وآخرون (الكويت ذات السلاسل) 1989، ص 180- 180.

[2]- ارفتج زايتان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ترجمة محمد عودة وآخرون، المرجع السابق، ص ص 11-16.

1-نظرية البناء الاجتماعي والانحلال المعياري والانحراف:

إن صاحب هذه النظرية هو (robert marton) وهدف هذه النظرية هو محاولة الكشف عن أثر الضغوط التي يمارسها البناء الاجتماعي على الأشخاص في المجتمع ودرجة تكيف الفرد للمتطلبات الاجتماعية بحيث يؤدي إلا متثال إلى سلوك منحرف.[1]

وتعتمد "ميوتون" في تفسره لطبيعة الانحراف الاجتماعي في المجتمع الأمريكي على أسس نظرية ثلاثة:[2]

أ-الطموحات أو الأهداف التي يتلقنها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها.

ب-المعاير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.

ج-الوسائل المؤسسة التي يهيئها المجتمع لأفراده وذلك من خلال جميع مؤسساته لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

إن عجز الأفراد عن تحقيق التكيف المناسب بين طموحاتهم الثقافية والوسائل المتاحة لهم لتحقيقها يشكل حالة "اللامعيارية أو الأنومي".

يقول ميرتون أن عملية الأنومي تتحقق من خلال خمسة سبل سلوكية يستعمل الفرد الوسائل المؤسسية لكي يحقق أهدافا ثقافية تمثل طموحه ومصالحه ومعاناته في تحقيق هدف يتمنى أن يصل إليه و هي:[3]

أولا: السبيل الأول وسماه المطابقة أو المماثلة الذي يوضح مطابقة وسائل الشخص المؤسسة مع طموحه الثقافي فلا يجعل من هذه الحالة انحرافا خلقيا أو معنويا.

[1]- محمود عبد الله محمد خوالدة: علم النفس الإرهاب، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص79.

[2]- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط2، 2000، ص 38.

[3]- محمود عبد الله محمد: مرجع سابق، ص ص 80-81.

ثانيا: السبيل الثاني سماه الإيداع أو الابتكار الذي يوضح فيه عدم مطابقة وسائل الشخص المؤسسة مع طموحه وأهدافه الثقافية فيستخدم السبيل المنحرف عن الوسائل المحددة وهذا لا يوصله إلى تحقيق هدفه بشكل سوى فيكون سلوكه معبرا عن التحلل الخلقي وعن التصرف المعياري.

ثالثا: السبيل الثالث الطقسي الذي يقتنع به الشخص اجتماعيا بسهولة حيث يكون مالكا للوسائل المؤسسية من أجل تحقيق هدفه الثقافي لكنه لا يقدر أن يصل إلى هدفه المنشود فيثبت بالأحكام القيمية التي تكون بمثابة نماذج روتينية يستخدمها لتحرير خوفه من التنافس في تحقيق أهدافه.

رابعا: السبيل الرابع سماه الانسحاب أي أنه ينكمش في استخدام الوسائل المؤسسية وبالتالي لا يستطيع تحقيق أهدافه لثقافية وأماله وطموحاته الشخصية.

خامسا: السبيل الخامس سماه بالمعاصي أو المتمرد وهو يعني أنه يرفض القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه لكنه يحل محلها فيما ومعايير جديدة بديلة عن الأول. سواء كان على صعيد الوسائل المؤسسية أم الأهداف الثقافية. وبذلك يعمي التحدي السافر لقيم ومعايير مجتمعه بقصد تغييرها لأنه ينظر إلى وسائل المؤسسة التي يعيش فيها على أنها إحدى معوقات تحقيق آماله وغاياته فيطرح وسائله الخاصة وأهدافه بشكل علني يتحدى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه وهذا انحراف عما هو سائد في مجتمعه.

يخلص من نظرية "مرتون" أن الباحث لا يخص البواعث الفردية ما لأهمية، ولذلك فشلت النظرية في تفسير لماذا ينحرف بعض الأشخاص دون غيرهم في نفس الثقافة الواحدة. إن مثل هذه النظرية غير قادة عن تفسير كيف يختار جميع أفراد النظام الواحد غير مشروع لتحقيق طموحاتهم المشروعة.[1]

[1]-عدنان الدوري، مرجع سابق، ص 116.

2-نظرية الاختلاط التفاضلي:

تعتبر هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علما محددة في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والجانح كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر.[1] فهذه النظرية تفسر كيفية انتقال السلوك الإجرامي. عن طرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمحرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررت التي نشجع الجريمة في إطار عمليات التفاعل والتواصل.

وقد أظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب "مبادئ علم الإجرام" للأستاذ الأمريكي "أدوين سذرلاند" sutherland" منذ عام 1939 ويمكننا إيجاز أهم الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها على النحو التالي:[2]

-إن السلوك الإجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم وهذا يفيد بأن الشخص لا يصبح مجرما بدون خبرة إجرامية سابقة كالذي لا يمكن أن يصبح ميكانيكيا دونما معرفة مسبقة و تدريب كاف في علم الميكانيك.

-يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين من خلال عمليات التواصل والتفاعل المستمرّين.

-الجزء الأساسي ف تعلم السلوك الإجرامي يحدث في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمة وعلاقة ودية وثيقة وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيلا في نشر السلوك الإجرامي.

-الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية سواء كانت مناسبة أو غير مناسبة.

[1]- عدنان الدوري، مرجع سابق، ص117.

[2]-محمد عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ص 82- 83.

-ينحرف الشخص حين ترجح عنده كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة لآراء التي تحبذ عدم انتهاكها وهذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية فهي تشير إلى كل من العلاقات الإجرامية والعلاقات المقاومة للإجرام والتي يجب أن تعمل مع القوى المكافحة.

-قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وتعني الأسبقية أن أنماط السلوك المختلفة وكذا المفاهيم والمواقف التي يعيشها الفرد في السنوات الأولى من عمره غالبا ما ترسخ لديه فيصبح ملتزما بها مدى الحياة.

-عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية والمعادية للإجرام تتضمن كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم آخر.

-مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيرا عن حاجات وقيم عامة فإن هذه الحاجات والقيم العامة لا تفسؤ هذا السلوك الإجرامي، لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضا تعبير عن نفس الحاجات والقيم.

وطبقا للمسلمات السابقة فإن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه من خلال الاقتران بالمجرمين أو بمعنى آخر أن ذلك يتطلب أن تتم التنشئة الاجتماعية في إطار نسق من القيم يوصل إلى انتهاك القانون، وهكذا فإن المجرم الذي يوجد لديه الاستعداد الكامن للإجرام والانحراف وإذا كانت تلك التعريفات الخاصة بالسلوك الإجرامي مقبولة أكثر من التعريفات غير المحبذة فمن المحتمل أن يرتكب الشخص أفعالا إجرامية.[1]

ولعل من أبرز الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها تستخدم الكثير من المتغيرات والعمليات التي يتعذر قياسها علميا أو يتعذر اختبارها تجريبيا كعملية المخالطة ذاتها ومفهوم الأولوية ومفهوم العمق ومفهوم التكرار ومفهوم العلاقة الشخصية الحميمة أو غير ذلك من المفاهيم الأخرى، وقد حاول "سذرلاند" مواجهة هذا النقد بالقول بأن نظريته لا تقدم تفسيرا كاملا لكل جانب من جوانب عملية انتقال السلوك الإجرامي من مخالطة المجرمين لأن مثا هذه العملية من العمليات النفسية الاجتماعية المعقدة غاية في التعقيد ومع ذلك م زالت هذه النظرية

[1]- طالب حسن: لم الإجرام، منشورات دار الفنون للطباعةوالنشر، بيروت، 1997، ص33.

تعد من أهم التفسيرات العلمية المعاصرة التي أسهم علم الاجتماع في تقديمها في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والجانح بشكل أو بآخر.

3-نظريات الوشم

في خمسينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة في علم الاجتماع وقد فسرت هذه المدرسة السلوك العنيف من خلال وجهة نظرها التي تقول إن الانحراف يأتي نتيجة للأحكام التي يصدرها المجتمع بشكل رسمي أو غير رسمي على سلوك معين وقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها للانحراف من ثلاث أبعاد هي:

*أهمية الوشم في حياة الأفراد كأن تصف الشخص بالإدمان أو التعاطي.

*التطور التاريخي للوشم حيث ينصب التركيز على كيفية ظهور هذا التشخيص في حياة الأفراد، وكيف ظهرت القوانين والمؤسسات للتصدي لمثل هذا السلوك المنحرف الذي يخالف المعايير الاجتماعية.

*النتائج المترتبة على وشم الأفراد بالانحراف.

ويلخص أدوين ليميرت edwin lemeert الفرضيات التي قامت عليها مجموعة نظريات الوشم كما يلي:[1]

*هناك نموذج من السلوك الإنساني ومجموعة من الانحرافات عن هذه النماذج والتي تعرف و توصف في مواقف محددة وزمان وقت محددين.

*إن الانحرافات السلوكية هي وظائف للصراع الثقافي والذي يوضح أو يعبر عنه من خلال التنظيمات الاجتماعية.

*هناك ردود فعل اجتماعية للانحرافات تندرج من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة بشدة.

[1]- طالب حسن: لم الإجرام، المرجع السابق، ص85.

*السلوك المرضى الاجتماعي هو انحراف وغير موافق عليه بشدة وفاعلية.

*هناك أنماط من التحديد والحرية في المشاركة الاجتماعية للمنحرفين والتي تتعلق مباشرة بمكانتهم وأدوارهم وتعريفاتهم لدوارهم.

هذا وقد تعرضت نظريات الوشم إلى عدة انتقادات أهمها:

*إهمال العوامل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في تفسير السلوك المنحرف.

*الحساسية الاجتماعية، أي أن الشخص المنحرف يقوم بارتكاب أفعال كثيرة لتغطية انحرافه الأول وذلك نتيجة وشمه لنفسه وشعوره بالخزي والعار.

*عدم القدرة في السيطرة على المتغيرين الرئيسين حيث إن هذه النظرية لا تستطيع السيطرة على الآثار الناتجة من مصادر الانحراف الأولى كذلك عدم السيطرة على حساسية المنحرف من حيث رد الفعل الاجتماعي.

*عدم قدرة نظريات الوشم على تفسير الانحراف الأولى، أي الأسباب الدافعة السلوك المنحرف لأول مرة.

4-النظريات الاقتصادية:

أسس كل من ماركس وانجلز في سنة (1850) المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام وقد أكدت هذه المدرسة الرابطة بين ظاهرة الجريمة والأوضاع الاقتصادية السائدة وتعتمد هذه المدرسة كلية على الوسط المادي، فظاهرة الجرية بمقتضى ذلك هي نتاج الظروف الاقتصادية، فانعدام لمساواة الاقتصادية أو بتعبير أكثر تركيب النظام الرأسمالي هو الذي ينتج الجريمة وكانت لجريمة بحدا ذاتها هي الوليد لهذا النظام الرأسمالي وهي بمثابة رد فعل ضد اللاعدالة الاجتماعية السائدة فيه.

ويعتبر بونجية أكثر العلماء الذين هاجموا النظام الرأسمالي وقال إن المجتمع الرأسمالي له أمثلة عديدة متجسدة في الاستغلال والطبقية فهناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ماثل في استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء والبطالة وكل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك أثرها على

مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها البيت والمدرسة لذلك يرى بونجبية أن كثافة السكان والعيش في ظروف صحية منحطة ورداءة الحالة المعيشة وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقص التعليم وانعدام تكافؤ الفرص وغير هذا وذلك من الظروف والأزمات الاجتماعية يؤدي إلى انفكاك عرى الأسرة وانعدام التكامل الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود حتما إلى الانحراف والجريمة وكل أشكال العنف.

في هذا الإطار يؤكد كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي وهذه ما أكدته الدراسات في كل من إنجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة ومن هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر كما أن الفقر البطالة هما العاملان الأساسيات ف إحداث السلوك العنيف الإجرامي.[1]

كما يرتبط بظاهرة الجريمة من الناحية الاقتصادية مفهوم البطالة. والواقع إن البطالة وبصفة خاصة تلك التي تدوم لفترة طويلة من الوقت تخلّف ولها نتائج جسيمة إذا كان الفرد عائلا لأسرة و منها الآثار النفسية والآثار الاجتماعية. فكثيرا ما تؤدي البطالة إلى الطلاق أو "التصدع الأسري"[2].

ج-أنتروبولوجية العنف:[3]

تكتسب بعض الدراسات الحالية في الحقل الأنتروبولوجي خصوصيات، من ذلك دراسات بيار كلاستر KALASTER PIERRE نظرا لما توصل إليه من نتائج تتعدى تأثيرها ميدان

[1]- محمد عبد الله محمد، مرجع سابق، ص87.

[2]-محمد رمضان: إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراة في أنثربولوجية الجريمة، رسالة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية العلوم الإنسانية، 2003، ص ص 217- 216.

[3]- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية، عنابة، جامع باجي مختار، 2006، ص 98- 103.

الأنتروبولوجيا ذاته لكي تشمل علوم الإنسان عامة، ولما تنطوي عليه من رؤية تغير كلية توجهات الدراسات الخاصة بالمجتمعات والتاريخ.[1]

وإذا كان البحث الأنتروبولوجي قد بدأ في القرن الماضي فإنه يشهد اليوم تحولا كبيرا، فيما يتعلق بالنظرة إلى موضوعه الذي هو المجتمع البدائي، وهو تحول يفيد تطور النظرة إلى المجتمع الأول، ويكمن هذا التحول في التخلي عن النظر إلى البدائيين من منظار أوروبي صرف أو الحكم عليهم من خلال معايير ثقافية غربية، وما تنطوي عليه هذه النظرة من النزعة المركزية ووهم الذاتية، والتي مفادها النظر إلى الغير على أنه أدنى منها ومتأخر عنها، كما أن الشعوب والمجتمعات والثقافات غير الأوروبية، لا هدف لها سوى اللحاق بالعالم الغربي.[2]

لاشك أن المنحنى في البحث الأنتروبولوجي الذي بدأ مع ليفي ستروس LEVY TRAUSS أتاح المجال بما له من دلالة فلسفية لنشوء وعي أوروبي مختلف حول الذات والغير انطلاقا من نقد مفاهيم التقدم والحداثة، والتمدن والتاريخ، الأنثروبولوجيا.[3]

إن المشروع الأنثروبولوجي لكلود ليفي ستروس لا تحتل فيه مسألة العنف حيزا كبيرا، إلا أن هذا الحيز يبلغ من الأهمية بمكان في النظرية العامة للمجتمع، لقد عولجت مسألة العنف، متجلية في الحرب من خلال العلاقات بين الحرب والتجارة عند هنود أمريكا الجنوبية. فليس بالإمكان إذن أن تعقل الحرب كممارسة عنيفة في نظر ستراوس لذاتها. فهي لا تملك خصوصية معينة ولا تتطلب تفحصا خاصا، بل على عكس، لا يمكن فهمها إلا من خلال الاتصال الذي يميز عناصر الكل الاجتماعي.[4]

وإذا كان ستراوس يريد الإشارة إلى أن العنف نشاط ذو طابع أنثروبولوجي فإن لوروا غوهان GHOHAN LEROI، يرد النشاط العنفي إلى النظام البيولوجي. من المؤكد أن

[1] -frediric buytendulc : L'homme et l'animal. Ed Callimard, Paris, 1967, p78.
[2] - FREDIC BUYTENDULC ? opcit, p80-83.
[3] -Claud Levi Strauss ; L'homme nu. Ed Plon, Paris, 1971, p87.
[4] -علي سموك. المرجع السابق، ص 101.

ليفي ستراوس لا يركن إلى هذه العموميات. فما هو رأي ليفي ستراوس في العلاقة بين العنف والمجتمع؟[1]

وتتمثل في نظرة المبادلات التجارية حروبا كامنة حلت سلما وتنشا الحروب عن اتفاقيات فاشلة.[2]

إذن لا يندرج العنف في الحقل الاجتماعي وحسب، ولكنها تستمد كينونتها ومعناها الأقصى من الاشتغال الخاص بالمجتمع. ومنه فإن العلاقات بين الجماعات (لا يهم أكانت قبائل أو عصابات أو مجموعات محلية) هي قبل كل شيء علاقات تجارية، ويتوقف مصير السلم أو الحرب بين، إن التبادل يؤسس STRASS L.V القبائل على نجاح هذه المشاريع التجارية. ومن منظور لمجال شامل، يمس الثروات والخدمات وأيضا العلاقات الزوجية.

ولماذا يتم تبادل النساء؟

حسب ما يذهب إليه ستراوس تبادل النساء هو الحد الأقصى مسار متواصل من الهبات المتبادلة بينما أنه عندما تدخل مجموعتان في علاقة ما، فإنهما لا تسعيان إطلاقا إلى تبادل النساء وإنما تريدان التحالف السياسي والعسكري. والوسيلة المثلى لبلوغ ذلك هي تبادل النساء.[3]

إن لفي ستراوس بخلطه بين مستويي التبادل أدرج الممارسة العنيفة على هذا المستوى نفسه حيث لا يمكننا أن تفعل شيئا وبالتالي عليها أن تختفي. ففي نظره يترجم استخدام مبدأ التبادل في البحث عن التحالف...والتحالف يتيح تبادل النساء والتبادل يؤدي إلى نفي الحرب.[4]

وإذا كان ليفي ستراوس أبرز الأنثربولوجيين المعاصرين وأهم المختصين بدراسة فكر الإنسان ومنظوماته، وأول من انتقد النزعة المركزية في موقف الغربيين من الثقافات الأخرى، حيث

[1]– علي سموك. المرجع السابق، ص 102.

[2] -C.LStrauss : La voie des masques. Ed Plaon , Paris ,1979, PP 13-42.

[3] - Ibid , p p 43- 45.

[4] -Ibid ,p p 46-49.

يرى بأن الفكر الغربي أضفى طابع البداهة على مفاهيم التقدم والتطور والحداثة ولا تزيد عن كونها أفكارا خاصة أو أنماط خاصة تؤسس من خلالها المجتمعات الغربية ذاتها.[1]

لدى أدى تطبيق هذه المفاهيم على دراسة المجتمعات البدائية بصورة خاصة إلى مماثلة الغير بالذات وبالتالي إلى إنكار أو إلغاء المميزات الخاصة بالشعوب البدائية.[2]

إن ليفي ستراوس بإنكاره الطابع المطلق والشامل للفكر الغربي ومحاولته الوقوف موقف الحياد والانفتاح إزاء البدائيين، توصل إلى فهم مختلف ما سبقه للعقل البدائي فهو يقوم على عدم التسليم بوجود قطيعة بين السحر والعلم، أو بأن يكون للبدائيين عقل خاص بهم أو بمعنى أدق عقل سابق على العقل الغربي وأدنى منه. وهو في موقفه هذا يعيد الاعتبار إلى الحضارات غير الأوروبية، بحيث لا يعود ثمة امتياز بحضارة على أخرى، وبحيث ينبغي معاودة النظر في التصنيف المألوف للمجتمعات إلى متوحشة ومتمدنة قديمة وحديثة راكدة ومتحركة تاريخية وغير تاريخية.[3] لذلك يقف ليفي ستراوس موقفا نقديا من فكرة الهوية يقوم على الدعوة إلى تجاوزها واعتبارها مجرد حظ نظري من الضروري افتراضه من أجل تفسيره عدد من الأشياء ولكن من دون أن يكون له وجود في الواقع.[4]

هـ-نظريات السياسية للعنف:

تعددت التفسيرات السياسية للعنف، ولعل أبرزها:

1-التفسير الماركسي:

يستند التفسير الماركسي لظاهرة والعنف إلى تحليل الإطار الشامل لتطور المجتمع وفي هذا الإطار يربط ماركس بين ظهور العنف الشامل وبين وصول المجتمع إلى مرحلة من تطوره تغدو

[1] -C.L Strauss : L'antimopologie Structurelle, Ed. Plon, Paris, 1974, p368.

[2] - علي سموك، المرجع السابق، ص 103.

[3] - C.LStrauss : L'identité Ed grassier, Paris, 1977, p p 330-333.

[4] - علي سموك. المرجع السابق، ص 103.

فيها العلاقات الإنتاجية في نمطها القائم عبئا لا يحتمل بالنسبة لتطور قوى الإنتاج وفي هذا المرحلة لا تجد الجماهير المسحوقة التي تشكل القطاع الأكبر من المجتمع بدأ من اللجوء إلى العنف لتحقيق ميلاد مرحلة جديدة فيتحطم الشكل السياسي القائم ليفسح الطريق لمسيرة الحركة الاجتماعية.[1]

ويلاحظ أن هذا الاتجاه إنما يركز على عنصر الاستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد ومسيطرة اقتصاديا وسياسيا على الطبقات الأخرى كتفسير وللعنف ولكن هناك دراسات تؤكد أن العلاقة بين الاستغلال والعنف ليست علاقة ميكانيكية كما يشير ماركس بل نتوسطها بعض المتغيرات مثل الوعي الطبقي والتنظيمي السياسي والقيادة، وقد ميّز ماركس بين العنف الفردي والعنف الجماعي وأكد على تجريم العنف الفردي باعتباره مرادفا لعدم النضج الثوري والعجز الحركي والقصور الفكري.[2]

2-التفسير الوظيفي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المجتمع هو جسد عضوي يشكل التوازن جوهر وجوده وهو في حساسيته إزالة التغيرات لابد أن يستوعبها داخل قنواته المعتاد وتحويلها من عناصر إضعاف إلى عوامل دفع وتقوية أما إذا بلغت ضخامة التحديات حد إيجاد اختلال بين القيم الاجتماعية السائدة والمحيط الاجتماعي على نحو لا ترغب معه النخبة السياسية أو لا تستطيع إحداث التغير المطلوب فإن ذلك يفتح المجال أمام احتمالات نشوب العنف داخل المجتمع.[3]

فهذا الاتجاه إنما يفسر العنف بوجود حالة من العجز في النظام السياسي، وهي الحالة التي تجعله لا يستطيع معها القيام بوظائفه بفاعلية، ومن هنا يفقد القدرة على التكيف مع التغيرات الجديدة لذلك يلجأ النظام إلى الإكراه لمقاومة هذه الضغوط والتحكم فيها مما يؤدي إلى الإحساس لدى المواطنين بتدهور الأمن ومن ثم يزداد انخراطهم في أعمال العنف المضادة له.

---

[1]- حسين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، م.س، ذ، 2002، ص 54.

[2]-محمود عبد الله محمد: مرجع سابق ص 89 .

[3]- عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص 17.

د-نظريات الإعلام المفسرة للعنف:

هناك عدة نظريات اهتمت بتفسير الآثار المترتبة عن عرض العنف في التيلفزيون أو وسائل الإعلام ودورها في زيادة مستوى العنف في المجتمع، ومن هذه النظريات:

1- نظرية الغرس الثقافي:

ساهم في وضع هذه النظرية الباحث الأمريكي (جورج غريتر)، وهي تقوم على أن التلفزيون يعمل على تغيير نظرة الناس إلى الواقع بسبب الإفراط في مشاهدة البرامج، رغم أنها لا تمثل الحقيقة.

وتضع نظريته الغرس الثقافي، وتضع نظرية الغرس الثقافي، خمس فرضيات تفسر بها رؤيتها، لتأثير التلفزيون:

-يختلف التلفزيون بشكل جوهري عن بقية وسائل الإعلام، فهو موجود في معظم المنازل، وإمكانية التعرض متاحة بسهولة منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى نهاية العمر

أن الوظيفة الرئيسية للتلفاز تتمثل في إيجاد توازن بين أنماط المجتمع، بما يعني إن ما يقدمه لا يهدف إلى تحدي النظام القائم، بل يساعد على تقبل الحقائق السائدة في المجتمع

-يمثل التلفزيون الذراع الرئيسي في المجتمع الأمريكي، وهو لذا يمكن أفراد المجتمع غير المتجانس من أن يشاركوا الآخرين رؤيتهم لما يجب أن تكون عليه الأمور.

-أن الحقائق التي تغرسها التلفزيون ليست بالضرورة موجهة لإيجاد اتجاهات وآراء عن المتلقين بقد ما أن هدفها هو إيجاد معرفة عامة عنها.

-قد يكون من الصعب نسبيا قياس وتحديد دور التلفزيون في الثقافة بشكل مباشر أي أن تأثير التلفزيون قد يكون غير مرئي، ومع ذلك فإن هذه التأثيرات تحدث بشكل مستمر، وتساهم إلى حد كبير في تغيير الثقافة بشكل كبير.

وتتميز تجربة مشاهدة التلفزيون بالسلبية، حيث إن المشاهد يستلقي في بيته على مقعده المفضل لمتابعة ما يعرض في التلفزيون، مع تقبل ما يعرض في التلفزيون، مع تقبل ما يعرض في هذا الجهاز بعتباره موضوع القبول الاجتماعي ومصدر معرفتنا عن هذا العالم، وبالتالي يزيد من درجة التقبل للحقائق التي يعرضها وخطورة المضمون العنيف الذي يقدمه بصيغ وأشكال مختلفة، وارتباط عملية المشاهدة المفترض بالمتعة (أي أن المضمون يرتبط دائما بالتسلية أو يقدم على إنه تسلية) يزيد من خطورة مشاهدة العنف التي يعرضها التلفزيون ويجعلها تقبل على أنها أمور طبيعية أن تحدث وأنها أمور مقبولة اجتماعيا أو أنها التصرف اللائق (خصوصا إذا كان هو الصادر عن البطل الذي نفضله)[1].

2-نظرية التطهير أو التنفيس:

تتعرض هذه النظرية إلى التأثير المفرغ للعنف التلفازي، وهي تستند إلى مبدأ أن الفن يعمل على تطهير العواطف الإنسانية والسمو بها، وهو مبدأ ترتكز عليه نظرية المأساة أو التراجيديا في الأدب الإغريقي القديم.

إن التنفيس بحسب أنصار هذه النظرية الذين يرون بأن مشاهدة أفلام العنف على التلفاز تسمح للمشاهد بتصريف إحباطاته من خلال المعايشة الخيالية بدلا من الممارسة الواقعية.

ووفقا لهذه النظرية فإن:

-مشاهدة العنف تعتبر صمام يصرف الإحباط والشعور بالعداء وتكون نتيجته مماثلة للكمات يوجهها الفرد لكيس مملوء بالهواء.[2]

-التطهير من ميول العنف بهذه الطريقة، أمر صحّي خاصة لشرائح الطبقات الضعيفة.

[1]- فؤاد الألوسي: العنف ووسائل الإعلام، دارمة للنشر والتوزيع، 2012، ص 133.

[2]- عصام سليمان الموسى: المدخل في علم الاتصال الجماهيري، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 208.

3-نظرية إثارة الحوافز العدوانية:

يمكن توضيح ما تطرحه هذه النظرية التي يعود الفضل فيها إلى العالم بيركوفيتش berkowitz ويمكن شرح بعض أفكاره من خلال الآتي:[1]

عندما نشاهد الأخبار في التلفزيون أو نقرأ عنها في الصحف فمن المحتمل أن الحديث الذي نقرأ عنه يعبر عن أشكال مختلفة من العدوان وغالبا ما يتم ممارسة العدوان من خلال شكل من التنفيس أو إطلاق العنف وفي هذه الأخبار فإن الموضوع الرئيسي محل الانتباه هو الناتج النهائي أو الفعل العدواني الذي تم ارتكابه (وغالبا مايون عبارة عن حادث جرمي) وفي مناسبات نادرة يتم الأخذ بالاعتبار في هذه القصص الإخبارية الأحداث أو الظروف التي قادت إلى الحادثة مثلا هل شاهد أفلاما عنيفة في التلفزيون هل كان يشعر بالإحباط؟ هل تعرض للتعنيف من قبل رؤسائه في العمل مثلا؟...إلخ، وتشير هذه النظرية إلى أن المحفز لا ينتج سلوكا عدوانيا مباشرا كما لو إن شيئا يقدح زناد الاستجابة، الظروف الإضافي هو الذي ينتج الاستجابة (هنا يمكن أن يكون مشاهدة التلفزيون) ولكن ليس هو العامل الوحيد المسؤول عن ناتج العدوان الخارجي (مثلا تطبيع أو قبول العدوان كما تقدمها البرامج المختلفة مدى التشابه بين خبرة المرء التي يوجهها في الواقع والعنف الذي يراه على التلفزيون).

4-نظرية التعلم من خلال الملاحظة:

ترى هذه النظرية:[2]

أن الأفراد يستطيعون تعلم السلوك العدواني من خلال مشاهدة التلفزيون الذي يعمل على تنميط سلوكياتهم حسب سلوكيات الشخصيات التي تعرضها برامج العنف.

-إن استمرار التعرض لمشاهدة العنف يعمل على تقسية عواطف المشاهدة مما يمنعه من الشعور بالألم والمعاناة، ويقوده بالتالي إلى ممارسة العنف كأسلوب حياة لمواجهة المشكلات الاجتماعية

[1]- فؤاد الألوسي، مرجع سابق، ص 137.

[2]- عصام سليمان الموسى: مرجع سابق، ص209.

والنفسية التي قد تعترضه. وهكذا فإن برامج العنف عبر ما تتيحه من فرص أمام المشاهد لأن يتعلم من التنميط والملاحظة تزيد احتمالية حصول العدوانية عند الجمهور المتلقي.

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى تمثل السلوك العدواني وتقليده وهي:[1]

*المكافأة أو القيمة الوظيفية: المكافأة التي يتوقع أن يجنيها الشخص الذي يمارس العنف، أو القيمة المكتسبة لممارسة السلوك العنيف.

*مدى التشابه بين واقع الحياة والعنف المعروض على التلفزيون: العنف الذي يمكن أن يحدث في الواقع هو أكثر تأثيرا وأكثر احتمالا لأن ينتج سلوكا عنيفا.

* حجم المعاضدة الاجتماعية التي سيحصل عليها من الآخرين نتيجة لممارسة السلوك العنيف.

*إنتاج الإثارة أو التحفيز الملائم، وعادة ما يكون عن طريق ما تعرضه وسائل الإعلام و يتعزز بوجود ظروف ملائمة لإعادة إنتاجه في الواقع.

5-نظرية التعزيز:

وترى هذه النظرية أن العنف المتلفز يعزز أنماط السلوك الموجودة أصلا عند المشاهد، والتعزيز لا يعني احتمال زيادة العدوانية أو نقصها عند ذلك المشاهد، بل أنه يؤكد له صحة الاستنتاجات والافتراضات التي توصل لها سابقا عن طبيعة الحياة والعنف، وبالتأكيد فإن المعايير والقيم وسمات الشخصية نفسها وتأثيرات المعارف والأصدقاء، تلعب جميعها دورا مهما في حجم التعزيز نفسه عند المشاهد ولذلك تخلص هذه النظرية أن معظم المشاهدين للعنف لا يتأثرون به، إلا تلك القلة التي يتصف أفرادها بعد ثبات شخصيتهم، فيحركهم العنف الذي يشاهدونه فيقلدونه.[2]

[1]- فؤاد الألوسي، مرجع سابق، ص 139.

[2]- عصام سليمان الموسى، مرجع سابق، ص 210.

6-نظرية التقليد:

توضح هذه النظرية أن تأثير وسائل الإعلام على المشاهد والأطفال بشكل خاص يتجلى من خلال التقليد لما يشاهدونه من مشاهدة العنف أو أنماط السلوك العنيف في وسائل الإعلام، وإن العنف الذي يراه (الطفل خصوصا) يكون أكثر تأثيرا إذا كان من نوع العنف الذي يمكن أن يحدث في الواقع، وليس العنف الخيالي، (مثل قصص الخيال العلمي أو العنف الذي تقوم به كائنات غربية تأتي من كواكب بعيدة لغزو الأرض مثلا)، وإن الفرد يتعلم العنف من وسائل الإعلام التي تنقل المضمون العنيف ويتعلم كيفية التصرف في المواقف العنيفة وكيف يرد مثلا على العنف المستخدم ضده وكيف يمكن أن يفلت من العقاب...إلخ[1]

وإن عملية التعلم أو إكتساب السلوك العنيف، تتم من خلال ثلاثة أساليب وهي التقمص والمحاكاة والتماهي مع شخصية البطل أو الشخص العنيف، حيث يجد الطفل نفسه في شخصية (البطل الذي تقدمه وسائل الإعلام أو الشخصية المحببة) ثم يتقمص الدور الذي تقوم به هذه الشخصية أثناء ألعابه أو لعبة مع جماعة الأقران والرفاق، ومن ثم يقوم يتبني أرائها وسلوكها، والمحاكاة تقوم على تقليد البطل العنيف بدون وعي وبصورة تلقائية أحيانا نتيجة للتأثر الشديد اللاشعوري بالمشاهد العنيفة ويعرف هذا عند علماء النفس بما يسمى (تقنية تحول الصدمة).

هذا وتؤدي ممارسة للألعاب المستوحاة بين الأطفال (نتيجة تحول الصدمة) إلى أعمال عنيفة بين هؤلاء الأطفال مما يؤدي إلى انتقال العنف إلى مستوى الأسرة حيث يتخذ الأولياء إجراءات عقابية عنيفة إضافة ضد الأبناء أو قد يتحول عنف الآباء باتجاه آخر فعندما يعود الأبناء وقد تعرض للضرب أو الإيذاء من قبل رفيق لهم من أبناء الجيران أو الحي يقوم الآباء برد فعل عنيف بضرب الذي تسبب في الأذى لأبنهم أو الشجار والتقاتل مع والد الطفل العنيف (ردود فعل عنيفة متشتتة أو مشوهة) و كثيرا ما سمعنا عن حوادث عنف أو حتى جرائم تنتهي بها مثل هذه الحالات نتيجة لشجار أو عراك بين أطفال أثناء لعبهم (تنقل الصحف ووسائل الإعلام العربية والمحلية العديدة من هذه الحالات) وغالبا ما يكون رد الفعل العنيف الذي يلجأ إليه الآباء في هذه الحالات كرد على

[1]- فؤاد الأوسي، مرجع سابق، ص 139.

السلوك المعيب أو المؤدي الذي يقوم به أبنائهم يكون نتيجة لنشوء هؤلاء الآباء في ظل تربية تعتمد على العنف والضرب كأجراء تربوي للتقويم (المثل أو القول الشائع: العصا لمن عصا) لذلك أن الأفراد الذين نشأوا في ظل أسرة تعتمد الضرب والإجراءات العنيفة كأسلوب لتربية أبنائها هم الميل على الأرجح لاستخدام الضرب العنف ضد أبنائهم في المستقبل أو استخدام العنف كحل ناجح لمواجهة المشكلات المختلفة نموذج على انتقال العنف من جيل إلى جيل آخر) ومن هنا يمكن إرجاع العوامل المؤثرة في سريان (دورة العنف) أو تدفق العنف داخل المجتمع إلى ثلاثة عوامل هي:[1]

- الثقافة ونمط التربية السائدة في المجتمع ما.
- دور وسائل الإعلام كمحفز أو منتج للإثارة العدوانية التي تزيد من نسبة السلوك العدواني في المجتمع نتيجة للتقليد أو المحاكاة...إلخ.

* الصراع أو الحراك الاجتماعي وطبيعة العلاقات السائدة بين المكونات المختلفة لمجتمع ما.

يذكر أن تقريرا للجمعية النفسية أصدرته في التسعينات من القرن الماضي يوضح التأثيرات الرئيسية التي تعمل من خلالها وسائل تأثيرها على الملتقى نتيجة للعنف الإعلامي الذي تنقله هذه التأثيرات هي[2]:

- العدوان تجاه الآخرين من خلال المحاكاة.
- عدم الإحساس أو تبلد المشاعر نتيجة للإدمان على العنف الذي يؤدي إلى التطبع على المشاهد العنيفة.
- الخوف.

[1]-فؤاد الأوسي: مرجع سابق، ص 143-144.

[2]- باربارا واتيمور: مرجع سابق، ص 260.

وتفيد دراسة الجمعية النفسانية لأمريكية إن الدراسات دعمت الموقف القائل أن مشاهد التلفزيوني يؤدي إلى زيادات في العدوان اللاحق وأن مثل هذا السلوك يمكن أن يصبح جزء من النمط السلوكي المستمر [1].

خلاصة، أن هناك العديد من الأسباب للعنف المصور من خلال وسائل الإعلام، ويمكن الإشارة إلى[2]:

1- الشعور بالظلم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لدى فرد أو الجماعات وعدم القدرة على التخلص من هذا الشعور أو التعبير عنه بصورة سلمية أو تغيير الظلم الواقع.

2- عدم القدرة على التواصل السليم والتفاهم لإقناع الآخرين بحاجات الفرد الشخصية أو التعبير عن مشاعره وعواطفهم، العمل على تغيير سلوكهم بما يستجيب لهذه الحاجات مما يؤدي إلى العمل على إرغامهم وإخضاعهم من خلال سلوك عنيف غير مقبول اجتماعيا.

3- الحاجة إلى تلبية حاجات ورغبات غير شرعية أو غير مقبولة من قبل المجتمع والقانون السائد.

4- التحرك والنضال ضد قوى قامعة مسيطرة أكبر وأكثر قوة بكثير مما يجعل ميزان القوى بين الطرفين المتصارعين غير متكافئ.

5- اضطرابات سياسية واجتماعية تحفز أو تشجع على القيام بأعمال عنيفة نتيجة لغياب القوى المسيطرة أو القوى المرجعية أو ضعف سلطتها وتراخيها أو لكون هذه الاضطرابات تخرق العرف السائد وتبدأ العنف ضد جماعات معينة.

6- استعدادات وراثية أو عيوب مرضية في شخصية الفرد إلى القيام بأفعال لا أخلاقية أو عنيفة تجاه الآخرين كما في المجرمين الخطرين أو المنحرفين ذوي العاهات النفسية (ممن يقومون بجرائم أو اعتداءات جنسية أو سلوكية متكررة).

[1]- باربارا واتيمور: مرجع سابق، ص 269.

[2]-فؤاد الأوسي: مرجع سابق، ص 146-147.

7- القيم الاجتماعية السائدة أو التربية والثقافية المميزة لمجتمع أو جماعة ما. فالثقافة والقيم البدوية في المجتمع البدوي تؤكد على القيم الغزو والقتال وأخذ الحق بالقوة. فمثلا من الأقوال المأثورة عند الأقوام البدوية قولهم (الحق بالسيف والعاجز يريد شهود) وكذلك قولهم (الحلال ما حل باليد) وهم يقيسون الرجولة بمقياس الغلبة والاستحواذ وهم إذ يمدحون رجلا يقولون عنه أنه (سبع) بأخذ حقه بذراعه ولا يقدر أحد على مغالبته.

8- التحفيز والإثارة العدوانية الناتجة عن مضمون وسائل الإعلام العنيف أو نتيجة لنشر ونقل وقائع أحداث تؤدي العنف.

ولقد كتب الكثير عن دور وسائل الإعلام في نشر العنف عن طريق نشر المضمون بشكل زائد عن حده والاهتمام بنشر أخبار الجرائم خصوصا أن نشر مثل هذا الأخبار يساعد على رفع مبيعات الصحف وزيادة شعبيتها، حيث أن هناك اهتمام إنساني كبير بمثل هذه الأخبار التي تعطي صورة للقراء عن الجرائم التي تحدث في مجتمعهم.

وهناك العديد من المآخذ التي تؤخذ على نشر أخبار الجرائم في الصحف وفي وسائل الإعلام بشكل عام ولقد أثبتت العديد من الباحثين والمراقبين مستوى نشر أخبار الجريمة في العوامل التالية[1]:

1- نشر الأخبار ومعالجتها يكون بشكل سطحي وغير مدروس يتضمن في بعض الأحيان تعظيم صورة المجرم (إذا كان من أصحاب السوابق والمجرمين المحترفين) وإبراز ذكائه وتفوقه.

2- يؤدي نشر تفاصيل القضايا وكيفية ارتكابها إلى نشر الوعي بأساليب الجريمة وطرقها وطرق عمل رجال الشرطة وكيفية تفكيرهم يؤدي للمساعدة في الوعي بكمية الإفلات من العواقب أو تضليل الشرطة...إلخ.

3- نشر الأخبار بصورة مستمرة وخصوصا الجرائم الأخلاقية يؤدي إلى زعزعة الثقة بالمثل والقيم والتقاليد السائدة وعدم الثقة في استقرار المجتمع.

[1]-فؤاد الأوسي: مرجع سابق، ص 149-150.

4- نشر الأخبار بأسلوب المبالغة في سرد التفاصيل واستخدام أسلوب الإثارة والتشويق لزيادة المبيعات.

5- تصدر وسائل الإعلام أحكام مسبقة ضد المتهمين في القضايا وهي مازالت في طور التحقيق أو أثناء سريان المحاكم مما يضر بتطور القضية ويؤدي إلى خلق رأي عام غاضب يؤدي إلى الضغط باتجاهات معينة تؤثر على سير العدالة.

6- تلجأ الصحافة الشعبية (صحف الإثارة) عادة أثناء محاكمة المتهم في جريمة ما إلى استخدام أسلوب تشويه الحقائق والمبالغة بشكل متعمد وذلك لكي تحافظ على جذب اهتمام الجمهور بالقضية وهذا النوع من التغطية يمكن أن يكون له تأثير ضار وشديد القوة على من كان لهم علاقة بالجريمة حتى ولو من بعيد وقد تؤدي إلى آثار سلبية على حياة هؤلاء الأشخاص تكون لها مردوداتها السيئة لفترات طويلة من حياتهم.

7- التسابق على نشر الأخبار والحصول على السبق الصحفي يجعلها تفتقد الدقة أحيانا كما تعمل الصحف أحيانا على نشر الأخبار بدون الرجوع للمصادر الرسمية مما يجعل الروايات مبتورة وناقصة وقد تؤثر على سير تحقيقات العدالة.

8- تعمل وسائل الإعلام إلى البحث عن الإثارة والرعب لتجعل القصص الجرائم مشوقة وأكثر ويؤدي تركيز الصحافة على تقديم المتهم في صورة وحش أو شيطان أو مخلوق مرعب.

9- تهتم الصحافة عادة على بأخبار الجرائم الجنسية والجرائم الأخلاقية وحوادث مشوقة كونها تمثل عاملا مشوقا يتم الاهتمام والبحث عن الأخبار التي تتسم بعنصر الغرابة والشذوذ كونها تحقق تشويقا وتخلق اهتمامات أكبر (فإذا نك إطلاق النار على شخص يسير في الشارع واتضح أن سبب إطلاق النار كان خلافا عائليا فإن احتمالات نشر هذا الخبر تكون ضئيلة جدا).

أما محاسن نشر مثل هذه الأخبار كما يرى المؤيدون لنشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام فهي تتلخص بـــــ:[1]

1- التوعية بالجرائم وأخطارها والتحذير منها (خصوصا إذا اتخذت شكل ظاهرة تحدث بشكل متكرر أو ظهور عابات تقوم بنمط متكرر من الجرائم.

2- التحذير من المجرمين والمحتالين الطليقين والمطلوبين ونشر أوصافهم وصورهم لتسهيل عمل أجهزة العدالة في القبض عليهم وتعاون المواطنين معهم في القبض عليهم من خلال معرفتهم بهم.

3- متابعة تفاصيل القضايا الجنائية وسير المحكمات فيها (أو أخبار القبض على المجرمين والعصابات) يجعل الجمهور يظمئن إلى استقرار الأمن وحسن سير العدالة وإلى نجاح الأجهزة الأمنية في عملها.

4- التسليط الإعلامي على قضية ما (خصوصا إذا كانت في مرحلة المحاكمة) يخلق رأي يضغط باتجاه تحقيق العدالة وإنزال المناسبة بحق المتهمين المدانين.

5- الإعلام مرآة المجتمع وبالتالي فإنه يتوجب عليه نقل وعكس ما يدور فيه بأمانة وصدق.

وفي دراسة ميدانية أجراها الدكتور محمد محفوظ الزهري من جامعة محمد بن سعد الإسلامية في المملكة العربية السعودية ونشرت نتائجها في ندوة (نشر أخبار الجريمة وقضاياها) الإعلامية في عام 2009 بالقصيم السعودة أظهرت نتائج الدراسة أن 34.8% من الشباب السعودي قالوا إن هدفهم من متابعة أخبار الجرائم الأخلاقية في وسائل الإعلام هو معرفة دوافع الجريمة في مقابل 22.2% من الفتيات أجابوا بنفس الإجابة وإن 30.4% من الذكور قالوا بأن هدفهم كان معرفة ما يحدث داخل المجتمع فيما كانت النسبة 38.9% عند الإناث وأجاب 21.8% من الذكور بأن دافعهم كان أخذ العبرة والعظة من الاطلاع على أخبار هذه الجرائم فيما كانت 22.2% عند الإناث وكان الدافع من التعرض لمعرفة الحكم أو العقوبة في مثل هذه الجرائم بنسبة 13% لدى الذكور فيما كانت النسبة 11% عند الإناث وكان حب الاستطلاع

[1]- ستيوارت ألان: ثقافة الأخبار، ترجمة فؤاد، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص ص 282-284.

بنسبة 5.6% عند الإناث، بينما لم تشكل نسبة ذات أهمية عند الذكور أما الاهتمام حسب الجريمة فكان الاهنمام الأعلى بأخبار الدعارة، والمعاكسات جاءت بالمرتبة الثانية عند الإناث بعد أخبار الاغتصاب وكتنت نسبتها 17.4%.[1]

[1]- فؤاد الألوسي: مرجع سابق،ص 152.

خلاصة:

يحيلنا العرض النظري للاتجاهات التي فسّرت العنف إلى عرض مجموعة من العوامل، تعدّ ذات فاعلية بدرجة أو أخرى في دفع الفرد إلى ارتكاب العنف، أو اللّجوء إليه بوصفه الاستجابة الأكثر قابلية للظهور، في مجالات الحياة اليومية... وهذه العوامل ترتبط ب:

- النسق العائلي: والثقافة تعدّ عاملا هاما في شكل وتوقيت العنف، وقد بينت الدراسات الأنثروبولوجية ممارسات بعض الجماعات البدائية التي كانت لها أساليب خاصة في ممارسة العنف.

- النسق التربوي: وقد بيّن الأستاذ محمد رمضان ملامح التربية المدرسية العربية إذ وجدها مفرقة في ممارسات التربية التقليدية القائمة على الضرب والازدراء

- النسق البنائي: يتجسد في غياب العدالة التوزيعية، الحرمان النسبي، تدهور الحالة المعيشية.

وتعمل العوامل السابقة مجتمعة على تهيئة الفرد لأن يكون مغتربا عن ثقافته إذ أن إدراك التعاون الاجتماعي الذي يعتريه يؤدي إلى شعوره بعدم الاندماج مع الحياة المجتمعية ويرتبط هذا الشعور بالميل إلى الاضطراب المفضي إلى السلوك العنيف.

ترتبط مشكلة العنف في الجزائر على نحو وثيق لممارسات إيديولوجية وصراع الجماعات وبأساليب حركة التغير الاجتماعي السريع وغير المخطط ومن تمسّ المصالح الأساسية للفئات والعصب على حد قول الدكتور على سموك لمقاربته السوسيولوجية لإشكالية العنف في المجتمع الجزائري.

أوّلا: المرجعية الاجتماعية للعنف في الجزائر

إن الممارسات الثقافية في المجتمع الجزائري، والمتميزة بثقافة الإقصاء ورفض الآخر، الفكر الشمولي وإلغاء التنوع الثقافي داخل النسيج الاجتماعي، هي المحصلة النهائية لثقافة العنف، التي بلورت الوعي الجمعي، نتيجة لعوامل هيكلية تشكل بنية المجتمع، وعوامل خارجية ساهمت في تكوين حالة الاضطراب الاجتماعي، ولتفكيك هذه الوضعية، سوف نتعرض في الفصل إلى المرجعية الاجتماعية، التي تبلورت في أحضانها ثقافة العنف.

أ-العصبية بيئة جغرافية

نظرا لعدم توفر الشروط الموضوعية والتاريخية لبروز التناقضات الاقتصادية، مثل الثورة البرجوازية في أوربا، التي ساهمت بفعالية في تفكيك البنى الاجتماعية والعلاقات التقليدية، فإن العصبية لا زالت تشكل- إلى حد كبير- البناء الاجتماعي والممارسات الثقافية في المجتمع الجزائري.

إن العصبية بيئة جغرافية وتتجسد في:[1]

1-الموقع الجغرافي:

إن للموقع الجغرافي أو الفضاء المكاني، تأثير كبير على تبلور المسار التاريخي للشعوب والمجتمعات:

-فالمجتمعات السكانية التي تقطن ضفاف المسطحات المائية والأنهار، تمتاز بالاستقرار، مما يشجع تشييد مجتمعات مركزية، ونأخذ مثال مصر القديمة، أين يبدو تأثير الجغرافيا على ثقافة السلوك كبيرا جدا. فوادي النبل يشكل إطارا طبيعيا للحياة. وإن الاستفادة من هذه الظاهرة يفترض تطوير نظام لحفظ المياه، والعناية الدائمة بقنوات الري. يتطلب هذا الأمر، إيجاد تنظيم اجتماعي متقدم جدا ومتماسك، مما يساعد على بناء مجتمع آمن ولا أعتقد أحدا يجهل المقولة المشهورة:" مصر هبة النيل" ونفس المثال يمكن تطبيقية على حضارات الرافدين.[2]

أما التجمعات السكانية القاطنة في مناطق مقسمة بحواجز جغرافية، كالجزر أو الجبال والواحات الصحروية، فإنها تعيش في عزلة عن التجمعات السكانية الأخرى، بحكم الفراغات الطبيعية، حيث صعوبة الاتصال وقساوة الطبيعة، تولد تجمعات انعزالية وتجزيئية Segmentariste. وذلك لما تمثله تلك الفراغات من عائق موضوعية، تعرقل محاولات توحيدها، وبناء أنظمة غير متعصبة.

وفي تحليله لتأثير الجغرافيا على الحياة الاجتماعية في الوطن العربي يقول محمد جابر الأنصاري:" بالنسبة للحالة العربية، فإن هذه الحقيقة الصحراوية المفصلية الأساسية كانت لها

[1]- محمد مدان: الأصول السوسيو- تاريخية السلطة السياسية في الجزائر (1962- 2002)، دراسة أنثروبولوجية، رسالة لنيل شهادة دكتواره في الأنثروبولوجيا، جامعة تلمسان، قسم الثقافة الشعبية، 2009- 2010، ص ص 123- 128.

[2]- جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان. القاهرة. عالم الكتب. 1980-ج1 – ص 63.

نتائجها وانعكاساتها الحضارية والسياسية والمجتمعية، بأكثر مما هو معترف به، أو منتبه إليه في الوعي العربي- الفكري والسياسي- السائد. ومنها ننطلق لرؤية جذور التكوين السياسي العربي، والأسباب الموضوعية الكامنة خلق تأزماته المزمنة والمتكررة الآليات والقوانين والظواهر الخاصة، التي تحكمت في توجيه مساره بما يختلف عن أية تجربة سياسية أخرى في العالم".[1]

وفي منطقة شمال إفريقيا التي هي جزء من الوطن العربي- فإنه لا يمكن تفسير خصوصية التكوين المجتمعي الثقافي، دون الرجوع إلى طبيعة العامل الجغرافي الذي كان لتأثيره الأولوية في صياغة المعطيات الأساسية للمشهد الحضاري العام. إن أثر العامل الجغرافي على حياة هذه المجتمعات، ساهم في نشوء ظواهر أساسية مزمنة مثل البداوة والقبلية والصراع بادية- حاضرة. مع ما أفرزه- هذا الوضع- من انعكاسات على سيرورة التاريخ الاجتماعي والثقافي والمجسد في ثقافة العنف.

;يضاف إلى انعزالها عن بقية العالم بموقعها، انقسامها بحواجز داخلية ناشئة عن وعورة مرتفعاتها وسلاسل جبالها. إضافة إلى انعدام مجاري المياه القابلة للملاحة وشساعة مساحتها الجغرافية. خاصة أنها تمتاز بسهوبها الممتدة وصحاريها الواسعة، التي تملك أكثر من 90% من المساحة الكلية.

إن سيادة هذه الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية والجبلية القاسية على المنطقة، أدى إلى انقطاعين –مكاني وزماني- في استمرار لحضارة ومؤسساتها الأساسية (الدولة). وذلك ما أحدث قطيعة حضارية في الزمان بين عصر حضاري وآخر.

[1]- محمد جابر الأنصاري: التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام- مكونات الحالة المزمنة – المرجع السابق – ص62.

أما القطيعة المكانية فتمثلت في ظاهرة التباعد الصحراوي بين مراكز التحضر في شمال إفريقيا. لقد بقيت هذه المراكز عبارة عن جزر متباعدة غير متصلة بشكل عضوي، مما أسهم في إضعاف التواصل العضوي في نسيج المجتمع، الذي ظل مجز على صعيد القاعدة المالية مما أدى إلى ظهور أنواع من الانفصال.

إن هذه الفراغات الطبيعية بين مراكز التحضر في شمال إفريقيا عامة –والجزائر خاصة– تمثل أهم الأسباب التاريخية، لعدم تكامل مجتمع يتقبل الوحدة السياسية، لأنه لا وحدة سياسية بدون وحدة مجتمع. وهذا ما أشار إليه جواد علي: "حالت البراري بين العرب وتكوين المجتمعات الكبيرة الكثيفة، وعرقلت الاتصال بين المستوطنات التي بعثرتها...وبعثرت الأعراب في البراري على شكل قبائل وعشائر...والمجتمعات الكبيرة الكثيفة هي المجتمعات الخلاقة التي تتعقد فيها الحياة. وتظهر فيها الحكومات المنظمة للعمل وللإنتاج وللتعامل بين الناس".[1]

إن الظروف القاسية للبيئة والمناخ، هي التي عززت النزعة إلى الانفصال والاستقلال عن البربر، ولعل الذي ساعد على امتزاج العنصر العربي والبربري، هو هذا التشابه الحاصل بينهم في العادات والتقاليد وظروف العيش، خلافا لكل الغزاة الذين مروا بهذه المنطقة.

وهذا ما لاحظه "ألفرد بل" : "إن البدو العرب والبدو البربر يتشابهون في الأخلاق وفي نوع الحياة وكلاهما في نفس المستوى الثقافي ولا يفصل بينهما الدين. فإنه لا شيء قد وقف في سبيل الامتزاج العنصري بينهما، أو على القل الوجود معا في القبيلة بين بطون عربية وبطون بربرية".[2]

[1]– جواد علي : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام –بيروت – دار الحداثة –1983 – ج3، ص 6.

[2]– ألفرد بل: الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا –ترجمة عبدالرحمان بدوب –دار الغرب الإسلامي –بيروت– 1981، ص 311.

2- نمط الإنتاج البدوي:

ولدت الوضعية الجغرافية –التي يقل فيها الغطاء النباتي وشح مصادر المياه –نظاما اجتماعيا خاصا، ساعد على التكيف مع قساوة الطبيعة، يتمثل في البداوة في أصلها الرعوي القائم على الترحال الدوري لجماعات الرعاة بماشيتهم إلى مناطق العشب والكلأ.

بالنسبة لابن خلدون: "إن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام. إنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس"[1]

ويقسم ابن خلدون البدو إلى ثلاث مستويات، حسب مناطق تمركزهم الجغرافية ونمط معيشتهم: "فمكان منهم معاشه في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن، وهؤلاء سكان المذر والقرى والجبل. وهم عامة البربر والأعاجم، ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ضعن في الأغلب، لارتياد المسارح. فالتقلب في الأرض أصلح لهم ويسمون شاوية...ولا يبتعدون في الفقر لفقدان المسارح الطبيعية وهم مثل البربر...إلخ. أما من كان معيشهم من الإبل فهم ظغنا وأبعد في الفقر مجالا...فكانوا لذلك أشد الناس توحشا... وهؤلاء هم العرب".[2]

يختلف مستوى التطور من فئة إلى أخرى. فكلما توغل البدوي في الصحراء كلما اشتدت الخشونة والتعصب. فالبدو المستقرون يمتازون بقوة الإيمان والحكمة. أما الظعن فميزته السكينة والوقار، بينما أصحاب الإبل فهم أكثر عصبية وتوحشا وذلك مصداقا لقوله (ص): "أتاكم أهل

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون: المرجع السابق، ص 212.

[2]- المرجع نفسه، ص 212-213.

اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوبا، الإيمان والحكمة يمنية والفخر والخبلاء في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم".[1]

رغم اختلاف طباعهم ومستويات تطورهم، فإن البدو بكل فئاتهم يشتركون في قساوة الطبيعة وشظف العيش وحياة الكفاف وانعدام الفائض الإنتاجي، وهذا ما جعلهم مجتمعا يعيش حرب سواء مع الطبيعة أو مع الآخرين، أو حتى مع ذاته في عالم من العنف المفروض.[2]

إذا كانت البداوة بنمطها الرعوي، قد جاءت لتمثل أفضل اختراع وتكيف مع البيئة، فإن القبيلة بتماسكها القرابي، انبثقت لتمثل أحسن تنظيم مجتمعي ممكن، أمام معطيات الحياة البدوية وآلياتها وضروراتها الحتمية. لأن افتقاد الإنسان البدوي للارتباط العاطفي والوجداني بأرض ثابتة، ووطني معلوم دائم، فقد عوضه برحم الجماعة القرابية، الرابطة عضويا لأفرادها والرافضة لكل أجنبي، إلا من انتمى إليها انتماء الموالاة: "هكذا أصبحت بوتقة النسب والأصل القبلي للإنسان البدوي في متاهة الصحراء القاحلة الموحشة، هي الرحم والسياج وهي الانتماء والهوية والولاء. بل هي حدود "الوطن" الحقيقي (الوطن-الجماعة لا الوطن-الأرض)ورمز الشرف "الوطني" (شرف الجماعة) الذي يجب الدفاع عن حيضه والموت في سبيله (في غيبة الوطن الثابت على الأرض)"[3]

يركز الباحثون من دوبلاى ومونطاني، وهارت وشترابر وغيرهم على أن حياة البدو تتميز بالفوضى، وهذا ناتج عن المسلمة التي ينطلقون منها وهي كون الحياة السياسية رهنية بوجود الدولة. وكل مجتمع يجهل هذه السلطة، يعتبرونه مجتمع مجزء، تي مجتمعا لا سياسيا، عديم الراس Acephale. وانطلاقا من هذه المسلمة يقول جوزيف شترابر: "إنه لشيء أساسي أن يوجد مركز جغرافي، تستطيع الجماعة داخله أن تبني نظامها السياسي. إذا كانت الأرض التي تقوم

[1]- صحيح البخاري – حديث رقم 8838 نقلا عن محمد جابر الأنصاري – مرجع سابق- ص112.

[2]- محمد مدان، المرجع السابق، ص 123.

[3]- محمد جابر الأنصاري- مرجع سابق- ص 82.

عليها، تتغير باستمرار...فمن الضروري أن تصبح نسبة مئوية معينة من السكان حضرية، لكي يمكن الوصول إلى مستوى معين من التنظيم السياسي".[1]

يقول جون باكسون مفندا لهذه الأطروحات: "إن الرعي ليس شرودا بدون قواعد، وتوها لا عقلانيا، إنه انتقال دقيق واقتصاد شديد في اقتطاع العشب ونقل القطعان وأثمنة السوق، والعلاقات الاجتماعية. فكل خطأ في التقييم، وكل ضعف في الرأسمال في وقت حاسم، في فترة مجاعة، يزيد من تفاقم الفوارق الاجتماعية ويرمي بصغار الكسابة إلى مستوى الرعاة. إن هذا المجتمع، إذا كان مجزءا من حيث عائلاته، فهو ليس أقل تراتبا من غيره. إن إيديولوجيته تطالب بالعدالة بين العائلات، ولكن ممارسته تعترف بوجود أعيان وبالسيطرة على الشركاء والرعاة".[2]

من البديهي أن هذه العلاقات ليست مجرد فوضى، إنها علاقات سيطرة وتبعية، أي علاقات سلطوية في آخر المطاف، تفضي إلى أشكال من العنف.

في الأخير، نستنتج بأن البيئة الجغرافية، سواء من حيث الموقع، أو نمط الإنتاج البدوي الذي ولدته لعبت وتلعب الدور الحاسم في تبلور العصبية، مؤسسة، ثم كثقافة اجتماعية وتأثيرها على ممارسة العنف في الحياة الاجتماعية أبعادها الثقافية والسياسية.

3- من العصبية إلى ثقافة التسلط:

إن العصبية هي سلوك فئوي إقصائي يرفض الآخر وإن اعترف به، إلا لإدانته أو تصغيته أو تجديده على الأقل. إن الانغلاق على الذات بالقيم هو انغلاق عليها بالمؤسسات، لأن فئوية القيم تحتم فئوية المؤسسات من الأسرة إلى الدولة. إذن فلا غرابة أن تعشعش العصبية كثقافة اجتماعية

---

[1]- جوزيف شترايز – الأصول الوسيطة للدولة الحديثة – ترجمة محمد عيتاني – دار التنوير – بيروت 1982، ص 109.

[2]- Jean Pascan- Les haous du Marrakech- نقلا عن عبد الجليل حليم – البدو والسلطة السياسية – مجلة الثقافة – عدد 79 – الجزائر- جانفي- فبراير 1984.

في ل المؤسسات القانونية والقضائية والسياسية، ولعل من أهم ملامحها في المجتمعات المتخلفة، كما حددها عبد العزيز قباني: [1]

– رفض الاعتراف بالتعددية السياسية، لأن التعددية هي اعتراف بالآخر واعتراف بحق الاختلاف، وهذا يتعارض مع منطق العصبية. وحتى عندما تطبق ديمقراطية الواجهة، توسما بالمجتمعات الحديثة، تتحول من أداة للتداول على السلطة بطرق سلمية إلى أداة تنفيس عن العنف المكبوت تاريخيا لدى الأفراد بالانتقام والثأر من المعارضة السياسية وبهذا يصبح المجتمع: "مسرحا للعنف والتطرف والفوضى والانفعال اللاعقلاني، مما يبرر تدخل الجيش لوضع حد لكل هذا، بالانقلاب واستلام السلطة. وتصبح الدكتاتورية العسكرية وسيلة خلاص، من فوضى صراعات دكتاتورية العصبيات الحزبية".

– تقدم السلطة على المعرفة، وعبرها يتقدم السياسي على المفكر والمثقف. لأن المعرفة تعني الحرية والحرية تؤدي إلى الاستقلالية. وهذه الأخيرة ينتج عنها الفردانية، الذي يعني بداية الانفلات من ربقة العصبية.

– التشريعات المقيدة للحقوق الأساسية للمواطنين، ثل حرية الرأي والصحافة، تقييد حق التنقل، عدم الفصل بين السلطات، تدهور حقوق الإنسان.

هذه بعض ملامح العصبية في الحياة المعاصرة للمجتمعات المتخلفة –منها الجزائر– والتي هي انعكاس للبيئة الجغرافية القاهرة.

[1]– عبد العزيز قباني– مرجع سابق – ص 87.

خلاصة القول

إن العصبية نظام اجتماعي – لدى سكان شمال إفريقيا- أنتجته البنية القبلية التجزيئية ذات الطابع الصراعي، التي فرضها عليهم في مرحلة معينة تكوينهم ونمط معيشتهم الرعوي الترحالي. فسواء بقيت الجناعة البدوية، قرب مراعيها أو ترحلت، عليها أن تبقى يقظة في مجالهة الطبيعة والغزاة، وكأنها تنظيم عسكري درّبته النشأة المبكّرة في الطبيعة القاسية على حياة التعبئة العسكرية المتواصلة. الأمر الذي جعلها –بدون مبالغة- مجتمعا يعيش حياة حرب سواء مع الآخرين أو مع الطبيعة، أو حتى مع ذاته في مجتمع كم العنف المفروض. كل هذا ولد نظاما اجتماعيا تتحكم فيه الهواجس الأمنية. يبدأ النظام من العائلة، التي تتهيكل حول متطلبات الأمن والوقاية من الأخطار. قاعدة العائلة العنف المتجدد، وحتى تواجهه فإنها في حاجة إلى تربية أعضائها على العنف وتعويدهم على التفاعل الاجتماعي بواسطته، لي يستطيعوا أن يتجندوا ويتعاونوا لما يبلغ العنف أشده. ثم تطورت العصبية من خلال السيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري إلى ثقافة اجتماعية تهيمن على الممارسة السياسية، من خلال سيطرة ثقافة الإقصاء والتهميش والعنف أو ما يسميها عمار يزلي بثقافة الأعراب: "إن طبيعة العجينة الثقافية للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الناتجة عن تأثير ثقافة الأعراب...التي كان من شأنها، أن نشرت ثقافة الخشونة اللفظية والرمزية والسلوكية، الفردية والجماعية".[1]

وقد نتج عن هذا الانغلاق نظام قيم شامل ومتكامل، لإقصائي، يرفض الآخر ومبني على القيمة الاستبدادية المولدة للعنف المادي والمعنوي.

[1]- عمار يزلي –سلوك العنف وعنف السلوك- مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة تلمسان- عدد خاص ديسمبر 2003 ص 14.

ب- الاستعمار الفرنسي وسياسة العنف المسلطة على الشعب الجزائري:

كرّست السياسة التدميرية التي أنتجها المستعمر الفرنسي في الجزائر ما يلي:

رغم قوة المقاومة الشعبية للاستعمار الفرنسي وتجددها، إلا أن ظروفا موضوعية مرتبطة بالبنية الاجتماعية آنذاك جعلتها، عاجزة عن الصمود في وجه نظام طبقي يمثل مصالح الرأسمالية الفرنسية، إلا أن الاستعمار الفرنسي، من موقع تجربته واحتكاكه مع القبائل التي فادت المقاومة، قد استوعب بسرعة، مدى رمزيتها السياسية والاجتماعية. فعمل على تفكيكها وتحطيمها، لأن القبيلة هي الحقيقة السياسية الوحيدة الراسخة في المجتمع الجزائري. تمت عملية التفكيك، بحجّة إدماج السكان الأصليين " المتوحشين" في أنوار الحضارة الغربية، إذ كانت المكاتب العربية، تعتبر جمود المجتمع الأصلي، راجع إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.[1] وسار التفكيك الاجتماعي على عدة محاور:[2]

-نزع ملكية الأراضي.

-تفكيك القبيلة إلى دواوير.

-إنشاء الملكية الخاصة داخل الدواوير.

***نزعة الملكية:**

فيما يخص نزع الملكية، فإن معظم التشريعات العقارية الصادرة في ق 19م، كانت ترمي إلى الاستحواذ على الأراضي المملوكة للقبائل وتوزيعها على المستوطنين:

[1]- شارل روبير أجيرون- تاريخ الجزائر المعاصر- ترجمة عيسى عصفور. OPU- الجزائر 1982- ص59.

[2]- محمد مدان- مرجع سابق- ص 126- 127.

*اعتبارا من قانون 21 جويلية 1846، الذي اعتبر كل الأراضي الغير موثقة، خاضعة لأملاك الدولة، إلى قانون 16 جوان 1851 الذي جاء لتلبية المطالب الزائدة للمستوطنين في الاستيلاء على الأراضي. فتحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية وتوزيع الأراضي الفائضة على احتياجات كل عرش، قامت السلطات بموجب هذا القانون بالاستيلاء على أراضي الأعراش. لأن وجود الأراضي في حوزة الجزائريين يحول دون توسيع الاستيطان الأوربي.

*شعر نابوليون الثالث بدعم المكاتب العربية، بخطورة هذه السياسة، على الأمن الاجتماعي وأصدر قانون 22 أبريل 1863، الذي يحدد كيفية المحافظة على الملكية العقارية في الجزائر. فأرسل رسالة إلى الحاكم العام للجزائر، أكد فيها حقوق الجزائريين الشرعية وختم رسالته قائلا:" بأنني إمبراطور الجزائريين والفرنسيين في آن واحد".[1]

باختصار، حاول نابليون الثالث، توفير حماية شكلية للجزائريين ومملكاتهم بالاعتراف بـــ:

-1) ملكية البابلي.

-2) الأراضي المملوكة لفرد أو جماعة.

-3) الملكية الجماعية.

غير أن نظام العمل الجديد، قد قضى على العروش. وهذا يعني القضاء على الملكية الجماعية للعرش، وتعويضه بنظام ملكية البلدية. كما أن ملكية البلدية للأرض، يعني حق التنازل عنها أو بيعها للمعمرين.

[1] - CLAUDE Bontemps- manuel des institutions Algérienne- Paris-ed Cujas-1976- p287.

لكن انهيار الإمبراطورية، أدى إلى نهاية الصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر. إذ أصبح هؤلاء يسيطرون على مقاليد الأمور حيث صدر قانون 21 جوان 1871، الذي ينص على منح 100000 هكتار للاجئين من الألزاس واللورين، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340000هكتار.

لم يكتفي البرلمان بهذا، بل أعطى موافقته على مصادرة أراضي السكان الثائرين عليه مما نتج عنه مصادرة 313 بلدة، قدرت مساحتها 2639600 هكتار.[1]

هكذا أصبح المستوطنون يسيطرون على أغلب الأراضي الخصبة، و لم يتركوا للجزائريين إلا ما يسمح به ضمان السلم الاجتماعي.

***تفتيت القبائل دواوير:**

بعد أن قضى الاستعمار على القاعدة المادية، التي ترتكز عليها القبائل المتمثلة في الملكية الجماعية للأرض، ذلك بمصادرة أهم الأراضي وأخصبها، وتوزيعها على المستوطنين، انتقلت السلطات الاستعمارية إلى تفكيك النظام الاجتماعي لهذه القبائل، بتفتيتها إلى دواوير. والدوار. والدوار نظام إداري يقوم على أساس مجموعات غير متجانسة من السكان في منطقة معينة. ومجموعة من أساس مجموعات غير متجانسة من السكان في منطقة معينة. ومجموعة من الدواوير تنتمي إلى بلدية. هذه البلدية غالبا ما تون بلديات مختلطة خاضعة مباشرة للسلطات العسكري الفرنسية.

جاء هذا التنظيم الإداري الجديد بموجب قانون 22 أبريل 1863 السالف الذكر. هذا القانون لم يكن يهدف إلى تكسير النظام الاقتصادي للقبيلة فحسب وإنما كان يرمي إلى إحداث

[1]- عمار بوحوش- التاريخ السياسي للجزائر (من البداية لغاية 1962)- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 1997 ص 159.

قطيعة اقتصادية، اجتماعية ونفسية للفرد مع القبيلة. وقد أكد الهواري عدى:" إن التعديلات التي وقعت على نمط الإنتاج الفلاحي، لم تكن في طبيعته فحسب وإنما على عناصره التأسيسية. إن نمط الإنتاج ليس عملية تقنية اقتصادية ذات متغيرات مادية، ولكنه كذلك نظام اجتماعي، أو على الأقل جزء مهم من النظام الاجتماعي".[1]

هذا يعني أن فصل الفرد عن الكيان السوسيو- اقتصادي الذي تربي فيه وكون أحاسيسه وذكرياته التي تحدد انتمائه، يجعله مثل السمكة خارج البحر، أي يصبح شخصا مترعوا من جذوره وبلا هوية ينتمي إليها وهذا أصعب ما يصطدم به الإنسان، لأن حياة الجماعة والملكية الجماعية حافظتا على التوازن بين الإنسان والمكان المرتكز على المنطق الداخلي للقبيلة. أدت هذه السياسة التفكيكية إلى تمكن فرنسا في نهاية 1870 من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارا يتواجد بها 1057.066 نسمة، يقيمون في مساحة لا تقل عن 6833751 هكتار[2]، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية التي أحدثتها هذه العملية. كانت ترمي إلى القضاء على الأرستقراطية القبلية والزعماء المحليين لأن:" القبائل لم تعترف بالزعامة عليها إلا لشيوخها الوراثيين، الذين ينتمون إلى أسر نبيلة من أصل محارب (الأجواد) والدواويدة الذين يزعمون الإنتماء إلى العرش، ولا تعترف بالتحكيم إلا للمرابطين من بينها "[3] وكذلك ثمّ نسخ المجال...

المجال القياد لكي يعيشوا في الأرض فسادا، والتعيين في منصب القايد لا يتوقف على كفاءات أو مؤهلات، وإنما يتوقف على الولاء لفرنسا. وكما قال الشريف بن حبيليس سنة 1913 فإن 8/13 من القياد المعينين لا يعرفون الكتابة والقراءة.[4]

[1] -ADDI Lahouari : de L'Algérie précoloniale à L'Algérie coloniale, Ed Enal, Alger, 1985, p 95.

[2] - C.Bonteps, opcit, p 289.

[3]- شارل روبرت أجيرون- مرجع سابق ص 13.

[4]- عمار بوحوش- التاريخ السياسي للجزائر- مرجع سابق- ص 169.

***إنشاء الملكية الخاصة:** بعد أن قضت السلطات الاستعمارية على القاعدة المادية التي ترتكز عليها القبائل، عن طريق المصادرة المكثفة للأراضي، وبعد تفتيت هذه الكيانات السياسية والاجتماعية إلى دواوير صغيرة، يسكنها مجموعة من السكان، يفتقدون إلى التجانس، انتقلت إلى تحطيم المقوم الأخير للمنظومة الاجتماعية التقليدية. والمتمثل في الملكية الجماعية للأرض. وقد تمت هذه السياسة- ظاهريا- تحت شعارات إدماج السكان المحليين في " عالم الحضارة الأوروبية". من خلال القضاء على الأطر الجماعية المسببة للجمود الاجتماعي والاقتصادي. ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع النزعة الفردانية والتبادل الحر.[1]

لكن- في الواقع- فإن سياسة خوصصة ملكية الأراضي، كانت تهدف أساسا إلى نزع الحواجز التي تحول دون استيلاء المستوطنين على ما تبقى من أرض لدى الجزائريين. وما يؤكد هذه النوايا أن رئيس بلدية الخروب اقترح على الحاكم العام، الإسراع في إنشاء الملكية الخاصة، وتقنين حرية المبادلات، بالشكل الذي يسمح للمستوطنين بالاستلاء على 10/9 من الأراضي خلال مدة سنة.[2]وقد جاء قانون WARNIER المؤرخ في 26/ 07/ 1873، ليؤكد هذه الرغبة، بنصه على اعتبار كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي. هذا يعني أن أراضي الوراثة ينبغي أن تقسم. وهذا لم يعد من حق المسلمين المحافظة على الأملاك الجماعية، زيادة على ذلك نتج عن هذا القانون، نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي، الشيء الذي أدى إلى قيام نزاعات وحزازات محلية بين الجزائريين. ثم إن الفرنسيين أنفسهم استغلوا هذه النقطة بالذات وحرضوا الملاك الصغار والورثة على المطالبة بحقوقهم للتغلب على خصوصهم في حالة ما إذا آل الأمر إلى المحاكم لتبث في الأمر. ومما لا جدال فيه هو أن عددا لا يستهان به من سكان البلد الأصليين قد

[1]- محمد مدان- مرجع سابق- ص 131- 134.

[2] -Lahouari Addi - de L'Algérie prés colonial à L'Algérie colonial OPCIT. P57.

خسروا أراضيهم في النهاية، نظرا لقلة إلمامهم بالإجراءات القانونية الدقيقة، التي ينبغي إتباعها لإثبات حقوق الملية وربح المعركة ضد المهاجرين الأجانب.[1]

نستنتج من كل ما سبت أن عملية التفكيك للأطر الاجتماعية التقليدية، المتمثلة أساسا في نظام الجماعة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تمثلها القبيلة، تمت على مراحل مخططّة بطريقة تدميرية:[2]

-المرحلة الأولى ارتكزت على المصادرة المكثفة لأراضي القبائل لصالح المستوطنين، لكي تفتقد هذه المؤسسة الاجتماعية إلى قاعدتها المادية.

-ارتكزت المرحلة الثانية على فصل السكان عن القبيلة، بتفتيتها إلى مجموعة من الدواوير غير متجانسة.

-أما آخر مرحلة فركزت على القضاء على نظام الجماعة وفردنة الإنسان الجزائري، عن طريق فرض الملكية الخاصة وعدم الاعتراف بالملكية الجماعية. أدى كل هذا القضاء على مؤسسة القبيلة في أهم مقوماتها (نظام الجماعة والملكية الجماعية)، مما ساهم في تقهقر الأطر الاجتماعية السائدة وتراجع للهوية الثقافية. لكن هذا التقهقر للأطر الاجتماعية، لم يكن نفسه في الجبال والسهول، لأن الضغط الاستعماري كان أقوى وأشد وقعا في السهول، أين تم تشويه نمط الإنتاج الزراعي- ليس في شكله فحسب- إنما في عناصره التأسيسية. وهذا من خلال العملية الشميرية الاستعماري والتشوهات الثقافية الناتجة عن إعادة تنظيم الملكية العقارية[3].

[1]- عمار بوحوش- التاريخ السياسي للجزائر- مرجع سابق- ص 141- 142.

[2]-م مدّان محمد، مرجع سابق، ص ص 143- 145.

[3] - P.Bourdieu – Le déracinement – Paris-1964- p30-31.

2- سياسة اغتصاب الحقوق والتنكيل بالجزائريين وتشريدهم:

إن الشعارات الفرنسية المرافقة لعملية التفكيك الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، والتي تدعي إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي ونقلهم من الحياة "البدائية" إلى "أنوار" الحضارة الأوربية، تهاوت أمام التناقضات الملازمة للنظام الاستعماري، لأن الإدماج يجب أن يرفق برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر، إلى المستوى الذي بلغه المجتمع الفرنسي. وهذا ما يتناقض ليا مع السياسة الاستعمارية المستندة على قمع واضطهاد واغتصاب حقوق الجزائريين وبالتالي التنكيل بهم وتشريدهم. هذه السياسة العنصرية وما نتج عنها، أزالت المساحيق التي كانت تختفي وراءها لإيهام الرأي العام، وأكدت أن جوهر السلطات الاستعمارية يتناقض مع الحضارة والتطور، بل إنها تتطابق مع تحقير الآخر واستئصاله من الوجود، وإن اعترفت به إلا ليكون في خدمتها وتحت سيطرتها. هذه هي فلسفة المركزية الأوربية التي ترى في الإنسان الأوربي محور الون. وفي هذا الإطار صرح (ميزفل) أول رئيس لمحكمة الجزائر بعد سنة 1870:" يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية، وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء ليستقر...وأن المشل الذي يواجه سياسة الإدماج، هو وجود مجتمعان مختلفان في ل شيء: في العقيدة، في الفكر، في العادات وفي التقاليد. ولذا لا يمكن دمجها إلا بابتلاع شعب لشعب".[1]

وتدعمت السياسة الاستئصالية، بعد سقوط إمبراطورية نابليون الثالث، الذي كانت سياسته متوازنة نحو العرب نوعا ما، كذلك بعد فشل ثورة المقراني سنة 1871، واستعيدت كل سياسة حماية، ترمي إلى تشجيع تطور المسلمين. ومنذ ذل الحين أصبحت الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة، لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين الفرنسيين دون غيرها.

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1979- ص 70- 71.

إن السياسة الاستيطانية الاستعمارية، كانت بعيدة عن قبول اندماج حقيقي للجزائريين مع فرنسا، حيث قسمت السكان إلى مجتمعين متباعدين بينهما، سواء في الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية:

-مجتمع المستوطنين الخاضع للقوانين الفرنسية والمتمتعين بكامل الحقوق السياسية، والاقتصادية.

-مجتمع الجزائريين الغارق في الجهل والفقر والتفكك الاجتماعي الخاضع لقوانين خاصة تهدف إلى إخضاعه وإذلاله. ويرى روبير أجيرون:" لم تكن مسألة دمج الجزائريين اعتبار المسلمين فرنسيين وبالعكس تماما، فإن سياسة الإخضاع هي التي طبقت عليهم، فقد أنشأ لهم قانون الأهالي 1881 سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام. وكانت الغاية الاحتفاظ للحكام الإداريين بالصلاحيات الممنوحة للضباط كي يفرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع بعد".[1]

ونظرا للتجاوزات الخطيرة للمستوطنين في الجزائر والتي أصبحت تهدد الأمن الاجتماعي. تم تأسيس لجنة من مجلس الشيوخ سنة 1891 برئاسة " جول فيري": لدراسة الأوضاع. وعقب زيارة اللجنة إلى الجزائر صرح " جول فيري" أمام البرلمان الفرنسي:" إنه من الصعب على المرء أن يقنع المهاجر الأوروبي، أن هناك حقوقا لأناس غيره في بلد عربي. كما أنه من الصعب على الإنسان أن يقنع الأوربي بأن الجزائري، ينتمي إلى جنس غير ذلك الجنس البشري، الذي خلق لنفرض عليه الضرائب واستعبادة".[2]

نستنتج أخيرا بأن سياسة الاستئصال والقمع والاضطهاد المسلطة على الجزائريين تتناقض مع الشعارات المرفوعة، المنادية بتحضير الإنسان الجزائري. وهذا ما جعل الجزائريون لا هم مواطنون فرنسيون، ولا هم أحرار، معترف لهم بشخصيتهم. وعن هذه الوضعية صرح أحد أعضاء

[1]- شارل وبيروت أجيرون- مرجع سابق- ص104.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص 189.

لجنة" جول فيري" بقوله: "لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري، دون أن نفتح المجال للجزائريين أن ينضموا إلى مجتمعنا".[1]

كانت أعمال التدمير التي سببتها السياسة الاستعمارية، أخلاقيا أيضا، وكانت نتائجها أطول مدى، وقد قال فيها Atocqueville: "إننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا".[2]

ج- الاستقلال وثقافة الهيمنة على السلطة:

إن السياق الحقيقي للظاهرة الوطنية –إذن- هو سياق تصفية الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة، الإيديولوجية الوطنية يمكن تأويلها كإنتاج تراكمي لحركات التحرر الوطني.

وفي الجزائر، فإن الكفاح ضد الاستعمار والتطلعات الشعبية في بناء كيان مستقل عن الدولة الاستعمارية، يعتبر أساس تكوين المجموعة السياسية، أي أن الخطاب الذي أنتجته الحركة الوطنية –الذي أدى إلى استرجاع السيادة الوطنية –يعتبر المرجعية الأساسية للمجموعة السياسية التي كانت إنتاجا له.

في هذا المجال يرى الهواري عدي بأن: "الدولة الجزائرية هي منتوج الإيديولوجية الوطنية البتي تشكل مشروعية السلطة ومبادئها المذهبية".[3]

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص 189.

[2]- شارل روبيرت أجيرون –مرجع سابق – ص 36.

[3] -Lahouari Addi – L'impasse du populisme , Ed ENAL, Alger, 1990, p 15.

وبما أن الدولة الجزائرية كانت نتيجة الإيديولوجية الوطنية، فلا غرابة أن نجد بأن الأمة تبرز في الفكر السلطوي الجزائري بأنها القيمة الأساسية التي تنتظم حولها القيم الأخرى للمجتمع الجزائري[1].

إن الثقافة الوطنية، عوض أن تحدث القطيعة، فإنها تقهقرت إلى الماضي ونهلت من الأسطورة التي تفضل الاستمرارية وتمثل العلاقات الاجتماعية التقليدية. ويصف محمد حربي هذه الوضعية: "إن التاريخ القريب للجزائر مسجل بشحنة عاطفية، ويبتعد بصعوبة عن مخيال كامل. إنه تاريخ مغذي بالتمرد ورفض القطيعة. القليل من الذهنيات استطاعت إحداث القطيعة...إن الوطنية الشعبوية متأثرة بالرومانسية السياسية، وتجلى الماضي في العصر الذهبي. إن الغيبي والعجائبي والخرافي يشكل الوعي الجمعي والتمثلات العقلية وتستمد منها الاختيارات والمواقف السياسية"[2]

في هذا السياق يقول "عدي الهواري": "إن المتنافسين حول السلطة في التنظام السياسي الجزائري، لم إيديولوجية سياسية من الماضي، تعرض نفسها عليهم وإذا رفضوها سوف يخرجون من السباق"[3].

إن ثقافة الهيمنة على السلطة التي مارستها الزمرة الحاكمة بعد الاستقلال أنتجته أزمات متعددة على مدار العقود التي تلت الاستقلال، ويمكن الإشارة إلى:

1- ثقافة الولاء وإنتاج الشخصية المغتربة التحكيمية التسلطية:

لقد تميزت الممارسة النضالية لدى الحركة الوطنية بهيمنة علاقات السلطة الأبوية، المستمدة من المبادئ المشتركة بين الجماعة، التي تصور المجتمع الجزائري غير متناقض المصالح، إنها مجموعة

[1]- محمد مدان، مرجع سابق، ص 219-224.

[2] -Mohamed Habri-L'Algérie et son destin , ed Arcontère, Paris, 1992, p 21.

[3] -Lahouri Addi - L'impasse du populisme, Opcit, p 86.

مترابطة ضمن إيديولوجية أبوية حيث، لا يوجد إلا إخوة وأخوات، أي أن العلاقات العائلية لا تعمل طبقا للقواعد القانونية. يقول أرسطو: "لا يحتاج داخل العائلة أي أحد إلى القانون"[1] لأنها فضاء خاص بالحميمة إن القانون يقف على عتبة المترل العائلي.

يعني هذا، أن الوطنية كإيديولوجية مبنية أساسا على إثبات الهوية الجزائرية، عوض أن تبني وتكون إنسانا حرا متشبع بروح المواطنة، حصرته في الأطر التقليدية المتمحورة على المبادئ المشتركة بين الجماعة، لأن الإيديولوجية الوطنية، لم يكن لها برنامج اجتماعي، يهدف إلى بناء مجتمع حديث، وإنما هدفها الأساسي بل والوحيد كان تحقيق الاستقلال عن المستعمر وتأسيس كيان سياسي.

عبر عمار عيماش الأمين العام السابق لنجم شمال إفريقيا، عن أزمة الإيديولوجية الوطنية، محررا بيانا موجه لمناضلي حزب الشعب عند قدومه إلى الجزائر في أوائل 1947 يتهم فيه ميصالي الحاج بالتخلف والدروشة:" لقد حررناكم من تقديس الشخصية ومن التعصب، وها أنتم تميلون نحو خطر أكبر. لقد حررناكم من عبادة الأصنام، ونصحناكم بإمعان النظر في ل شيء. وها أنتم تبحثون على ركبكم إعجابا أمام أوثان جديدة، وعندكم الجرأة على رؤية الفضلية الإلهية حتى في شعر اللحية".[2]

ويحلل محمد حربي هذا الواقع السائد:" إن السلطة التي كان يمارسها الأشراف والأولياء، خاصة في القبائل وجنوب البلاد، بدأت تتلاشى، لكن لا يجب أن نغتر بهذه الظواهر، ذلك أن قوى الممارسة السلبية، كانت تلعب ضد ظهوره، فالحيوية التي تتسم بها العقليات المدنية، تقابلها لتعارضها، الاستمرارية والتحجر الغالب على التقاليد الفلاحية، وآثارها المتناقضة والسيئة على

[1] -Lahouri Addi - L'impasse du populisme, Opcit, p 128.

[2]- بنيامين سطورا- المرجع السابق- ص 199.إن القيم المعتمدة في بناء الإيديولوجية الوطنية لم تكن وافقية وقائمة على أسس حديثة، فلم يتحرر من الأفقار القديمة المبنية على الهيمنة والولاء والفقر والجهل...إلخ ويحلل محمد حرس هذا الواقع.....

تطور الشعور الوطني. ففي الأرياف، حيث تمن قوة البلاد، ظل الشعور القومي مفهوما غامضا، ولانتماء أو الولاء إلى القبيلة كان هو المسيطرة على عقول الناس وذلك على حساب الهوية الوطنية".[1]

إن سلطة الدولة الجديدة حاولت استعمال الرصيد التاريخي والطاقة المجندة، خلال حرب التحرير، لمصالحها السياسية الخاصة، في سياق السباق على السلطة وبالتالي ابتلاع كل المنظومة السياسية، من طرف الدولة الوليدة:" إن الفكرة الوطنية، بعد فترة أولى من تنمية العاطفة المحلية الجماعية في وجه الحكم الاستعماري الأجنبي الاستعماري، وبديلة عنه. فقد وضعت الدولة في مقدمة أهدافها، إعادة صهر الجماعات المختلفة في جماعة واحدة منسجمة ومتجانسة، تستجيب لما اعتبرته جوهر البنية القومية، فتحولت بسرعة اسم التحديث القومي إلى أداة لتنظيم العنف والتحكم التعسفي في المجتمع".[2] ويقول " عدّى الهواري:" امتدادًا للحرب التحريرية، ينتظم النظام السياسي، حول سلطة تستقرّ وتتمركز حول المشروعية التاريخية، وتهدف إلى بناء دولة، بمعزل عن المجتمع المدني، المتّسم بتهديده الإجماع الوطني"[3]

من خلال هذا العرض، نستنتج بأن الوطنية، كإيديولوجية تطابق الشعب مع قيادته، ترفض إعادة توزيع السلطة داخل النسيج الاجتماعي، بقيامها بإلغاء الصراعات الداخلية...وإن كانت الوضعية مقبولة أثناء الفترة الاستعمارية، لأن الدولة الوطنية التي أنتجتها هذه الإيديولوجية عملت على ابتلاع المجتمع، وتقزيم المجتمع المدني، مما أدى – في نهاية المطاف- إلى إنتاج الشخصية التحكيمية والفكر التسلطي الذي يعامل المواطنين بمنطق المبادئ المشتركة بين الجماعة- واعتبارهم قاصرين تفرض عليهم سلطتها الأبوية وهي الممارسات التي أفضت إلى العنف.

[1]- محمد حربي- الثورة التحريرية: (سنوات المخاض)- ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي مرقم للنشر- الجزائر- ص 102.
[2]- برهان غليون- الدين والدولة- مرجع سابق- ص 196.
[3]Lahouri Addi - L'impasse du populisme, Opcit, p91.

2-التحالفات السياسية المولدة للإقصاء والتهميش

نظرا للمعطيات السوسيو تاريخية، السالفة الذكر، المتميزة بالعلاقات الزبائنية وشخصنة الروابط الاجتماعية، غياب مؤسسات فاعلة وفي عدم وجود منافسة مفتوحة معترف بها رسميا، فإن الزمر قد اكتسحت الساحة.

على هذا الأساس، فإن الصراعات على السلطة بين مختلف التكتلات والتحالفات التي شهدتها الجزائر، لم تكن صراعات اجتماعية مبنية على تنافس الأفكار، بل أن الطبقة السياسية على مختلف مشاربها، متفقة على استمرارية الإيديولوجية السائدة، المبنية على المخيلة الجماعية للمجتمع. كان الصراع أساسا بين مراكز القوى داخل الجماعات المنتمية إلى إيديولوجية واحدة، والوصول إلى شدّة الحم هو الغاية في حد ذاته.

إن الآلية التي بها هذه التحالفات تتميز بمجموعة من الخصائص:[1]

-إن الصراع على السلطة في إطار هذه التحالفات ليس تنافس مشاريع اجتماعية متناقضة بل الكل يدعي تمثيل المجموعة الوطنية كلها. فمثلا جبهة القوى الإشتراكية وزعيمها آيت أحمد، لا يريد أن يون معترفا به إلى جانب أحمد بن بلة، وإنما يريد إزاحة هذا الأخير من السلطة والتربع مكانه على العرش. لأن الثقافة السياسية الجزائرية لا تعترف بالتعددية السياسية. صرح آيت أحمد يوم 21/ 04/ 1963:" أقول بأنه إذا مات بن بلة، فإن 12 مليون جزائري سيخلفونه بحول الله".[2]

هذا يعني أن التحالفات، تعمل ضمن استمرارية الخطاب الإجماعي المؤسس على رفض الاعتراف بالآخر، واعتبار المنافسين الحقيقيين أو المحتملين، أعداء يجب تصفيتهم أو تحييدهم على الأقل.

[1]-محمد مدان- مرجع سابق- ص 237- 240.

[2] - cité par lahuari Addi- Ipasse du populisme- O.P.C.I.T- p 94.

-إن الصراع والسباق على السلطة، لم ين مفتوحا أمام كل الطبقة السياسية المنضوية تحت مظلة النظام المهيمن، بل كان مرتكزا ومنحصرا داخل الكتلة التي تسيطر على وسائل العنف والمتمثلة في الجيش، وأية محاولة سباق نحو السلطة خارج إطار الجيش، يكون مصيرها الفشل. والتاريخ الجزائري المعاصر، يشهد بأن انتقال السلطة في الجزائر وتبادل مراكز القوى بين مختلف الزمر كان يتم تحت مظلة الجيش: من هيمنة الجيش على أجهزة الثورة في الخمسينات، إلى أحداث سنة 1962، إلى سيطرة جماعة وجده على مقاليد الحم سنة 1965 إلى انتقال السلطة إلى الشاذلي بن جديد سنة 1979.

-ترفض هذه التحالفات الاستقلالية لكل فرد من أفرادها عن المجموعة رغم محاولات قائدها لخلق كاريزميته بمعزل عن المجموعة، هذا راجع لكون النخب السياسية ترتاب من الزعامات، منذ تجربة ميصالي الحاج. من هنا فإن كل محاولة للانفراد بالسلطة تكون لها المجموعة بالمرصاد. ومحاولة أحمد بن بلة الانفراد بزعامته عن مجموعة وجدة، والمصير الذي آل إليه إلا دليل على ذلك.

-أن المستحوذ على السلطة السياسية هو المنتوج غير المعلن للزمرة التي أتت إلى الحكم) ويدخل نفقا يصعب عليه أن يكون حكما بين الجماعات التي أتت به أو تحيط حوله:" يبقى المستحوذ على السلطة، سجين انتماءاته إلى زمرة، حيث يصبح الممثل لهذه الأخيرة، رغم إرادة الاستقلال عن المجموعة. ويمن التثبت من هذا من خلال حم بن بلة والشاذلي بن جديد، ممكن أن الهواري بومدين هو الوحيد الذي حقق استقلالا نسبيا بالنسبة لجماعة وجدة".[1]

-تتهيكل هذه التحالفات على شكل تنظيمات غير رسمية، تجعل من التنظيمات الرسمية مجرد هياكل جوفاء، لأن كل القرارات الحاسمة تتخذ بعيدا عن الأطر الرسمية، عن طريق المفاوضات وتوزيع الوطات، وغالبا ما يتم التفاهم بالتوافق والإجماع. وما الاجتماعات داخل المؤسسات، إلا لترسيم

[1] -AEK YEFSAH- OPCIT P 326.

القرارات المتخذة خارجها. ويرى سليمان مظهر في تشريحه لهذه التحالفات: "للعيش والتحرك عبر الشبكات العلائقية، ينخرط الفاعلون الاجتماعيون في النظام المهيمن ويترددون على مضمارات اجتماعية غير رسمية وتنافسية هدفهم الحصول، وفي أسرع وقت ممكن على قيمة اجتماعية".[1]

-إن هذه التحالفات تتغير بشكل دوري، تبعا لتغيير مراكز القوى داخل المؤسسة العسكرية، وتكون موسعة في البداية إلى أكبر عدد ممن من الأشخاص، ثم تتقلص إلى نواة صلبة منسجمة، تستحوذ على السلطة حتى تغيير آخر لرئيس الدولة. في هذا المجال كتبjohn. P.Entelis :" إن حجم ومراكز النخبة يتنوع حسب نمط دوري، خلال الفترات الانتقالية- ل عشرية تقريبا- يكون مركز النخبة موسعا إلى أقصى مدى، وعندما تتغير العلاقات السلطوية، فإن مركز النخبة، يتقلص إلى مجموعة صغيرة منسجمة تستحوذ على السلطة، حتى تغير آخر لرئيس الدولة".[2]

وخير ما يعبر عن هذه الآلية، مجلس الثورة الذي بدأ أثناء انقلاب 19 جوان 1965 بستة وعشرون (26) شخص، ثم تقلص إلى 08 أشخاص أثناء وفاة هواري بومدين سنة 1978. وتم ذلك سواء بفعل "الانتحارات" (أحمد مدغري، سعيد عبيد) أو "الحوادث" (عبد القادر شابو) أو "الاستقالات" (قايد أحمد، شريف بلقاسم).

تلك هي أهم الخصائص التي طبعت التحالفات نحو السياق للظفر بالسلطة، وهي التحالفات التي أخضعت إلى مزيد من الشرخ الاجتماعي المولد للعنف.

3-العنف السياسي وإشكالية السلطة الحديثة في الجزائر

يصبح العنف سياسي، عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ويمن تعريفه بأنه:" استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي

[1] -SLIMANE EDHAR. OPCIT P 11.
[2] - JOHN. P. Entelis- Algeria- technocratie Rule, Military power, cité par lahouari Addi-Impasse du populisme- O.P.C.I.T- P117.

قد يكون فرديا، كالاغتيال والاختطاف، أو جماعيا كالإضرابات، وقد يكون منظما كالانقلابات وعمليات الاغتيال أو غير منظم كأحداث الشغب".[1]

في ما يخص الجزائر فإن تاريخها في كل محطاته، حافل بالعنف السياسي سواء كان نابعا الآخر (المستعمر) أو من الذات (الصراعات الداخلية على السلطة). ويشهد تاريخ الجزائر الحديثة وثقافتها السياسية على أن انتقال السلطة، من جماعة إلى أخرى، كان بمثابة المتاهة التي تؤدي دائما إلى المأزق المسدود. تكون نتيجته الطبيعية الصراعات الدموية وتصفية الخصوم وإقصائهم من الساحة السياسية بصفة نهائية. يتجلى ذلك ابتداء من أزمة حزب الشعب في بداية الخمسينات، إلى الصراعات التي شهدتها الثورة التحريرية، والتي انتهت بصراع في صائفة 1962 إلى انقلاب 19 جوان 1965 إلى عشرية الدم والخراب خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وما يمكن التذكير به:

-إن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، تجد صدورها السوسيولوجية كما سبق الإشارة إلى ذلك- في ثلاثة عناصر هي: العصبية، الدين، والشرعية التاريخية...تتميّز هذه العناصر بخاصية مشتركة، كونها إقصائية، ترفض الآخر، وبالتالي تلقى التعددية والمعارضة والنقد داخل النسيج الاجتماعي الذي يجعل منها مفرخة للعنف السياسي.

-إن تاريخ الجزائر، يشهد، في مختلف محطاته، أنها عاشت فترات حرب وعنف، أكثر من فترات السلم والاستقرار، نتيجة الهيمنة الخارجية وما تجلبه من عنف يقابله عنف مضاد، لهذا نجد أن مخيال الحرب يهيمن على الذاكرة الجماعية للجزائريين.

ونأخذ على سبيل المثال الاستعمار الفرنسي، و لم تن الجزائر محمية مثلما هو الحال في كل من تونس والمغرب، بل كانت جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية. لذلك كان هو الآلية

[1]- قبي آدم- رؤية نظرية حول العنف السياسي- مجلة الباحث- عدد 01- الجزائر 2002 ص 109.

المستخدمة لإنتشال الجزائر من فرنسا، ويجعلها تتحصل على سيادتها. ويصف أحد البولونيين المتطوعين في الجيش الفرنسي، هذا العنف المفروض على الجزائريين:" عوض أن تندمج الجزائر مع المحتل، يبدو أنها تبتعد عنه أكثر. إن الدم المراق يشكل الحاجز الأكبر بين المنتصر والمنهزم. كل عربي يعي جيدا، بأنه سوف ينقرض من الوجود إذا لم يحم حريته. فإما يقبل العيش تحت العبودية مهان من المنتصر، أو يقاوم هذا الأخير".[1]

إن العنف المضاد من الجزائريين لا يمكن تفاديه، لأنه الوسيلة الوحيدة لمقاومة الانقراض والذوبان. على هذا الأساس، فإن الأحزاب الوطنية- خاصة حزب الشعب- نظرا لعدم الاعتراف بمطالبها من قبل السلطات الاستعمارية، كانت مضطرة لخلق وتطوير حركة جديدة مبنية على العنف والعمل المسلح، وبهذا لم يستطع الاستعمار تفادي راديكالية الحركة الوطنية، حيث:

*تم تأسيس الجناح المسلح لحزب الشعب في سنة 1947 تحت اسم المنظمة الخاصة، التي كان مناضلوها يعيشون حياة شبه عسكرية.

*ابتداء من سنة 1948 عرف حزب الشعب أزمة داخلية خطيرة، حيث اتهمت هيئته المديرة بمسايرة النظام الاستعماري من طرف الجناح الراديكالي، وذلك لقبول قيادة الحزب الدخول في الانتخابات.

*هذه المسألة جعلت الحزب في تناقض مع نفسه ومع مناضليه وإلا كيف نفسر وجود مناضلين- أي أعضاء المنظمة الخاصة- مطاردين في الجبال وموقوفين في السجون، بينما مناضلين آخرين ينتخبون في البلديات ويناقشون ميزانية الشرطة البلدية الاستعمارية ويجلسون يرتشقون الكؤوس مع المستعمرين.

[1] -Ludwiktadeuz Bystranovski- cité par Mustapha Lacheraf- Algérie- Tiers Monde- ed Bouchene-Alger- 1989 p 21.

– انطلاقا من صراع الاتجاهات داخل حزب الشعب، ظهرت جبهة التحرير الوطني في جويلية 1954 من طرف 21 مناضلا من راديكالي المنظمة الخاصة، لامتلاكهم شرعية العنف بالنسبة للجماهير العريضة. وليس غريبا أن يلعب العنف دورا أساسيا داخل جبهة التحرير الوطني في سياق انبثاق سلطة مضادة للسلطة الاستعمارية. ولجعل العنف عنصرا تأسيسيا لسلطة سياسية جديدة مستقرة ومشروعة، فإن جبهة التحرير عليها أولا تنظيم العنف الفوضوي وتشكيل الفرق المسلحة الثورية، ثم –مأسسة هذا العنف يعني: "إدماجه في مجموعة القيم والأنماط السياسية والثقافية لإعطائه شرعية"[1]

إن القاعدة التي تقول العمل أولا، تحولت إلى الجيش أولا. ومن هذا جاءت عسرة الدولة. نسجل بأن تفجير الثورة المسلحة سنة 1954 كان بمبادرة من مجموعة من المناضلين الراديكاليين التابعين لحزب الشعب، قطعوا خط الرجعة مع الحياة السياسية العادية، لأنهم كانوا مطاردين من الإدارة الاستعمارية من جهة، وسيطرتهم على قواعد الإمداد والأسلحة للمنظمة الخاصة (أي سيطرتهم على وسائل العنف) من جهة أخرى. الشيء الذي جعل التفرقة بين السياسي والعسكري مفقودة، نظرا لطبيعة جبهة التحرير الوطني، كجهاز تأسس على أساس العنف المسلح. رغم القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي حاول إخضاع النشاطات العسكرية للأهداف السياسية. بإقراره مبدأ "أسبقية الداخل على الخارج وأسبقية العسكريين". هذا المبدأ الذي صودق عليه رغم معارضة القادة العسكريين[2]، بفضل الشخصية القوية لعبان رمضان. مبدأ أسبقية السياسي على العسكري، الذي دفع عبان رمضان حياته ثمنا له. تمت تصفيته سنة 1957 كما يعتقد العديد من الدارسين. [3]

---

[1] -Mohamed Tahar Bensaad- Opcit. P35.

[2]– كاد عميروش أن يصفي عبان رمضان جسديا، أثناء مؤتمر الصومام، لولا تدخل كريم بلقاسم وهذا لاتهامه باستعمال العنف بكثافة ضد الأهالي. انظر الهواري عدي مرجع سابق ص 69.

[3] -Aek Yefsah. OPCIT, p51.

– إن استقلالية وظيفة العنف (أي السلطة العسكرية) بالنسبة للسلطة السياسية (الحكومة) بدأت –حقيقة– في سنة 1960، مع حل لجنتي العمليات الحربية للشرق والغرب وإنشاء قيادة أركان عامة تحت قيادة الهواري بومدين. هذا الأخير، الذي زرع في صفوف الجيش الروح العسكرية الكلاسيكية المتميزة بالانضباط، مما جعله القوة الوحيدة المنظمة والموحدة التي تجعل مصالحها لا تتطابق مع مصالح المدنيين. يقول ويليام زارتمان: "تكمن المبادئ الأساسية للفر العسكري الاحترافي، في القضاء على كل تطابق بين الجيش والشعب على المستوى المجرد (للإدارة العامة) وتخفيف تأثير الأصول الاجتماعية من طرف النظام العسكري...جزء من منطق التنظيم العسكري يكمن في قطع فرق الجيش عن المصالح المدنية حتى ينفذوا أوامر قادتهم بدون نقاش".[1]

في الأخير نستخلص أن العنف والدموية التي حصلت في سياق السباق على السلطة، نخبة من الإطارات، يجد مرجعيته في القاع السوسيولوجي المرتكز على العصبية والدين والوطنية، هذه العناصر الإقصائية للآخر والتي ترفض الحوار وتبادل الأفكار داخل الأطر السلمية. مما لم يتر للطرف المقابل إلا القوة للتعبير عن أفاره.

كما أن هذا العنف مفروض من الآخر، من خلال الاستعمارات المتكررة، مما جعل مخيال الحرب والعنف يطغى على المخيلة الجماعية للجزائريين. ولذلك احتل العنف مكانة أساسية في الثقافة السياسية الجزائرية، فكل الخلافات كانت تحلّ بالعنف، وما أحداث 1962 ونمرّد جبهة القوى الإشتراكية في 1963، ثمّ تمرّد شعباني سنة 1964، والطاهر الزبيري سنة 1967 إلا تأكيدا لهذه السيرورة.

[1] -Zartman Wiliam, L'arme dans la politique Algérienne annuaire de l'Afrique du nord- C.N.R.S 1967 , p 277.

د- تبعات الهيمنة السياسية:

إن النتائج المترتبة على الهيمنة المطلقة في ممارسة السلطة السياسية امتدت إلى:

1- هيمنة الدولة على المجتمع اقتصاديا:

إن الاقتصاد السياسي، كعلم إنساني لمواكبة تطورات النهضة الرأسمالية في أوربا، والذي يتهم بالمعادلات الحسابية، التي تدرس المصالح الاقتصادية المتناقضة والمتطابقة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، داخل النسيج الاجتماعي، يفترض استقلالية الأعوان الاقتصاديين والسماح لهم بالتكتل في جماعات ضغط اقتصادية، تمكنهم من الدفاع عن مصالحهم في محيط تنافسي اقتصادي، مما يساهم في بروز تيارات سياسية متصادمة نتيجة لتناقض المصالح الاقتصادية.

بل إن الإيديولوجية الواحدية للدولة الجزائرية، تبدو متعارضة مع أحداث الاقتصاد السياسي. إذ تستند الدولة الجزائرية، على غاية سياسية ترفض استقلالية الاقتصاد، الذي يؤدي إلى تصادم المصالح الاقتصادية التي ينتج عنها بروز تيارات سياسية متعددة.

على هذا الأساس، يمكن القول أن الإيديولوجية الوطنية للدولة الجزائرية لا تختلف مع استقلالية الاقتصادية من منظور اقتصادي، وإنما تختلف معها من منظور سياسي، في هذا الإطار يرى الهواري عدي بأنه: "ليس للدولة أهداف اقتصادية في حد ذاتها، بقدر ما لها أهداف سياسية لا يمكن بلوغها إلا من خلال تنمية اقتصادية".[1]

إن هيمنة الدولة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي تجلت في: [2]

[1]- محمد مدان، مرجع سابق، ص 155-165.

[2] -Impasse du populise - O.P.C.I.T- p 151.

* نظام الملكية:

إن إيديولوجية الدولة الوطنية المقصية للصراعات الاجتماعية، التي تركز مختلف السلطات في القمة، لا يمكنها أن تسمح بتعايش أنماط متعددة من الملكية، لأن وجود ملكية خاصة، يؤدي إلى بروز تيارات سياسية متناقضة، تبعا لتناقض المصالح الاقتصادية وبروز الطبقات الاجتماعية المتنافسة، مما يشكل تربة خصبة لتفتح المجتمع وترعرع الديمقراطية.

انطلاقا من رغبتها في الهيمنة على كل مفاصل المجتمع، اعتبرت السلطة السياسية في الجزائر، بأن ملكية الدولة هي أعلى شكل من أشكال الملكية الاجتماعية، وتؤكد كل مواثيق الدولة الجزائرية على ذلك.

- يعتبر ميثاق الجزائر 1964 أن: "الملكية الخاصة تمثل تناقضا أساسيا للرأسمالية".[1]

- يؤد ميثاق 1976: "ملكية الدولة هي أعلى شكل من أشكال الملية الاجتماعية، حيث أن الدولة هي الممثلة للمجتمع في مجمله، فإنها المؤسسة الوحيدة اللائقة لتسيير مشكلات هذا المجتمع".[2]

من هذا المنطلق، انتهجت الجزائر سياسة تنموية دعامتها الأساسية القطاع الاقتصادي العمومي، فقامت بتأميمات كبرى، كتأميم البنوك سنة 1946، والمناجم 1966، والمحروقات 1971، وختمتها بتأميم الأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية 1971، وكل هذه الممارسات أو السياسات كانت السبب في الاختناق الاجتماعي المفضي إلى العنف.

[1]- ميثاق الجزائر 1964، ص 48.

[2]- ميثاق 1976، ص 110.

* نظام السوق:

في هذا السياق، وبغرض إتمام السلطة السياسية لسيطرتها وهيمنتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد أخضعت السوق لمجموعة من القيود الإدارية القانونية وتركته فريسة الآليات البروقراطية الإدارية، من خلال إنشاء شبكة توزيع خاصة بها كالمحلات الاشتراكية النموذجية في عهد بن بلة، وأسواق الفلاح في عهد بومدين، كذلك من خلال تحديد الأسعار بطريقة إدارية لا اقتصادية، تجميد العملة الوطنية وتدعيم المواد الاستهلاكية.

إلا أن هذه السياسة أدت –في الواقع- إلى عكس الأهداف المرجوة منها، بمساهمتها في تدعيم القطاع الخاص الطفيلي، وتشجيع بروز اقتصاد غير رسمي قوي، أصبح يتحكم في أغلب القرارات الاقتصادية والتجارية، ومن رسم النظام الإشتراكي ظهرت سلطة المال.

* السياسة الريعية:

إن الثروة النفطية يمكن أن تزود سلطات الدول ذات الريع البترولي بقدرات مؤثرة لشراء الرضى السياسي بالريع النفطي، ومن ثم اكتساب مشروعية سياسية بغير الطريق الديمقراطي، مما يخلق صعوبات دون شك أمام المنادين بتحول ديمقراطي.

ويرى جياكومو لوتشياني: "إن الدولة، متى كانت في وضع يمكنها من شراء الإجماع عن طريق توزيع السلع والخدمات لقاء شيء قليل أو لا شيء، فهي لا تكون بحاجة إلى شرعية ديمقراطية، والدولة التي تحصل على ريع يأتي من الخارج كريع النفط قد تشهد صراعات على السلطة، وقد تشهد انقسامات فئوية وبكن من غير المحتمل أن تشهد مطالبة شعبية بالديمقراطية".[1]

[1]- جياكومو لوتشياني – الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية. ورقة قدمت إلى ديمقراطية بدون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي – بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي – فوندا سونس أيني أنريكو مانتي- ص 180.

وفي الجزائر، فإن فالسلطة السياسية التي ظلت ترمي إلى تشييد دولة بمعزل عن الضغوط الاجتماعية والهزات السياسية، تعمل على إلغاء المعارضة الداخلية وتسكين الصراعات الاجتماعية، وقد استعملت التنمية الاقتصادية كوسيلة لتدعيم مشروعيتها وتحقيق الإجماع حولها، من خلال التوزيع المعمم للريع البترولي، ليس بغرض إحداث تنمية اجتماعية حقيقية، إنما وجه- في جزء كبير منه- في شراء الرضى السياسي أو- على الأقل- السكوت عن ممارسات السلطة السياسية.

تجلى ذلك في الاعتمادات المالية المتصاعدة والمخصصة للرعاية الاجتماعية والمتمثلة على الخصوص في:

-تكثيف الخدمات المجانية في شتى المجالات كالتعليم والعلاج...إلخ.

-تدعيم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

-توزيع السكنات الاجتماعية، وبيعها بالدينار الرمزي.

-توزيع الريوع العقارية- خاصة- الفلاحية منها على بعض الفئات الاجتماعية.

-سياسة التوازن الجهوي من خلال المخططات الإنمائية والبرامج الخاصة التي أدت إلى زرع المئات من المصانع في مختلف المناطق- بغض النظر- عن مردوديتها الاقتصادية، بهدف تحقيق توافق وانسجام بين مختلف الجهات.

-العدد المتزايد للأجور الريعية، أي الأجور التي تستفيد منها بعض الفئات دون مجهود إنتاجي، كتضخم الموظفين الإداريين والمجاهدين وذوي الحقوق، حيث انتقلت البطاقة الوطنية للمجاهدين من بعض الآلاف في بداية الاستقلال إلى حوالي 300000 مجاهد في نهاية الثمانينات.

-إغراق المؤسسات الاقتصادية بأعداد كبيرة من العمال تفوق حاجياتها التي تتطلبها المعايير الاقتصادية للتسيير بل كان التشغيل يتم على أساس معايير سياسية.

-فرض الأسعار الإدارية على المؤسسات الاقتصادية العمومية، مما عرضها لاختلالات مالية، أدت في أغلب الأحيان إلى إفلاسها.

في دراسة حول النظام الريعي، قام أحمد هني بتعرية النظام الريعي في الجزائر، المعتمد على الرشوة السياسية لمختلف الشرائح:" وجد النظام القاعدة الاجتماعية التي تناسبه. عمل إدماج الكل، باستثناء الذين يعملون فعليا. والذين لا يكافؤون على جهودهم، مقاولون خواص وعموميون، مسؤولون، أجزاء ريعيين، الكل وجد مصلحته."

كما وزع الريع البترولي على كل الفئات الاجتماعية لتحقيق مشروعية النظام السياسي وتحقيق الإجماع حوله، ووظف الريع كذلك لتحييد المعارضين السياسيين من خلال إغراقهم بالعطايا والامتيازات في عالم الاقتصاد، ضمانا لسكوتهم، وثمّ توزيع الريع كذلك على زبناء النظام السياسي لكي يضمن ولاءهم، من خلال منح المسؤوليات في الشركات الوطنية، ليس على أساس الكفاءة التي تفرضها النجاعة الاقتصادية، وإنما على أساس زبائني. انطلاقا من هذا المنطق الزبائني في التوظيف، يصعب مراقبة هؤلاء المسؤولين، مما يجعل من الشركات الوطنية ملكا مستباحا. ولقد أخذ الاستحوان على أملاك الدولة عدّة أشكال، منها:

*فتح تسيير المؤسسات العمومية المجال أمام التلاعبات المتعددة، التي شجعت وجود وسطاء وذلك من خلال العمولات في الأسواق الدولية.[1]

*تضخيم الفواتير.

[1]- حادثة 26 مليار دولار كعمولات التي فجرها رئيس الحكومة السابق عبد الحميد براهيمي والي قدر المعدل للعمولات- 10% على كل العقود المبرمة مع الخارج.

*الرشوة في منح المشاريع.

إن السياسة الريعية أدت في الواقع، إلى عكس أهدافها المرجوة منها بمساهمتها في تدعيم القطاع الخاص الطفيلي وإبراز فئة من المضاربين وبارونات السوق السوداء، حيث أن المواد التي كانت تتنازل عنها الدولة لمواطنيها بأسعار رمزية، توجد في السوق الموازية بأسعار مضاعفة. مما أدى إلى اقتصاد الندرة وسيطرة المضاربين عن طريق رشوة الجهاز الإداري التابع للدولة المحتكرة.

ويؤكد هذا أحمد هني في دراسته السالفة الذكر:" امتص نظام الأسعار الحرة الممارس من طرف المقاولين الخواص على السوق الموازي- فائض القدرة الشرائية المكتسبة بفضل الأسعار المنخفضة المطبقة عند النظام العام وعقلنتها. ماذا بقي الخواص الجزائريين مرتبطين مع النظام؟ إن مصالحهم تتقاطع مع مصالح الأجراء الريعيين".[1]

إن السياسة الريعية في الجزائر أدت إلى ظهور حركات هامشية عن ثقافة السلطة، تتمثل خصوصا في الحركات البربرية والتيارات الإسلامية المختلفة، والتي سوف تتفجر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 إلى تيارات دينية متزّفة أخذت في وقت لاحق أبعاد عالمية...

3-هيمنة الدولة على المجتمع المدني:

على هذا الأساس، تجري عملية إدارة دفة الحم وتنظيم قواعد اللعبة السياسية، أي علاقات القوة والسيطرة والتوجيه وإصدار القرارات، بين المجموعة الحاكمة

والمجموعات الاجتماعية الأخرى، بنظام إيديولوجي، هو المبدأ الوطني الثوري، كمبدأ ثابت سياسيا وإيديولوجيا، كوسيلة لتأمين الصراعات الاجتماعية والاعتماد على التضامن، الوحدة الوطنية وأساليب الحوار والتشاور والتفاوض. أما التعارض بين الفئات الاجتماعية، فإن الدولة هي

[1] - Ahed Henni- OPCIT p 34.

التي تنظمها في فتوات ومنظمات ممثلة تبعا للمصالح والمكانة الاجتماعية والمهنية، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عن السلطة وإنما بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة. مما أدى إلى هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات داخل المجتمع المدني الجزائري إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة السياسية، لدعم مشروعها السياسي ويؤكد هذا عمار بلحسن:" إن هامشية ولا مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري، تعني أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات الليبرالية، تمارس وتطبق في إطار تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها لربط القمة بالقاعدة ومراجعة الوسائل والغايات ونقد الأخطاء وتوظيف النخب وتعبئة الجماهير".[1]

وقد ركزت المواثيق الجزائرية على ضرورة استحواذ أجهزة السلطة السياسية على الفئات الاجتماعية الأخرى، المتمثلة في المجتمع المدني. هذا المجتمع المدني، الذي تمثل خصوصا في المنظمات الجماهيرية، التي لا تعبر عن مصالح كتل متعددة ومتناقضة، كما هو الحال في الدور النقابي والمطلبي للنقابات في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

إن التأسيس المتزايد للمنظمات الجماهيرية أو أجهزة التأطير، يستجيب لإدارة السلطة في المراقبة والتحكم في الهيئات التي تحقق حولها الإجماع، بغرض تأميم كل نشاط سياسي والحريات العامة التي من الممكن أن تؤدي إلى فكر مخالف للسلطة القائمة. و لكي تتأكد السلطة من ولاء هذه المنظمات لها، فقد ربطتها بالحزب، وأصبح كل قادتها- بالضرورة- مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك حسب ما أصبح يطلق عليه في القاموس السياسي الجزائري بالمادة 120 من القانون الداخلي للحزب.

[1]- عمار بلحسن- مرجع سابق- ص 376.

بهذا أصبحت السلطة السياسية، تهيمن على مختلف أوجه النشاط الاجتماعي، وليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع حسب تعبير برهان غليون في تشريحه للأنظمة السياسية العربية: "إلى جعل اعتماد المجتمع على الدولة نوعا من المرض الحقيقي، حتى لا يكاد الوالد يطلب من الدولة التدخل لحل صراعاته مع أعضاء أسرته. فمع انخلاع الأفراد عن السلطات الوسيطة المنظمة، يصبح الطب على الدولة قويا، إذا لم نقل لا نهائيا. إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزا عن القيام بأي شيء، تعني عن القيام بأي مبادرة".[1]

في الخلاصة يمكن القول:

إن إيديولوجية السلطة السياسية في الجزائر المبنية على تسكين الصراعات الاجتماعية والثقافية وتأميم التناقضات الاجتماعية، ومحاولة عجنها في مشروع سياسي توحيدي، تحولت في النهاية إلى إيديولوجية شمولية وإقصائية:

*فعلى المستوى السياسي تمّ إلى تجميد التداول على السلطة وظل هم النخبة الحاكمة، الحفاظ بأي ثمن على موقعها بتهميش العناصر الجديدة، ولترع فتيلة كل شعلة مقاومة وتجريد المعارضة من سلاحها، استخدم النظام السياسي المادة 120 للحزب، التي تعطي الحق لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني لوحدهم في تقلد المسؤوليات في المنظمات الجماهيرية.

*على المستوى الإقتصادي، أدى العجز عن تكوين شروط النمو وما تبعه من إخفاق خطط التنمية الوطنية، إلى ولادة نمط جديد من اقتصاد المضاربة، الذي يستند على فئة من السماسرة والمرتشين الذين لهم إلا تأمين مصالحهم الشخصية، وكان نتيجة ذلك، تفاقم تركيز الثروة في يد أقلية محدودة، وإزدياد البطالة وانسداد الآفاق في وجه الجماهير الشعبية. مما عجّل بالانفجارات الاجتماعية وأظهرت الانحرافات و أصبحت الدولة بمثابة دولة البايلك، أي دولة الأجنبي. وهذا ما

[1]- برهان غليون- الدين في المجتمع العربي- مرجع سابق ص 315.

تفطن له الهواري بومدين مبكرا، حيث صرح في إحدى خطبه:" فكرة البايلك البالية القائمة في العقليات، فالتحايل لسرقة الدولة يبدو أنه أصبح قاعدة، وكان الدولة دولة أجنبية".[1]

-نتيجة لفقدان السلطة السياسية للمشروعية، بدأت الفئات الأكثر تهميشا، تنتظم وتفرز حركات جماهرية، خارج الدولة للمطالبة بالالتفات إليها، وتطرح نفسها بديلا للسلطة القائمة ويكفي الإشارة في هذا الإطار إلى:

*الصدامات إلى كانت في نهاية 1979 وتحت شعار،" التطبيق الفوري للغة العربية في الإدارة والجامعة". يعلن معهد الحقوق بابن عكنون إضرابه الغير محدود، لتلتحق به بعد ذلك كل المعاهد الجامعية على مستوى الوطن، وتولد بعد ذلك أولى التجمعات الاجتماعية الاحتجاجية بداية المرحلة الشاذلية.[2] وهكذا تصبح اللغة أداة إيديولوجية عوض أن تكون وسيلة اتصال. مما يفسح المجال واسعا أمام التهم اللاذعة، التي تعبر عن عنف عميق:" ومن اعتبارها عاملا وحدويا تتحول اللغة إلى عامل تفرقة بين جزء من النخبة المتهمة بالتغريب (الإحالة هذا على حزب فرنسا الشهير)، وجزء آخر يتهم بالارتباط الدوغماتي للماضي".[3] حسب تعبير الهواري عدي... ظهور قوى اجتماعية وفكرية جديدة كالمجموعات الإسلامية المنفصلة عن المؤسسة الدينية الرسمية، يجد صداه دون شك عند الجزء المهمش من النخبة والجزء المهدد من الطبقة الفقيرة والوسطى، التي يكاد يطحنها اقتصاد الندرة والمضاربة، أو ما يسمى "بالطرابانـدو". التي نظمت آلياته بالارتباط باحتكار السلطة للسوق. هذه الفئات التي يمكن أن يقدم لها الإسلام، فرصة أكبر للصعود والتقدم والاندماج في المجتمع السياسي ودائرة النخبة الاجتماعية.

[1] - Revue Révolution Africaine 28 sept- 04 oct 1977.

[2]- الإسلاميون الجزائريون- بين السلطة والرصاص- حميدة عياش- دار الحكمة- 1992- الجزائر- ص 32.

[3]- الهواري عدي- أسبوعية الوقت- العدد 12- من 15 إلى 22 فبراير 1994.

لقد وجدت هذه الفئات، في المساجد والجامعات ملاذا لها لنشر خطابها السياسي عن الدين، وطرحه كبديل لإيديولوجية السلطة القائمة، مثيرة مشاعر العدل والمساواة الأخلاقية بين الناس، مفجرة المخزون التاريخي لذاكرة الاعتراض على التميز والظلم، الذي يشكو منه جمهور يزداد اتساعا. بل إن سحر الدعوة الإسلامية حسب تعبير برهان غليون نابع من:" الرغبة في قلب الأوضاع والخروج من أوضاع الهامشية. إن حب الصرامة والانتقام، يختلط لا محالة هنا بقيم المساواة والعدالة. كما يختلط بالإحباط والحاجة إلى الإندماج الاجتماعي بل إلى الإحسان".[1]

*إضافة إلى الصدامات التي ثارت حول اللغة والدين، فقد شهدت الجزائر مجموعة من الحركات الاجتماعية في المدن الكبرى مثل (تيزي وزو 1980، وهران 1982، قسنطينة 1986). هذه الحركات التي كانت تعبر عن تسلسل المجتمع ورفضه للسياسة الإقصائية للسلطة السياسية وانتشار الفساد داخل أجهزة الحكم.

كل هذه الصدامات الفكرية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري والحركات الاحتجاجية التي شهدتها الأطراف، تطورت إلى مجابهة عنيفة، كلية ووطنية خلال أكتوبر 1988، في مجال المركز الرمزي للسلطة السياسية العاصمة، ومنها انتقلت إلى المدن الكبرى والصغرى ولا زال المجتمع الجزائري إلى يومنا هذا يعاني تبعات السياسات الترقيعية والتي تتجلّى في العنف، الاغتراب، الهجرة غير الشرعية، التهريب، المخدّرات، الاستبعاد وغير ذلك من الآفاق الاجتماعية المدمّرة الصّرح الذي سقط من أجله الشهداء الأبرار.

ثانيا: آثار العنف في المجتمع الجزائري ونتائجه:

إن موضوع العنف يتناول في مضمونه جوانب عديدة ومعقدة من القضايا التي عرفتها الثقافة المعاصرة، ثقافة العولمة المتوحّشة....وهذا الموضوع لا زال يحرّك مشاعر الإنسانية في كل

[1]-الدين في المجتمع العربي- مرجع سابق- ص 308.

بقاع الأرض لما تعرفه المجتمعات المعاصرة من دمار وخراب وتهجير وقتل وتنكيل فاقت كلّ الاحتمالات...

أ-مؤشرات العنف في الواقع المعاصر الجزائري

تزايدت واتسعت ظاهرة العنف في المجتمعات العربية والعالمية، وتشهد كل ذلك الأرقام والاحصاءات الصادرة من أغلب الدول ومراكز الأبحاث في العالم، من ذلك مثلا:[1]

-شهدت مدينة تكساس الأمريكية وحدها عام 2003 الإبلاغ عن 185 ألف جريمة عنف أسري.

-40% من نساء الهند المتزوجات يتعرّض للضرب

-تلثي نساء العالم يتعرّض للعنف داخل البيوت (تقرير منظمة الصحة العالمية)

-7 إناث من بين 10 نعرّضن للضرب في المغرب (تقرير اللّجنة الإسلامية لقمة المرأة العربية في 2001).

-64% من النساء تتعرض للضرب في الأردن واليمن، وبلغت النسبة 35% في مصر وفي الجزائر خلّفت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين، أثار نفسية وسلوكية ترجمت بانتشار الإجرام بكل أشكاله...فمند 2006، أصبحت وسائل الإعلام العمومية تتعرّض إلى قضايا الفساد والانحراف الجنائي... والتصقت بالثقافة الجزائرية ممارسات ومظاهر سلبية مثل الاغتراب، الاستبعاد ...هذه المظاهر لم تكن معهودة في المجتمع الجزائري، بل تسببت في

[1]- كاظم الشبيب: العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 2007، ص ص 43-45.

ظهور فئات اجتماعية هامشية منسلخة عن الهوية الاجتماعية، فانتشرت أفعال الهجرة غير الشرعية، التهريب، المخدرات وكل أشكال الانحراف الجنائي.

إن المجتمع الجزائري يبدو اليوم ملغما بـــ:[1]

- جرائم فوق الهمجية والسلبية الاجتماعية: حيث أطفال مرمية في الآبار وعلى حواف الطرقات، انتشار القضايا المتعلقة بالشواذ جنسيا عبر مختلف المحاكم الجزائرية.[2]

- انتشار الفساد في مؤسسات اقتصادية ذات سيادة.

- زحف المخدرات على المجتمع الجزائري، حيث أن البلد تحول من منطقة عبور إلى منطقة استهلاك واسع وحتى إنتاج لهذه السموم.

- 250 ألف جزائري مسبوق قضائيا ترددا على المؤسسات العقابية خلال أربع سنوات، من 2006 إلى 2010، وشفت المصادر القضائية أن 60% من هؤلاء دخلوا السجن مرتين و40% ثلاثة مرّات.[3]

تفاقم العنف ضد الأطفال: تشير إحصائيات الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل، أن:

* عشرة أطفال يتعرضون للاعتداء يوميا في الجزائر.

* 3000 طفل في السنة يولدون خارج إطار الزواج.

[1]- محمد رمضان وآخرون: أبعاد الهجرة غير الشرعية في الجزائر – عمل جماعي متقدم في إطار PNR ، 2013، ص ص: 61-71.

[2]- إلهام بوثلجي: انحلال خلقي غير مسبوق والشواذ يملؤون المحاكم، الجزائر، جريدة الشروق، العدد 3550، الاثنين 30 يناير 2012، ص 15.

[3]- جريدة الشروق –يومية مستقلة- الاثنين 26 جويلية 2010، العدد 3006، ص 5.

* تفاقم عمالة الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم 16 سنة...ويوجه هؤلاء الأبرياء أبشع الاستغلال في أماكن عملهم عند الخواص، بحكم تكليفهم بأعمال تفوق طاقتهم النفسية والبدنية.

* ارتفاع نسبة جنوح الأحداث وانخراطهم في شبكات إجرامية.

* ما لا يقل عن 11 ألف طفل أحيلوا على العدالة سنة 2011 بسبب تورطهم في قضايا إجرامية تخص: الفسق والدعارة، الضرب والجرح العمدي، السرقة، المخدرات، التهريب، التزوير والنصب والاحتيال، التحطيم والتخريب، الاعتداء على الأصول، القتل العمدي.

* أثر من 3000 ألاف قصر دخلوا السجن في 2011.

* 3.5 مليون جزائري، أي ما يعادل 10% من الجزائريين يحتاجون إلى رعاية نفسية. تفيد نتائج مسح للحالة النفسية للجزائريين أن: [1]

* العائلة الجزائرية لم تعد تتحكم في النظام التربوي لأبنائها، وأصبحت تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الدور التربوي، فقد تراجعت الأسرة الجزائرية ثيرا في تنشئة الأطفال على التواصل والتفاعل والحوار...

* الفئة الأكثر تعرضا للاضطرابات النفسية هي فئة النساء والأطفال وذل الأساتذة في مختلف الأطوار التعليمية.

* 30% من المشردين بالجزائر مصابون بأمراض عقلية... ومرض الفصام يعاني منه أكثر من 500 ألف شاب جزائري.

[1]- جريدة الخبر الرسمية، الأحد 18 مارس 2012، ص 23.

* 10 إلى 15% من المصابين بالأمراض العقلية ينتحرون... و64% من المصابين باضطرابات نفسية في تطور سيء ويشكلون خطرا على المجتمع.

*الوسط المدرسي يعرف نقصا فادحا في عدد المختصين النفسانيين، حيث أن أكثر من من 1000 مدرسة لا تتوفر على مختص نفساني، في حين أن 585 مختص يغطي 1703 وحدة للصحة المدرسية أي بنسبة 34 % فقط. ومما خلصت إليه التقارير حول الحالة النفسية للجزائري، أن:

*الإنسان الجزائري أصبح يتقبل كل الأفكار وبات هدفا سهلا للأمراض النفسية، في مقدمتها الاعتمادية والاتكالية.

*العقل الجزائري أصبح غير منتج، فينتهز الفرص ولا يبادر لبنائها، سهل للإثارة والاستفزاز، مما يدفعه إلى ممارسة العنف.

*مواقف سلبية إزاء التعليم انتشرت في المجتمع الجزائري، حيث لا يجد أصحاب النفوس المريضة حرجا في السخرية من المعلم والتعليم وطالب العلم.

لهذه الأسباب، أصبحت المدرسة الجزائرية تواجه اليوم مظاهر متجددة للعنف الذي يثير الذعر في أوساط الأولياء والمربين، ويضاف إلى ذلك أن الحياة في المؤسسات المدرسية أصبحت مأساوية بالنسبة للمجتمع برمته. وقد شكل هذا الواقع الذي يضج بمشاعر الحيرة والقلق مشاعر اهتمام الباحثين والتربويين: فقد كشفت دراسة قامت بها مصالح وزارة التربية حول انتشار ظاهرة العنف في الوسط التربوي منذ 2000 إلى غاية 2007 إحصاء أزيد من 300 ألف حالة عنففي أوساط التلاميذ، أغلبها في الطور المتوسط، وتبين من خلال هذه الدراسة تزايد العنف النفسي والمعنوي بنسب مرتفعة بالطور المتوسط والتي بلغت أزيد من 60%.

وأحصت الوزارة خلال الموسم 2006-2007 ما يعادل 59 و764 حالة عنف، منها أزيد من 45 ألف حالة نفس معنوي بين التلاميذ، وأزيد من 12 ألف حالة عنف بدني مادي، منها 342 حالة حمل أسلحة في الأطوار الثلاثة وما يقارب 3 ألاف حالة سرقة و20 حالة عنف جنسي، وما يعادل 9 ألاف ضرب بين التلاميذ.

وتشير الإحصائية، إلى ارتفاع حالات العنف خلال الموسم 2006-2007، بمقارنة موسم 2005-2006، الذي شهد إحصاء 35 ألف و198 حالة عنف معنوي، و8 ألاف و365 عنف بدنب. وفيما يتعلق بحالات عنف التلاميذ تجاه الأساتذة وموظفي إدارة المدرسة خلال الموسم 2006-2007، فقد تم إحصاء 8 ألاف و546 حالة عنف، منها 8 ألاف حالة شتم وتهديد وما يقارب 600 حالة ضرب وسرقة وحمل أسلحة وعنف جنسي. أما حالات عنف الأساتذة وموظفي إدارة المدرسة تجاه التلاميذ، فقد تم تسجيل 5 ألاف حالة عنف، منها 3 ألاف عنف نفسي ومعنوي (ما يقارب 2000 حالة ضرب وتهديد)[1]

وبينت نتائج الدراسة ميدانية أعدها فريق بحث بوزارة التربية الوطنية حول العنف بالمؤسسات المدرسية في الجزائر، أنه خلال السنة الدراسية 2010-2011 وقعت 2543 حالة عنف بين تلاميذ الابتدائي وأكثر من 13 ألف حالة عنف في الطور المتوسط، وأكثر من 03 ألاف حالة في التعليم الثانوي. وتكشف الإحصائيات خلال نفس السنة الدراسية عن وجود 201 حالة عنف من قبل تلاميذ الابتدائي ضد المعلمين والفريق التربوي، و 2899 حالة عنف في المتوسط ضد الأساتذة، فيما تعرض 1455 أستاذ للعنف من قبل طلبة الثانوية، وكشفت الدراسة عن تسجيل 521 حالة عنف بين الأساتذة أنفسهم.

[1] - http :// Elmoudaris.com/iages/news/539549.madaris. j p9.

والواقع أن الإحصائيات الخاصة بالعنف في الوسط المدرسي والتي تنشرها وزارة التربية الوطنية بعيدة كل البعد عن الحقائق التي تعيشها المدرسة الجزائرية، فالمؤسسات التربوية تعرف حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بسبب ما يعرف بحرب العصابات بين التلاميذ، حيث يتم استعمال السيوف والخنازير وترويج المخدرات. في هذا الإطار كشفت تقارير اتخاذ أولياء التلاميذ في الجزائر، أن أكثر من 63 ألف حالة عنف سجلت في الوسط المدرسي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2012، في الوقت الذي تم تسجيل 55 ألف حالة عنف مدرسي خلال 2010.وبينت هذه التقارير أن التلاميذ مارسوا حرب العصابات داخل الأقسام والمؤسسات التربوية مستخدمين أنواع الأسلحة البيضاء من سيوف وخناجير، مما أدى إلى وقوع حالات اعتداء خطيرة يعاقب عليها قانون العقوبات.

وخلصت أشغال الملتقى الدولي حول الشباب والعنف في الوسط المدرسي في بلدان المغرب العربي" والذي نظمه "مخبر التنظيم الاجتماعي" بجامعة الجزائر في ديسمبر 2011، أن:

- 60% من تلاميذ المؤسسات التربوية الجزائرية تعرضوا للعنف من طرف الأساتذة.

- 40% من تلاميذ المؤسسات التربوية الجزائرية يتميزون بسلو عدواني يدفعهم إلى ممارسة العنف بمختلف أشاله.

35% من هؤلاء التلاميذ العدوانيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والعائلات تعيش في راحة مالية، قادرة على توفير كل متطلبات الحياة لأبنائها...أما نسبة التلاميذ العدوانيين الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أدنى، تعاني الفقر والحرمان، فهي نسبة ضئيلة، وهذا عس المجتمعات الغربية التي يستفحل فيها العنف في هذه الطبقات.

– نسبة العنف المسجلة في الوسط المدرسي وإن تكاد تكون متقاربة في كل من تونس، ليبيا، المغرب والجزائر، إلا أن هذه الأخيرة تمثل الصدارة في قائمة بلدان المغرب العربي[1]

هذه الإحصاءات لا تكشف حقيقة حجم العنف في الجزائر...فالحقائق الميدانية تشير إلى مستويات أخرى:

[1]– تفيد دراسة الأستاذ محمد رمضان حول الوساطة المدرسية وثقافة الوقاية من العنف المدرسي ومكافحته في الجزائر، أن ارتفاع العنف المدرسي في الجزائر يرجع إلى تظافر عدد من العوامل ذات الصلة بمتغيرات العولمة، ومتغيرات أخرى ترتبط بالثقافة المحلية، ويمكن أن يشار إلى:

* السلطة التربوية على مستوى الأسرة: ومن معالمه تنشئة الطفل في أجواء الإزدراء، الاحتقار التبخيس الإفراط، التصورات النمطية والاتجهات العصبية والقيم السلبية والكلام الجريح...إلخ.

* هشاشة النظام التعليمي: وقعت المدرسة في قبضة الظروف التي فرضتها المعطيات التاريخية والإيديولوجية، واعتمدت ثقافة الهيمنة التي غرستها السلطة داخل المؤسسات الرسمية.

* هشاشة الدور الذي يؤديه المدرّس: في ظل ثقافة الثراء الفاحش، وقع المدرّس في قبضة المادة، وأصبح يحضر للمدرسة وهو يعيش حالة اغتراب شديد...إلخ

محمد رمضان: الوساطة المدرسة وثقافة الوقاية من العنف ومكافحته في الجزائر، ملتقى دولي بالمغرب حول: " من العنف إلى الوساطة المدرسية"، 2013.

– **العنف الخفيّ**: وهو فعل جنائي تام وكامل، لا يبلّغ عنه، وبالتالي لا يصل إلى علم السلطات المختصة... ولعلّ بعض المواقف مثل الحيرة، القلق، الخجل، التغاضي، التساهل، الحياء، الصمت، الخوف من التشهير، كلّها عوامل في ارتفاع هذا النوع من العنف، وتقدّره بعض الدراسات حجم هذا العنف بأضعاف ثلاثة مقارنة مع العنف الظاهر الذي يصل إلى علم الهيئات القضائية.[1] إن العنف الخفي لا يكتشف منه إلا البسيط سواء عن طريق الصدفة[2] أو الاعترافات الشخصية[3] أو أثناء مقابلة الضحايا.

– **العنف الظاهر**: يتكون من الأفعال التي تصل إلى علم مصالح الشرطة (الضبطية القضائية) والنيابة (الهيئات القضائية)..وكلا من العنف الذي تعالجه شرطة الضبطية القضائية أو العنف الظاهر الذي تبث فيه المصالح القضائية (النيابية)، يكون أفعال العنف التي تقع ضدّ المجتمع، ويقترب من العنف الظاهر الواقعي (الفعلي) ولكن يختلف مع العنف القانوني[4]...وسمي العنف الظاهر لأن جزء من الأفعال المرتكبة لا يتم تسجيلها ولا متابعتها بسبب إجراءات الحفظ أو تنازل الطرف المدني... في هذا السياق، تشير إحصائيات الشرطة القضائية الجزائرية، أن العدد الإجمالي لضحايا الاعتداءات الجنسية والجسدية من الأطفال لسنة 2000 بلغ 3756 ضحيّة من بينهم 1717 فتاة يوزّعون بحسب أعمارهم كما يلي:

- أقل من 10 سنوات: 721 ضحية منهم 250 فتاة.
- من 10 إلى 13 سنة: 607 ضحيّة من بينهم 160 فتاة.

---

[1] -Leauté : Crimonologie et sciences pénitentiaires. PUF ? p 196.

[2] - Robert Caris : Jeunes délinquants à la recherche du socialisation perdue, l'harmattan, Paris, 3ème Edition, 2004, p 57.

[3] - M.Born : Jeunes deviants ou délinquants juvenulles, E.D.P , MARDAGA, Bruxelle, 1996, p 55.

[4]- عبد السلام بن حدو: مبادئ علم الإجرام، دراسة في الشخصية الإجرامية، مراكش، الطبعة الوطنية، 1999، ص 77.

- من 13 إلى 16 سنة: 1369 ضحيّة من بينهم 559 فتاة.
- من 16 إلى 18 سنة: 1059 ضحيّة منهم 448 فتاة.

وتصنف أفعال العنف المرتكبة ضدّ الأطفال كالتالي: (سنة 2000)

* القتل : وضحايا القتل العمدي من بينهم 05 فتيات
* الاعتداءات الجسدية : 2005 ضحية من بينهم 454 فتاة.
* الاعتداءات الجنسية : 1412 ضحية من بينهم 769 فتاة.
* سوء معاملة الأسرة: 256 ضحية من بينهم 55 فتاة.
* الاختطاف : 74 ضحية من بينهم 51 فتاة.

– **العنف القانوني (القضائي)**: يتكون من الأفعال التي تنظر فيها المحام والمجالس القضائية، وتصدر بشأنها أحاما قضائية. هذا النوع من العنف، يسمح بمعرفة الحجم الحقيقي لجرائم العنف في المجتمع.

وما يمكن ملاحظته من الإحصائيات الرسمية في الجزائر، أن نسبة جرائم العنف تتزايد بشكل مذهل في المجتمع الجزائري...والأسباب عديدة، منها[1]:

- العولمة المتوحشة
- النزاعات الإقليمية والمخاطر الخارجية.
- الجريمة المنظمة: ظهور أسياد الجريمة والمال الفاسد.

[1] محمد رمضان، مرجع سابق، ص 34.

- استقالة مؤسسات الضبط الاجتماعي.

- غياب/تغييب المجتمع المدني.

ب-آثار العنف وأبعاده:

إن آثار العنف سواء غير المباشرة أو المباشرة لها انعكاسات مدمّرة وأضرار من الصعب قياس حدودها، ويمكن الإشارة إلى:

1- العنف أنتج الجانحين والمجرمين وكذلك الأمراض النفسية والمشاكل الاجتماعية:

عندما تهيمن على المجتمع ممارسات أنواع العنف المختلفة، وتتساقط ضحاياه في كل الاتجاهات، فإنه يحدث ارتباكا في مكونات الشخصية القاعدية عند ككل فرد في المجتمع نفسيا وعصبيا، فتشكّل عقدًا نفسية قد تتفاقم وتصل إلى حالات مرضية طويلة الأمد مع ارتفاع نسبة توقع سلوك الأشخاص الذين كانوا ضحية العنف، المسل ذاته من العنف المسلّط عليهم، ناهي عن خطورة وجود أشخاص معقدة نفسيا قد يهدّد كيان المجتمع[1].

وتفيد التقارير الطبية وتقارير الشرطة القضائية، أنه يوجد من بين الجناة المتورّطين في جرائم العنف:

* المصابين بمرض عضوي

* المتخلفين عقليا

[1]- كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص 47.

* الذهان: يتحقق الفعل الإجرامي العنيف باستجابة ذهانية ويتضمّن ذلك في الغالب نوعا من الانعزال الاجتماعي والانفعالي الحادّ الذي يتكوّن بعد إحباط مرير يترجم في ممارسة السلوك العنيف.

* العصابيين: تترجم أفعالهم في التخريب والسرقة باستعمال القوّة، وهي أفعال لها علاقة بممارسات القهر والتسلّط.

* السوسيوباتيين: لا يشعرون بأي ذنب ويوظفون في جرائم الانتحار والتفجير.

* المحترفين: لهم علاقة بأسياد الجريمة وبالمال الفاسد (التهريب، المخدرات، الإتجار في البشر...إلخ)

ومن الاضطرابات النفسية المحتملة على الفرد والمجتمع: [1]

- استخدام المخدرات والتجارة في الأسلحة ول الممنوعات (حتى الجنس)

- اضطراب ما بعد الصدمة

- الوسواس القهري، الرهاب الاجتماعي وكل أنواع القلق

- ضعف الثقة بالنفس واضطرابات الشخصية.

- اضطرابات السلوك لدى الأطفال والمراهقين مثل: السلوك الإجرامي أو الانحراف.

- الفشل الدراسي أو العملي.

[1]- كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص ص: 47-48.

لكل ذل دور في إعادة إنتاج العنف في داخل المجتمع المستقبلية وخارجها، لاسيما أن اتجهات تطوراتهم الاجتماعية تتحدث وفقا للخبرات والتجارب التي يكتسبها المجتمع خلال مراحل تغيّره وتطوّره خاصّة التغيرات العنيفة[1]

2- العنف فك مؤسسات المجتمع وكرّس خطابا منحرفا في المؤسسات:

يعتبر التفكك الاجتماعي بمثابة ناقوس الخطر الذي يهدد بانهيار المجتمعات الإنسانية... وهناك عوامل تفضي إلى التفكك الاجتماعي منها ما هو متغيّر كالخلافات الظرفية بين أفراد المجتمع الواحد، أو الصراع والتنافس الطبيعيين بين مكوّنات المجتمع ضمن مراحل الحراك الاجتماعي، ومنها ما يهدّد الوحدة الاجتماعية بالتفكك والتشرذم[2]

ونظرة متأنية لواقع المجتمع الجزائري، تسمح بالوقوف عند سبيل من المفارقات الاجتماعية التي توجد في أصل التفكك الاجتماعي المفضي إلى العنف، ومنها :[3]

- الإلزام والإكراه والإفراط في استخدام السلطة بالمؤسسات (الرسمية وغير الرسمية)

- الازدراء والاحتقار والتبخيس ...وكلها ممارسات منتشرة على جميع الأصعدة.

- الجفاء في العلاقات الانفعالية والعاطفية: ويتمثل ذلك في وجود حواجز نفسية اجتماعية وثقافية كبيرة بين أفراد المجتمع. ولذل يلاحظ غياب الثقة بين العالم والمحكوم، بين المؤسسات والشعب، بل حتى مع ذاتية الشخص بنفسه...الجميع يره الجميع تحت تأثير الحقد والضغينة والنفاق، وأصبحت العلاقات حتى بين أفراد العائلة الواحدة مشحونة بالتوتر والتعصب والتطرّف.

---

[1]- من الوظائف الأساسية للثقافة يمكن الإشارة إلى: الوظيفة الإيحائية- الوظيفية التوجيهية- الوظيفة التشييدية- الوظيفة النقدية- وظيفة الإدماج الاجتماعي.

[2]- كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص 51.

[3]- محمد رمضان، مرجع سابق، ص ص: 65-76.

– التصورات النمطية: ينطلق التعصب في أساسه من خلفيات وأفكار وتصورات نمطية، يصنف من خلالها بعض الأفراد أو الجماعات بصفات سلبية مثل: الخيانة والغدر والإلحاد والمدلّة والخسة... وهي تصورات تعود إلى تركيبة ثقافية يكتسبها الطفل من محيطه الأسري خلال تنشئته المبكرة. [1] والواقع أن بعض هذه التصورات النمطية وإن كانت غير صحيحة في أساسها، إلا أن العوامل الثقافية تغذيها بكل عبثية وفوضى، وتجد من يقف وراء تعزيزها في إطار المؤسسات والقوانين والعرف والممارسات في الحياة اليومية...وفي هذا الصدد ترسم دراسات عربية صورة مأسوية عن الواقع الاجتماعي في الوطن العربي. ففي دراسته حول "التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي "يبرز (سعد الدين إبراهيم) أن التربية في الوطن العربي، لاسيما على مستوى الأسرة تعزز الاتجاهات التعصبية والقيم السلبية والأفكار الخاصة والتصورات النمطية الجريحة عن الآخر بصورة غير عقلانية. وبينت الدراسة جملة من العوامل الثقافية التي تغذي التعصب في الوطن العربي، ولاسيما مؤسسات الدولة التي تعمل على تغذية ثقافة التعصب في المجتمعات العربية[2].

وفي بحث لهما حول المنظومة الأخلاقية في منظور الدين والعلم، يرى (عبد العزيز كامل) و(أسامة الخولي) أن التربية في الأسرة العربية تغذي قيم التعصب، وهي قيم تغرس جذورها في أجواء الأسرة والمجتمع ويتنفسها الطفل مع نسمات الحياة اليومية وعواطفها...وهي قيم تسلطية تتنافى مع مقومات الوجود الإنساني.[3]

[1]– علي أسعد وطنة، عبد الرحمن الأحمد: التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد3، المجلة 30 يناير– مارس 2002، ص ص 79– 124.

[2]– سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي. ضمن الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الأطفال والتعصب والتربية، احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكويت 1988– 1999، ص ص 195– 209.

[3]– عبد العزيز كامل وأسامة الخولي: المنظومة الأخلاقية من منظور الدين والعلم، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الطفل والمجتمع في دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال، تحرير محمد جواد رضا، نوفمبر، الكويت، 1993، ص ص 413– 439.

3-العنف حاضر الخطاب المسجدي:

يشبّه " سليم بن عيد الهلالي " أشكال الانحراف في الخطاب المسجدي بوخز الإبر السامّة المحقونة بالجراثيم الفاتكة بجسم المجتمع، فتمعن في إضراره وتضليله، وقال إنّ ثمّة خطباء يرددون ما يلقي في سمعهم أعداء الأمّة والمتربّصون بأمنها من مؤامرات[1] في هذا السياق تفيد نتائج دراسة حول العنف في الخطاب الإسلامي الجزائري إلى أشكال من الانحراف الخطابي، ويمكن الإشارة إلى:[2]

***الاستهواء والاستهالة العاطفية:** تبرز الدراسة توظيف أسلوب الاستهواء والاستمالة العاطفية في كثير من مضامين الخطب، دون أن يكون ذلك الاستخدام ضروريًا من الناحية الدينية، بمعنى أنّ هذا الكلام لا ينفي الحاجة الملحّة إلى تحريك العواطف حين يتعلّق الأمر مثلاً بالجوانب الروحية، لكن المشين أن يُربط ذلك الاستخدام بالاستهواء لتوجيه المصلّين وجهةً معيّنة. ولعلّ النتائج المرسومة على الجدول التالي، تبيّن كيف أنّ توظيف هذا النوع من الأساليب يحظى بموافقة تقدّر بنسبة تقارب 69%، وباستثناء الأئمّة المدرسين الذين عبّروا بنسبة تفوق 57% عن عدم استخدامهم لهذا الأسلوب، فإنّ الفئات الأخرى صرّحت بانتهاجه عمومًا، تتقدّمها فئة القيّمين والمتطوّعين بنسبة تزيد عن 83%، والأئمّة المعلّمين بنسبة تقارب 79%، وجاء استخدام الأئمّة المعتمدين والأساتذة لهذا الأسلوب مقاربًا ل 67%، إلى جانب المؤذّنين ومعلّمي القرآن، ممّا يعزّز لجوء كثير من الخطباء إلى تحريك العواطف كآلية بديلة للإقناع بالحجج العلمية، والبراهين الفقهية، والأقيسة العقلية.

---

[1]- سليم بن عيد الهلالي، لماذا اخترت المنهج السلفي؟ دار ابن القيّم للنشر والتوزيع، الدمّام، المملكة العربية السعودي، الطبعة الأولى 2001، ص ص)17- 20).

[2]-عمر زقاي: العنف في الخطاب الإسلامي الجزائري وعلاقته بمستويات التأهيل عند الأئمة. دراسة أنتروبولوجية، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في الأنتروبولوجيا، جامعة تلمسان، قسم الثقافة الشعبية، 2004- 2005، ص ص 153- 164.

وإثارة العواطف قد تتناقض مع خطاب الحكمة الموجّه للعقول، كما قد يمزج بعض الخطباء الموفّقون بين إقناع العقل، وتحريك العواطف، إلاّ أنّ تغليب أحدهما على الآخر يتعلّق بمستوى الإدراك لدى المخاطبين، وعلى الخطيب أن يوازي بين الأوّل والثاني حسب ما يراه مراعيًا لبيئة الخطاب، لأنّ اختلال الميزان هنا يخلق نوعين من الخطاب لا يخدمان مصلحة الدعوة ولا الأمن الاجتماعي، وهما الخطاب الحماسي الطائش، والخطاب المعرفي الجامد.

***الانزلاق اللاشعوري نحو خطاب العنف:** أظهرت نتائج الدراسة نزوع الخطباء إلى استخدام الأساليب العنيفة دون شعور منهم بنسبة تفوق 53%، يتقدّمهم الأئمّة المعلّمون بما يزيد عن 71% (من خلال النتائج الجزئية)، ثم الأئمّة المدرّسون بنسبة تفوق 57%، كما عبّر نصف القيّمين والمتطوّعين عن ذلك (50%)، و 40% من المؤذّنين ومعلّمي القرآن، أمّا الأئمّة المعتمدون والأساتذة فلم يعبّروا عن هذا الاتّجاه إلاّ بنسبة 33%. لقد حملت إجابات الخطباء الانحراف عن وظيفة الخطاب الإبلاغية إلى محاولة الإقناع، وإثبات شرعية المضامين المعروضة بلغة عنيفة، ممّا يزكّي الاعتقاد بوجود خلل على مستوى الممارسة الخطابية، يجعل الخطباء عاجزين عن الإقناع بالبلاغ المبين فينصرفون إلى خطاب العنف، وهي الطريقة التي تعود بالتعويق الشديد على نجاح كلّ محاولة للإقناع أو الإصلاح، بل إنّ الضرر- كما يقول سعيد جودت-سيستمرّ من جراء استعمال أساليب العنف حتّى من أولئك الذين يلجؤون إلى تلك الأساليب في خطبهم عن حسن نيّة أو من حيث لا يشعرون.[1]

[1]- سعيد جودت، مذهب ابن دم الأول أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي، مرجع سابق، ص ص (17- 20).

4-العنف أفسد الإعلام:

تعددت المحاولات التي تقوم بها الحكومات بهدف الكشف عن مدى علاقة وسائل الإعلام المرئية- وأخصها التلفزيون- بإدارة النزعة إلى أعمال العنف التي يمارسها الأفراد ومن ذلك على سبيل المثال:

أ-شكلت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969 لجنة قومية لدراسة أسباب العنف، وقد جمعت هذه اللجنة مادة دراستها من كل رؤساء شبكات البث التلفزيوني الكبرى والجمعية الأمريكية للصور المحركة، ورجال النيابة العامة، وخبراء وسائل الاتصالات، وعلماء النفس والأمراض العقلية الاجتماع، وكانت النتيجة التي توصلت إليها هذه اللجنة، أن هناك من الدلائل الكافية ما يثبت أن لوسائل الإعلام الجماهيرية- بتصويرها للعنف وعرضه- نتائج سلبية على جمهور المشاهدين.

ب-وفي كندا شكلت مقاطعة "أونتاريو" عام 1979 لجنة ملكية أناطت بها مهمة دراسة مدى العلاقة بين وسائل الإعلام- وأخصها التلفزيون- وأعمال العنف التي يمارسها الأفراد، وبعد بحث ودراسة مستفيضة وضعت اللجنة نتائج بحثها بين يدي الجهات المسؤولة، وكان مما استنتجته أن عرض الأفلام الأمريكية المتسمة بالعنف له علاقة بارتفاع معدلات العنف لدى الأفراد، أي أن وسائل الإعلام عامل من عوامل الدفع إلى السلوك الإجرامي ذي الطابع المتسم بالعنف وفي ختام عملها وضعت عددا من التوصيات، كان من أبرزها القيام بإصلاحات شاملة للتلفزيون الكندي، ووضعه تحت الرقابة المستمرة.

ج-وفي فرنسا قامت مجلة التلفزيون الأسبوعية عام 1976 بإجراء مسح مستقل للرأي العام حول نفس الموضوع، وكانت النتيجة أن أكثر من نصف الفرنسيين الذين تم استطلاع رأيهم يعتقدون أن العنف الذي تقدمه شاشة التلفاز، هو السبب فيما يحدث من أعمال عنف إجرامية في الحياة

اليومية وقد طالب حوالي 81% منهم بعدم إذاعة أخبار وأحداث العنف قبل الساعو التاسعة مساء وهو الوقت الذي يتوقع فيه أن يون الأطفال- وهم أكثر من يتأثر بتلك المشاهد- قد استسلموا للنوم.

وعلى المستوى الفردي فإن كثيرا من المختصين يؤكدون على أن الأبحاث قد دلت على مساهمة مشاهد العنف في تقوية النزعة إلى العدوان لدى المشاهدين، وإن الدراسات العلمية للسلوك تشير إلى أن مشاهد العنف تزيد من احتمال النزوع إلى العدوان- كما يشاهد- يقابل بالمكافأة لا بالعقاب[1]، كما هو الشأن في كثير من الأفلام التي تبرز المجرم- سواء عند المحاكمة أو عند التنفيذ- في هيئة طيبة من الثراء والراحة، ولا يخفى ما لهذا المظهر من أثر سلبي على القيمة التبديدية للعقوبة يصل إلى حد محوها أو التقليل منها على الأقل.[2]

والتركيز على وسائل الإعلام المرئية أكثر من غيرها هو أمر على ما يبرره، فهي تعرض صورا مجسمة متحركة، فتكون أكثر قدرة على شد الأذهان إليها، وأكثر قابلية للرسوخ في الأذهان[3]، ولكن هذا لا يعني عدم أهمية الوسائل المقروءة، فهي بلا شك ذات أثر كبير. فالكتب والصحف والمجلات، ونحو ذلك، تلعب دورا هاما قد لا يقل خطرا وضررا عن سابقتها، خاصة عندما تكون مدعمة بالصور[4]، إذ أنها تترك في نفس قارئها أثرا شبيها بذلك الذي تحدثه وسائل الإعلام المرئية.

والخطر الذي تحمله هذه الوسيلة الإعلامية يكمن في نشر أخبار مفصلة عن الجرائم، وكيفية ارتكابها، بصورة مبالغ فيها –ربما بغرض الترويج التجاري- فينطوي ذلك على التشويق

[1]- الأستاذ آلان تيوومب: بحث بعنوان: مساهمة العلوم السلوكية في دراسة العنف، ترجمة آمين محمود الشريف، منشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية الصادرة عن مكتب البوتسكة بالقاهرة، العدد 37، أكتوبر/ ديسمبر 1979، ص 44.

[2]- الدكتور مأمون محمد سلامة: محاضرات في علم الإجرام، مرجع سابق، ص 232.

[3]- الدكتور رمسيس بهنام: المجرم تكوينا وتقويما، منشأة الناشر المعارف، الإسكندرية، ص 150.

[4]- المرجع نفسه، ص 151

والحث، بما يوجده في نفس الفرد من الحوافز الباعثة على اقتراف أنماط من الجرائم مشابهة لتلك المنشور عنها، كما ينطوي الإسهاب في شرح طرق تنفيذها على إشارة للراغب ودرس له في كيفية التنفيذ.[1]

وإذا كانت المشاهد التي تعرضها وسائل الإعلام ذات أثر عظيم، فإن أثرها يشتد ويعظم في نفوس الناشئين من الشباب، ممن هم دون سن النضوج الفكري، وذل نظرا لضعف ملكاتهم الفكرية، وقلة معلوماتهم عن الخبر والنشر، وضعف مقدرتهم على نقد وتمحيص الأمور، وإصدار أحكام متزنة على ما يرونه أو يسمعونه، ومن ثم فهم أقل مقاومة للأثر السلبي الذي تحدثه تلك الوسائل، وأكثر ميلا واستعدادا للمغامرة والاندفاع.[2]

وهذا ما أثبته الباحثون في شؤون الأحداث في ل من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا، فقد ذهبوا -في جملتهم-إلى أن السينما —وما يماثلها من الوسائل- ذات أثر فعال على الأحداث، لا يجوز إغفاله أو الاستهانة به، لونهم سريعي الاستجابة والتأثر، نظرا لضيق مداركهم، وضعف ملكة النقد لديهم.

ومما يضاعف هذا الأثر السيء على الأحداث أن التأثير الأسري المضاد —الذي يتمثل في حسن التربية والتهذيب، قد ينعدم أو يقل بصورة ملحوظة، بل وقد يسير في اتجاه يساند تلك العوامل فيغذو عاملا جديدا يضاف إلى ما سبق، إما بفعل التفكك الاجتماعي والتصدع الأسري[3]، أو بسبب انحراف الأسرة ذاتها —أو بعض أفرادها- الأمر الذي يترتب عليه انقياد الأبناء إلى حقل الجريمة.

---

[1]- د. جلال ثروة: الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، مصر، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة، ط 1983. ص 116.

[2]- د. جلال ثروة: الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، المرجع السابق، ص 150.

[3]- الدكتور مأمون محمد سلامة: محاضرات في علم الإجرام، مرجع سابق، ص 232.

ولا تقل وسائل الإعلام خطرا على الأحداث عن سابقتها، فهي –بنما تحتوي عليه من أقاصيص المغامرات والعنف– تحدث ذات الأثر الذي يحدثه التلفزيون أو السينما، فقد تكون القصص الصغيرة التي يتناولها الأطفال فياضة بمواقف العنف، زاخرة بمشاهد الدماء، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف في تفكير هؤلاء الأطفال عن الحياة والناس، فيحسبونها عنفا ومغامرات. [1]

ويؤد كثير من الباحثين على أن ما تعرضه وسائل الإعلام –بوضعها هذا– بمختلف أنواعها هو مدخل لشيوع الرذيلة والفحش لاحتوائه على طابع غير أخلاقي، واشتماله على دعاية مغرية مثيرة، وذلك لأن برامج السينما والتلفاز–بهذه الكيفية– وكذلك قراءة الصحف والمجلات التي تغرق في شرح حياة الترف والانحلال التي يعيشها بعض الناس، مدعمة ذلك بالصور الفاضحة – العارية أو شبه العارية– لابد أن تحرك الغرائز، وتثير النزعات التي كانت هادئة كاملة، حتى تصبح قوة دفع إلى السلوك الإجرامي، وخاصة جرائم الجنس. [2]

ومن ناحية أخرى فإن أبحاثا كثيرة تؤكد مساهمة وسائل الإعلام مساهمة فعالة في المراحل الأولى للانحراف، وخصوصا في مظاهر سوء السلوك والتشرد بين الفتيات، كما تعتبر عاملا هاما في إثارة كثير من جرائم الشذوذ الجنسي لما تتداوله تل الوسائل من صور فاضحة مهيجة للغرائز، كما أن وسائل الإعلام المختلفة –بترويجها لمواقف المغامرات والعلاقات الجنسية غير المشروعة– تشيع بين الناس حياة الرذيلة حتى يألفها الجمهور، وتصبح أمرا مستساغا معروفا، وهذا يسهم مساهمة لا تنكر في نشر الدعارة والترويج لها، وإشاعة الجرائم الجنسية، والفضائح الخلقية، خصوصا أن الوسائل الإعلامية تحرص –في كثير من برامجها– على إظهار المرأة بمظهر لا يليق بمركزها الاجتماعي الذي خلقت من أجله، فهي إما محترقة الدعارة، أو ناشزة عن زوجها، أو مغامرة في علاقات غرامية غير مشروعة، وفي جميع الأحوال المذكورة تظهر المرأة على أنها أداة لهو

[1]– الدكتور رمسيس بهنام: المجرم تكوينا وتقويما: المرجع السابق، ص 150.

[2]– د. سمير نعيم أحمد: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. مصر. مطبعة دار التأليف، ط1، السنة 1969، ص 200.

ومجون، فهي إما دمية يلهو بها الرجل ويسعد بمداعبتها، أو وسيلة إغراء وإغواء للرجال تسعى لاصطيادهم، وهذا يعني أن الترويج الهابط لمسائل الجنس، والنشر المكثف للإعلانات التجارية حول هذه الموضوعات الساقطة، عوامل تثير كثيرًا من أفعال العنف التي لا يتوقع مداها وأكباد خطورتها...

خلاصة القول أن وسائل الإعلام كافة تعتبر إحدى أهم وسائل انتشار العنف في المجتمع الجزائري. فلا زالت الوسائل الإعلامية في الجزائر ومن يقف ورائها من الناشرين والمخططين تتخذ من مادة العنف والجريمة والقتل وحوادث الاعتداء والتفجيرات والاغتيالات وقتل الأطفال...مادة دسمة لها... وقد قيل: "إن الخبر الذي لا يزال على الناس كالصاعقة ليس بخبر" وسمعنا أيضا لام في هذا القبيل: "الخبر الذي يزلزل ليس بخبر "وحول موضوع "صورة العنف في الصحافة الجزائرية لسنة 1997 جريدة الخبر نموذجا" انتهت نتائج الدراسة إلى: [1]

- 56.26% من مواضيع "أحداث العنف" ثم إبرازها بالصفحات الأولى مقابل 33.33% من مواضيع "المواقف من العنف".
- 90.31% من مواضيع "أحداث العنف" تمّ نشرها بالصفحات المتخصصة مقابل 68.11% من مواضيع "الموقف من العنف"
- 66.66% من مواضيع "الموقف من العنف " تم نشرها بالصفحات الداخلية فقط دون الإعلان عنها بالصفحات الأولى. مقابل 40.62% فقط لمواضيع "أحداث العنف"
- 100% من مواضيع "أحداث العنف" تم ترار وتركيز نشرها بالأربع صفحات الأولى. مقابل 20.26% من مواضيع "المواقف من العنف" تمّ تفرقها على صفحات مختلفة.

[1]- قباطي حفيظة: صورة العنف في الصحافة الجزائرية لسنة 1997، جريدة الخبر نمودجا، مذكرة تخرّج لنيل شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2004-2005، ص ص 125-142.

- 28.94% من مواضيع "أحداث العنف" حظيت بموقع الصدارة في الصفحات الأولى مقابل 21.73% من مواضيع "الموقف من العنف" في موقع الصدارة في الصفحات الأولى 0% لمواضيع "أحداث العنف" في صدارة الصفحات الداخلية و1.44% لمواضيع "الموقف من العنف".

كما يتضح تركيز أكبر لمواضيع "أحداث العنف" على مواقع الوسط والأعلى بالصفحات الأولى مقابل تركيز على مواقع أعلى الصفحات الداخلية ومواقع أخرى بكامل أو أغلب أو نصف الصفحة، في حين نستنتج تركيز عال لمواضيع "الموقف من العنف" على مواقع أعلى وأسفل الصفحات الأولى وكذا الصفحات الداخلية مقابل إضافة التركيز على موقع الوسط بالداخل وإضافة مواقع أخرى بنصف أو أغلب أو كامل الصفحة.

- بالنسبة للكاريكاتير: يتمركز في جريدة الخبر في أسفل الصفحة الأخيرة (ص24) وتفيذ نسبة 48% من مواضيع الكاريكاتير كانت عن مواضيع العنف بأغلبية لمواضيع "الموقف من العنف" بنسبة 32% وأقلية لمواضيع "أحداث العنف" (16%).

- بالنسبة لمصدر ومضمون الصوّر: بالصفات الأولى ة والصفات الداخلية بالنسبة لمواضيع أحداث العنف فقط أستنتج أن الصوّر التي كان مصدرها من الجريدة نفسها عبرت عن مضمون إيجابي أكثر منه سلبي في الصفات الأولى كما في الصفات الداخلية. أما الصوّر التي كان مصدرها "نيوبراي" فقد عبرت عن مضمون سلبي أكثر منه إيجابي بالصفات الأولى، في حين عبرت عن مضمون إيجابي 100% بالصفات الداخلية. وأخيرا فإن الصوّر التي لم تذكر مصادرها فقد عبرت عن مضمون سلبي 100% بالصفات الأولى وكذلك عبرت عن مضمون سلبي بالصفات الداخلية 42.85% إضافة إلى مضمون إيجابي وعادي بنفس أي 28.57%.

- بالنسبة للمساحات الكبيرة تبيّن تسخير هذه المساحات في الصفات الأولى بنسبة أكبر لمواضيع "واقع العنف" منه بالنسبة لمواضيع "الموقف من العنف" مقابل تساوي في النسب في الفئات الداخلية. أما بالنسبة للمساحات المتوسطة فكانت نسبة أكبر لمواضيع "الموقف من العنف" في احتلال هذه المساحات مقارنة بمواضيع "أحداث العنف" سواء بالصفات الأولى (34.78% مقابل 15.78%) أو الصفات الداخلية (36.23% مقابل 24.19%). في حين ظهر تساوي في احتلال المساحات الصغيرة سواء بالنسبة لمواضيع "أحداث العنف" أو مواضيع "الموقف من العنف" في الصفحات الأولى بنسب (47.36% مقابل 47.82% على الترتيب)، بينما بنسبة أكبر لمواضيع "أحداث العنف" (43.54% مقابل 31.88%) عن مواضيع "الموقف من العنف" بالصفحات الداخلية.

* **بالنسبة للأسلوب الإخباري:** هناك اعتماد بارز على هذا الأسلوب سواء في معالجة مواضيع "أحداث العنف" أو مواضيع "واقع العنف" وسواء كان ذلك في الصفحات الأولى أو في الصفحات الداخلية، ولكن استعمل بنسبة أكبر مع مواضيع "واقع العنف" في الصفحات الأولى 71.06%، بينما استعمل بنسبة أكبر مع مواضيع "الموقف من العنف" في الصفحات الداخلية (56.51%).

* **بالنسبة لأسلوب التعليق:** اعتمدت الجريدة على هذا الأسلوب الصحفي بكثرة مع مواضيع "الموقف من العنف" منها مع مواضيع "أحداث العنف" سواء كان ذلك في الصفحات الأولى أو الداخلية بحيث سجّل (34.78% مقابل 15.78%) في الصفحات الأولى و(18.84% مقابل 11.29%) في الصفحات الداخلية.

* **بالنسبة لأسلوب الريبورتاج والتقرير الحي**: لوحظ غياب هاذين السلوبين في الصفحات الأولى مقارنة مع ظهورها في الصفحات الداخلية، عدا نسبة 10.52% للتقرير الحي بمواضيع "واقع العنف" بالصفحات الأولى، ونفس التفوق لهذه المواضيع بالصفحة الداخلية بنسبة (33.86% مقابل 5.78%) فقط لمواضيع "الموقف من العنف". كما استخدمت الجريدة أساليب أخرى كالمقالات والتصريحات والحوارات الصحفية، خصوصا بالصفحات الداخلية (18.84%) لمواضيع "الموقف من العنف) مقابل 12.90% لمواضيع "أحداث العنف". بينما لم تعتمد عليها كثيرا في الصفحات الأولى إلا بنسبة ضئيلة (2.63%) في مواضيع "واقع أحداث العنف".

* **بالنسبة للمضمون السلبي**: هناك فرق في مضمون الصفحات الأولى والصفحات الداخلية، فبالنسبة لمواضيع "أحداث العنف" نجد أن نسبة المضمون السلبي ارتفعت في الصفحات الداخلية 59.76% مقابل 53.24% في الصفحات الأولى، بينما انخفضت في مواضيع" الموقف من العنف" فمن (52.11%) بالصفحات الأولى إلى 48.56% في الصفحات الداخلية.

* **بالنسبة للمضمون الإيجابي**: كذلك هذا نستنتج فرقا واضحا في مضمون الصفحات الأولى عن مضمون الصفحات الداخلية فقد انخفض المضمون الإيجابي لمواضيع "أحداث العنف" في الصفحات الداخلية (40.23%) عنه في الصفحات الأولى (46.75°%)، في حين ارتفع هذا المضمون بالنسبة لمواضيع "الموقف من العنف" في الصفحات الداخلية (51.43%) عنه الصفحات الأولى (47.88%).

وخلصت الدراسة إلى:

إن الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر أسالت الكثير من الحبر على المستوى الوطني، القومي والدولي وكل في إطاره كان ينشد الموضوعية في الطرح الإعلامي لهذه الوقائع والأحداث. ولكننا نحتاج رغم كل ما قبل أن تميز ونفرق بين ممارسة المهنة الصعبة كما تسمى حيث "كان

الصحفيون مضطرين لمتابعة واجب الإعلام، فبالنسبة لهم الأمر يتعلق بمتابعة المهنة كواجب رغم كل شيء".[1]

ومن جهة أخرى نشير إلى الإعلام الذي مارس جماليات الرعب سواء على الشاشات أو على صفحات الجرائد خصوصًا في مرحلة "تصلعدت فيها أحداث العنف ما بين 1995 و 1998 وخصوصا نة 1997". ومن ثم بدأ الإعلام في كل مكان بالعالم يتحرك ويكتب حيث ظهرت كتب تعالج "الحرب القذرة La Sale guerre"[2] وآخرون اعتبروها حربا خفية على حد تعبير بن يمين ستورا[3] أما لويس مارتيناز فيصفها على أساس أنها حرب أهلية[4]. ويتساءل في كتابه " الحرب الأهلية في الجزائر" هل الوضع الذي تحياه الجزائر منذ 1992 يشكل حرب أهلية؟ ويعترف أن معايير تحديد وضع للحرب الأهلية غير دقيقة، ويستشهد من ثم بقول غاستون بوتول: Gaston Bouthoul في نمذجته للحروب "بأن الميزة الوحيدة لذلك هي الانتماء لدولة واحدة حيث ينشب الصراع"، الذي ينطوي على عدد هائل من حالات العنف حسب رأي مارتيناز حيث يعتبر على هذا الأساس أن وضع الجزائر منذ 1992 هو حقا وضع حرب أهلية.

هذا الصراع عايشته الصحافة ما بين الضمير المهني في تقديم إعلام موضوعي وما بين الخوف من الوقوع في فخ الاستثمار الإعلامي، فالعنف يتغذى على الإعلام وكلما بدأ بصورة مروعة أكثر، فإنه يحقق ضحايا أكبر أو كما يعبر عن ذلك عالم الاجتماع جون بودريا: Jean

[1] -Amina Azza-Bekkat, la représentation dans les journaux algériens francphhone de 1992 à nos jours, université de Blida, 2003, p 06. (wwww.google.com)

[2] -Ibid, p 02.

[3] -Benjamin stora, la guerre invisible , édition chihab, 2001.

[4]- لويس مارتيناز: الحرب الأهلية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن، منشورات مرسي، 1999، ص 09.

Baudrillard "الإرهاب بحاجة لوسائل الإعلام"[1] في كتابه " Transparence du mal, Galillée, 1990" ومن ثم يجب التذكير والإشارة إلى أن دور المستقبل أي القراء في مثل هذه العلاقة الاتصالية التي تتعرض إلى تشويش حسب رأي شانون وويفر مهم جدا. ويؤكد لازويل كذلك على دور المستقبل حين يعتبر العملية الاتصالية ككل متكامل من خلال العبارة الشهيرة" من؟ يقول ماذا؟ لمن؟كيف؟ وبأي تأثير؟ "أي أنه يعتبر دور المستقبل حين يتساءل لمن وجهت هه الرسالة الإعلامية؟ وكذلك ماكلوهان حين يعتبر أن الرسالة هي الوسيلة"، فكأن الصحافة تخاطب وتواجه تحديات المهنة وبالتالي حسب رأي ماكلوهان نستطيع القول أن الرسالة الموجهة للقراءة هي رسالة تعرضت لتشويش "حواجز وضغوطات قانونية وصعوبات وتحديات مهنية"، وبالتالي يقع على عائق المتلقى للرسالة الإعلامية دور كبير في قراءتها قراءة نقدية لفك شفراتها. إذ يضيف ماكلوهان أنه "ترتبط بدرجة حرارة الرسالة مشاركة الملتقى إذ عليه تأويل الرسالة وبالنتيجة أن يقدم لها عناصر الإخبار التي تنقصها."[2]

وفيما يتعلق بتجربة الجزائر فإضافة إلى المعاناة التي عايشتها، كان عليها أن تواجه الصورة المغلوطة بأن هذا الشعب "عنيف أصلاً"، حيث فرضت هذه الصورة على الصعيد العالمي وأثرت على المبادرات السياسية الوطنية للخروج من الأزمة.[3] ولكن كلودين شوليه تنتقد الأطروحات التي تعتبر بعض الثقافات حاملة للعنف ثقافيًا ووراثيا، وتقول بأنها تفتقر إلى البراهين وتنوه بدور العلوم الإنسانية بجميع فروعها التي فندت هذه المقاربة وكشفت عن خطئها. فهي تؤكد أيضا على

[1] -L'aurent Teslot, enqéte sur le terrorisme religieux, Revue de sciences Humaines, n°139, 2003 ; p52.

[2] – بيير جيرو، علم الإشارة، السيميولوجيا، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1988، ص 45.

[3] - Claudine chaulet, insaniyatop- cit, p11.

أن أصل الجزائريين كبربر عرب ليسوا من أصل عنيف، برغم أن العلاقات الاجتماعية اليومية يمكن أن توصف بأنها تحدي دائم.[1]

ويضيف لويس مارتيناز في هذا الإطار أن الإيمان بالعنف كوسيلة لجمع الثروات والسلطة ليس بميزة تسم جميع الجزائريين.[2] وهذا ما تراه كلودين شوليه كأسلوب علمي مدروس للخروج من حالة الغموض هذه من خلال التحقيق بالتجاوزات الفردية والغير المسؤولة ومتابعتها، حتى لا يزعزع الرأي العام الجزائري وصورة الجزائر في الخارج. وهنا يقع على عاتق الإعلام أن يقوم يتحمل مسؤولية الإعلام الموضوعي دون أن يكون مجالاً لاستثمار العنف.

ومن ثم فإن اعتماد الموضوعية وأساليب الإنتاج الأمثل للرسالة الإعلامية تفاديا للوقوع في فخ التأثير الإعلامي كان واضحا من خلال التناقض الموجود في مضمون المقالات حيث تم التركيز بالصفحات الأولى بالنسبة لأحداث العنف على أعلى نسبة للعبارات الإيجابية مقارنة بالسلبية في حين نجد العكس بالصفحات الداخلية. أما بالنسبة لمواضيع الموقف من العنف فقد كان المضمون أكثر سلبية بالصفحات الأولى منه بالصفحات الداخلية ولكن في نفس الوقت كان إبراز هذه المواضيع بالصفحة الأولى غير واضح. وهناك استنتاج لباحثة اجتماعية "جاي تاكمان Gaye Tuchman" من واقع دراستها الميدانية في مهنة الصحافة أن الموضوعية هي إحدى الطقوس الاستراتيجية التي يستخدمها العاملون في مجال الإخبار والصحافة للدفاع عن أنفسهم من مخاطر تجارتهم ومن الهجوم العنيف الذي قد يتعرضون له.[3]

[1] - claudine chaulet, la violence objet pour L'anthropologie, op- cit, p171.

[2]- لويس مارتيناز، مرجع سابق، ص 04.

[3]- قياطي حفيظة، مرجع سابق، ص ص 133- 134.

4-العنف اختراق الرياضة:

الأصل أن الرياضة تقوم كل المنافسة الإيجابية Instrrchive من أجل تحقيق هدف تربوي حضاري، وذلك وفق قواعد الترويح، التعارف، التواصل والتعاون، الساند...إلخ إن مسار التفاعل بني المشتركين في الرياضة تحدده قواعد...وهذه القواعد تشير إلى ما ينبغي أن يكون عليه السلوك داخل الملك، وهي تستبطن الروح الرياضة وأخلاقية اللعبة الرياضية.

ومع ذلك فإن الانحراف إلتصق بالرياضة...ولقد برزت اتجاهات نظرت إلى الرياضة نظرة قدحية باعتبارها ظاهرة إيديولوجية وهي انعكاس لمصالح جهة مقينة مهيمنة وضاغطة، وما للعنف الذي يصاحبها سوى تعبير عن الرفض لرموز الطبقة المسيطرة وقيمها واتجاهاتها...وتبرز في هذا السياق نظرية السيطرة التي تذهب إلى أن معطيات المحيط الاجتماعي والثقافي في مجتمع ما وزمن ما هي القادرة على توجيه الرياضة بما تحدّده من أهداف ووسائل لإنجاز الأهداف، وإذا حدث عدم توازن بين الأهداف والوسائل المتوفرة تحوّلت الرياضة إلى مسرح للعنف.[1]

في هذا الإطار، تحدو الإشارة إلى أن الرياضة الجزائرية لم تسلم من اختراقات العنف، ذلك رغم ما يتضمنه نسق للرياضة من نظم وفلسفات للأخلاق وقيم السلم والنظام والعدالة والاتصاف أو ما يعرف بالروح الرياضية....وما نتابعه اليوم من أخبار ومشاهد عن العنف الرياضي وبالأقصى في ملاعب كرة القدم إلاّ صورة من صور تغلغل العنف في الحسد الاجتماعي...إن حمى كرة القدم اليوم قد انتشر عدواها بسرعة جاعلة من كل فرد مشجعا بالقوّة، إلى درجة أنها أصبحت تمارس في السياق نفسه مع الحاجات الأساسية كالأكل والشرب والنوم، وباتت تصنع الحياة اليومية حتى أضحت للبعض كابوسا والبعض الآخر لا يلدّد طعم الحياة إلاّ في إطارها...

[1]-أمين الخولي: الوجه الآخر للرياضة، القاهرة، دار الفقر العربي ، 1992، ص 127.

وتفيد نتائج دراسة ميدانية حول ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم الجزائرية أن :[1]

-عامل "النوز بأي ثمن" كرّس ثقافة المنافسة غير الشريفة من القاموس الرياضي وألفى ثقافة الروح الرياضية: ولهذا المفهوم أصبحت الرياضة مثيرة للعداء والشحناء والكراهية، ليس فقط بين اللاعبين لكن أيضا بني الجمهور الشاهد، وعند حدّ يتجاوز المعقول يتطوّر "القصّب الجماهير" ويؤدّي إلى مستويات من العنف...إن موضوع المنافسة هو الفوز بأي ثمن لتحقيق السيطرة على الآخر بل ومحاولة إلغاءه وتحقيق شعار "البطل". إن مفهوم البطل في تمثلاته الاجتماعية يركن في النفس البشرية ويرتبط بالقوّة والمخاطرة، وهذه النزعة للتنويح بتاج البطل تكون منطلقات للعنف. فمن خلال كرة القدم يمكن إتباع الخيال من صورته المتوهّمة...إن اختلافات كل مستوى الثقافات الفرعية في المجتمع الجزائري من منطقة إلى أخرى، بسببها قد تندلع حربا بسبب مبارة في كرة القدم. وينمو توقع حدوث العنف وأعمال الشعب حين يزداد شعور الجماعة الرياضية يتميّزها عن غيرها من الجماعات في الثقافة والأصلّ، فتزداد معه الرغبة في تأكيد الهوية المحلية وتميّزها من خلال ما تحققه من فوز.

-مشود الجماهير تشكّل كأننا يخضع للانفعالات، وهي تقسّم فوق ذلك بالتعصب وسرعة التقلب وانعدام المسؤولية...ولذلك نجد المبارات في الملاعب الجزائرية تنتهي بالعنف وتتخلّلها أحداث الشعب الذي كثيرًا ما أنتهت بالتدمير والتخريب والاعتداءات الجسدية المفضية إلى القتل..

-جميع الأطراف الفاعلة في رياضة كرة القدم مسئولة عن أعمال العنف التي تشهدها الملاعب.. والأسباب التي تدفع هؤلاء تتعلّق بفكرة خاطئة تتمثل في "الفوز بأي ثمنّ وهي الفكرة التي أصبحت تحكم منطق الرياضة في بطولات كرة القدم.

[1]- مصطفاوي خالد: مقاربة أنتروبولوجية حول ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم الجزائرية، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في الأنتروبولوجيا، جامعة تلمسان، قسم الثقافة الشعبية، 2005، 2006، ص ص 2006.

-المصطلحات المتداولة في الصحافة الرياضية تدل على معنى المقاومة: إن دراسة وتحليل...

إن دراسة وتحليل الطريقة التي يعبر عنها لسانيا في التعليق على مباريات كرة القدم وكتابات الصحافة الرياضية المحلية تكشف عن ذلك السجل الحافل بالصفات والأسماء التي تحيل في دلالتها على العنف. باللغة المستخدمة تميل لأن تكون لغة عنيفة لما تملكه من قدرة وما تمارسه من سحر على انفعالات الجماهير وعواطفهم، والهدف من ذلك قد يكون البحث عن الإثارة والتشويق، إلا أن اللغة قد تتحول إلى وسيلة للتنموية والتضليل بدل وظيفة التبليغ.

أولا: الإجراءات المنهجية

1-منهج الدراسة:

يمكن تصنيف هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، ولذلك تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي للأشخاص المتورّطين في جرائم عنف وكانوا محلّ متابعة قضائية. وفي هذا الإطار تمت بمراجعة كل الملفات الموجودة كل مستوى مكاتب المحامات لولاية تلمسان.. وقد سمحت لي طريقة المسح الاجتماعي في جمع البيانات والمعطيات الكافية لتحقيق أهداف الدراسة تماشيا مع أبعاد الإشكالية المطروحة.

إن الدراسة العالية باستخدامها طريقة المسح الاجتماعي، فإنّها صاحبها يحاول الإصابة عن بعض التساؤلات التي لها علاقة بالباعث من ممارسة العنف وعلاقة ذلك بحياة الأشخاص المتورّطين..إن هذه الطريقة هي التي نتسنى إلى اعتماد الإحصاء الوصفي باستخدام الطرق المبسّطة التي استعملها "لازار" وفسّرها آخرون[1]، وتعتمد هذه الطريقة في أساسها على المتغيرات الرئيسية لمشكلة الدراسة انطلاقا من المتغير المتغيّر (العوامل التي تغذي الباعث) والمتغير التابع (الفعل العنيف المعاقب عليه بالقانون)، فضلا عن الخصائص الشخصية والتي تعكس أثرها على ممارسة العنف. ويتمثل الأساس الموضوعي لهذه الطريقة والتي يطلق عليها بعض الباحثين بالتحليل المتعدّد الأبعاد أو المتغيرات[2]، يطلق عليها بعض الباحثين بالتحليل المتعدّد الأبعاد أو المتغيرات، في اكتشاف العلاقة الموجودة في مختلف المتغيرات، وتترجم هذه العلاقة من خلال النسب المئوية[3]

[1] -P-Lazarsfeld et Boudon : L'analyse empirique de la causalité.

[2]- نقلا عن: بوشنفاي موزيان: في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، ط1، 1988، ص62.

[3]- بوشنفاتى بوزيان، المرجع السابق، ص63.

2-مجتمع الدراسة:

المجتمع العام للدراسة هو الغرب الجزائري، وخصوصا مناطق تلمسان، عين تموشنت...واقتصر على مكاتب محاماة متواجدة على مستوى المجالس القضائية لهذه المدن، لعدّة اعتبارات، أهمّها: البعد الجغرافي ومحاولة التقرّب من الموضوعية في التمثيل، التسهيلات في إنجاز الدراسة، تناسب العينات المختارة مع أهداف الدراسة....إلخ. إن كل الأشخاص المتورّطين في قضايا العنف من الذكور الجزائر في تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و45 سنة، يقيمون في مناطق حضرية، شبه حضرية وريفية بالغرب الجزائري، ويبلغ حجم الدراسة 320 شخصا تمّت مراجعة ملفاتهم جميعا (الملف الشخصي، قرارات الإحالة، الحكم القضائي الصادر المحكمة، مقابلات شخصية...)

3-خطوات الدراسة:

تضمّنت الدراسة الحالية الخطوات التالية:

*الإطلاع على التراث النظري الذي يتناول بالبحث والتحليل العنف بكل أبعاده: أصوله، تطوّره، عوامله، مظاهرة في ظل الثقافة المعاصرة، جرائم العنف، السياسات المنتهجة للحدّ من العنف...إلخ، و لم أتوصل إلى دراسات أنثروبولوجية أو سوسيو أنثروبولوجية تناولت بالبحث الميداني هذا الموضوع، باستثناء مؤلفات عامّة تناولت الضارة في إطارها العام، ومنها:[1]

[1]-للتوسّع راجع:

-على سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري. من أجل مقاربة سوسيولوجية- جامعة باجي مختار، معبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، 2006

-ابراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2004.

-على بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية- الاجتماعية على الشباب- دراسة ميدانية مقارنة- الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية

- إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية

-التهميش والعنف الحضري.

-الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية- الاجتماعية على الشباب- دراسة ميدانية مقارنة.

- Slimane Mdhar : La Violence

*الإطلاع على الملفات الموجودة على مستوى مكاتب محاماة بكل من تلمسان، وعين تموشنت.

*زيارة بعد نزلاء السجون المتابعين في قضايا جرائم العنف...وهؤلاء تمت لزيارتهم في إطار المهنة التي أشغلها كمحام، وقد تكلّفت بالدفاع عنهم...

*لقاء بعض الأشخاص خارج الأسوار، وهم يعيشون في حياتهم العادية

وقد تمت اللقاءات بمساعدة زملاء في مهنة المحاماة وبفضل المعلومات التي توصلت إلى جمعها سواء عن طريق العلاقة التي كانت تربطني بأشخاص تورّطوا في جرائم عنف (تولّيت الدفاع عنهم أمام الجهات القضائية كوفي أشغل مهنة المحاماة منذ 2005)، أو نتيجة المساعدة التي تلقيتها من الزملاء في مهنة المحاماة بوضعهم تحت تصرّفي ملفات لأشخاص ارتبكوا جرائم عنف، واستقرّ رأيي على أن الظاهرة تزايدت بحدّة في المجتمع الجزائري، خاصّة بداية من العقد الأخير من القرن العشرين، والظاهرة تطوّرت وانعكست كل أفعال إجرامية أخرى في الوقت الحالي ومنها المخدّرات، التهريب، الفساد، الرشوة، العقل...إلخ.

هذا وقد سمحت لي هذه الخطوات الأوّلية بـــــــــــــــ:

-الحصول على معلومات وبيانات قمت بتوظيفها في البحث

-تحديد الصفات الشخصية للأشخاص المتورّطين في قضايا العنف من خلال الإطلاع كل ملفات الدفاع.

-إجراء حوارات حرّة ومعمّقة مع العديد من الأطراف حول الموضوع (الأولياء، القضاة، مصالح الشرطة، المجتمع المدني، محامي، أساتذة جامعيين،...إلخ).

-تحديد إشكالية البحث والإلمام بأبعادها.

-بناء استمارة بحث أولية تمّت مناقشتها مع الأستاذ المشرف وعدّة جهات متخصصة، وتمّت مراجعتها لعدّة مرّات إلاّ أن صارت جاهزة للتطبيق في الدراسة الأساسية.

4-فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في صياغة الفرضية على البيانات والمعلومات التي جمعها من خلال خطوات طبّقت في الفترة الأولى (الدراسة الاستطلاعية) والمذكورة سابقا...وقد استقرّ رأيي أن ظاهرة العنف تزداد ضراوة في المجتمع الجزائري، إن تبيّن أن أشخاصا تورّطوا في قضايا عنف تفوق في جسامها وخطورتها التصور المعقول (القتل مع التنكيل ورمي الجثة في الأماكن القدرة).

وعليه فإن الفرضية تكون كالتالي:

إن جرائم العنف تعكس في أبعادها الهوّة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي ارتبطت بالمجتمع الجزائري بداية من العقد الأخير للقرن العشرين. وبالتالي فإن هذه الهوّة كانت عاملا في تكوين الباعث إلى ارتكاب أفعال عنف، هذا الباعث تطّور في الوقت المعاصر واقترن بجرائم المخدّرات، والتهريب، والقتل والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية والرشوة والفساد...وكل هذه الممارسات أعمالا إجرامية عنيفة في طبيعتها ومضمونها.

5-عيّنة الدراسة:

تتكوّن عيّنة الدراسة من 320 شخص من الذكور الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 45سنة، والذين ارتكبوا جرائم عنف يعاقب عليها قانون العقوبات الجزائري. إذ أن الدراسة تهدف إلى تشخيص الباعث من العنف الإجرامي المرتكب من قبل هذه العيّنة...وبالتالي فإن العيّنة المنتجات تعتبر عيّنة عمدية تتوفر فيها شرطين أساسيين:

أ-العمر من 18 سنة إلى 45 سنة (والبنية العمرية الممتدة من 18 إلى 25 لها ما يبرّرها من جهة الفعل العنيف خلال هذه الفترة العمرية).

ب-العنف الإجرامي، فعل معاقب عليه بقانون العقوبات الجزائري..

وقد حرصت على اختيار مناطق من الغرب الجزائري، خصوصا تلمسان وعين تموشنت في إطار مفهوم الباعث إلى العنف..وانتقيت هذه العيّنة من دراسة ملفات قضائية موجودة لدى مكاتب محاماة في هذه المناطق.

والجدول التالي يوضح وصف العينة من حيث بعد المناطق:

الغرب الجزائري المنطقة	العدد	النسبة%
تلمسان	182	
عين تموشنت	138	
المجموع	320	

ويلاحظ أن عيّنة منطقة تلمسان أكثر من عيّنة سيدي بلعباس وعين تموشنت وهذا يرجع التسهيلات في التواصل مع المكاتب والعيّنة المدروسة، وقد حرصت كل انتقاء العيّنات التي تقطن في الأحياء الساخنة التي تشتعل بأحداث العنف.

6-أدوات جمع البيانات:

تمثلت في:

1-الاستبيان: تضمنّت استمارة الاستبيان عدّة محاور شملت أسئلة حول:

-الخصائص الأساسية الشخصية: العمر، مكان الميلاد، الحالة الزواجية، الحالة العملية وطبيعة العمل، الدخل الشهري...إلخ.

-السكن والوضع الاقتصادي.

-المنطقة السكنية.

-العنف والجريمة.

-الظروف الاجتماعية والسياسية.

اشتملت استمارة الاستبيان كل أسئلة تدور حول الباعث من العنف.

ولتحقيق ذلك كانت أسئلة الاستبيان مطروحة بدقة لتحقيق تلك الأهداف. ونظرا الفترة مؤشرات الباعث، فقد تم استبعاد بعض الأسئلة التفصيلية في استمارة الاستبيان حتى لا يكون كبر حجمها سببا في نفور المبحوثين منها أو التصريح بإجابات لا تعبّر عن اتجاهاتهم الحقيقية..

في هذا الإطار يرى "بروتر" أن التوصل إلى المعلومات الدقيقة من خلال صحيفة الاستبيان يقتضى أن يكون القائم بالبحث على علاقة أو دراية بمجتمع الدراسة وأن تكون الأسئلة مصاغة بطريقة سهلة تجعل المبحوث يقدّم إجابات واضحة وحقيقية[1].

وقد توفرت هذه الشروط في الدراسة الحالية، إذ اعتمدت على مساهمة زملاء في مهنة المحاماة في جمع البيانات والإجابات الصحيحة، فضلا على أنني أنا شخصيا كنت على علاقة بأشخاص تورّطوا في قضايا عنف وقد توّليت الدفاع عنهم (بصفتي محام) أمام الجهات القضائية، دون أن أهمل عامل التدريسي (أشتغل أستاذ جامعي) وقد وظفت عدداً من الطلبة في إطار التكوين لجمع المعلومات البيانات من الميدان...ومما لا شك فيه أن مثل هذه الدعائم التي يوظفها الباحث تعتبر من العوامل الأساسية في نجاح الدراسة الأنتروبولوجية

قمت بعد ذلك بتجريب استمارة الاستبيان على عيّنة من الأشخاص من تلك المناطق عددها 20 مفردة، وثم صياغتها بصفة نهائية. تم تحكيمها عن جانب أربعة أساتذة متخصصة في الدراسات الأنتروبولوجية والقانون والبحوث الميدانية، واستغرقت هذه العملية ما يقرب من أربعة أشهر، حتى أصبحت الاستمارة جاهزة للنزول بها إلى الميدان بصفة نهائية.

2-المقابلة الميدانية:

اعتمدت على أداة إضافية للمساعدة في تحليل البيانات بطريقة كيفية، وهي المقابلة... وأجريت المقابلات تصورة فردية خاصة مع الأشخاص الذين توليت الدفاع عنهم(وفئة أخرى رتبت اللقاءات معهم في مكاتب المحاماة لكن وهذا بمساعدة زملاء المهنة.

[1]- نقلا عن عواد معروف: أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987، ص99).

(اللقاءات شملت حوالي 40 شخصا بصورة فردية) وقد كانت هذه المقابلات وفقا لرؤية أنتروبولوجية ترتكز على الرغبة في التعمق في بعض النواحي الوراثية والشخصية والسياسية والمجتمعية للباعث من ممارسة العنف، ودور مؤسسات المجتمع (الرسمية وغير الرسمية) في الحدّ من العنف، وذلك بالرغم من أنني كنت أقرب من التصوّر الخاص باستخدام أداة المناقشة الجماعية الثورية، ولكن حرج بعض المبحوثين وتحقيقا للخصوصية في الآراء، فضلت استبعاد هذه الأداة، بعد محاولة تجريبية مع عيّنة من الأشخاص الذين تولّيت الدفاع عنهم، وقمت باستخدام أداة المقابلات الفردية شبه المعننة لتحليل استجابات المبحوثين والتعمّق شأن بعض قضايا محاور الدراسة والتي تخص الحياة الشخصية والسياسية...

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية

أ-الجوانب الشخصية والأسرية:

1-العمر الزمني:

يتضح من الرجوع إلى البيانات الميدانية أن النسبة العالية من العيّنة المستجوبة، كانت في المدى العمري 18 سنة- 25 سنة بنسبة % من المجموع، وتليها العيّنة البالغة في العمر من 26-31 سنة بنسبة % من مجموع المستجوبين..فمرحلة الشباب يصحبها عادة اضطراب في الميول الفردية والعاطفية وعدم الثبات في الاتجاهات النفسية، وضعف في القدرة على ضبط النفسي..ودلّت الإحصاءات على أن معظم الأفعال الجازمة تقع في المرحلة العمرية ما بين 18 و30سنة، وتغلب في هذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهوّر[1]، وقد تبين أن هذه الفترة العمرية هي النسبة المتكرّرة في إحصاءات أعمار الجانبي في العديد من الدراسات الجنائية.

[1]- رمسي بهنام: المجرم تكوينا وتقويما، مصر، دار المعارف، الإسكندرية، ب، ت، ص135.

ومن تم يتعيّن القول أن هذه الفترة العمرية من 18 إلى 31 سنة (نسبة فردًا من مجموع 320 المستجوبين بنسبة %) هي مرحلة حرجة، موقظة لاستعداد إجرامي كامن أصلا في تكوين الفرد[1]، ولذلك يجب الاهتمام والرعاية بالشباب خلال هذه الفترة..

2- المستوى التعليمي:

يتضح من الرجوع إلى البيانات المتحصل عليها في الميدان، أن هناك 150 فردًا من العيّنة المستجوبة يمثلون نسبة 46.9% من مجموع المجيبين، كان مستواهم التعليمي دون المرحلة المتوسطة..

ويبدو أن النسبة كبيرة (وإن كانت غير دالّة إحصائيا بالنسبة للدراسة، لم تتجاوز 50%) بالنظر إلى الجهود التي بدلت من أجل ديمقراطية وحرّية التعليم في الجزائر.. وقد أكّدت العديد من الدراسات انخفاض المستوى التعليمي لدى الأفراد الذين يرتكبون جرائم العنف[2] وإذ كان التعليم يوسع المدارك العقلية، فإن التربية الخلقية تزيّن القلب وتكوّن الطبع، ومن أجل هذا فإن المؤسسات الاجتماعية والثقافية في الجزائر مطالبة بأن لا تلتقي بتلقي العلم فحسب، بل كذلك إلى بذل الجهود دون ملل في غرس الأخلاق. لقد قال Mirabeau في الجمعية التأسيسية للدستور الفرنسي بقوله:" لا خلق بدون علم". وعليه كيف يتأتى في رجوع التراب الوطني صاحبه ازدياد في عدم الجرائم وأن النفقات التي تصرفها الدولة في سبيل التعليم لم تأت الثمار الخلقية المرجوة منها؟ المدرسة اهمّت بإعادة إنتاج العنف بل أتّهمت خلال العقد الأخير من القرن العشرين بأنها كوّنت الإرهابيين؟

---

[1]- صالح عن إبراهيم من عبد اللّطيف الصنيع: التدني علاج الجريمة، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص204.

3- رمسي بمنام: المجرم تكوينا وتقويما، مرجع سابق، ص 135.

[2]- للتوسع أنظر:

-عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثالثة، ص325.

الواقع أن المدرسة ليست هي المؤسسة الوحيدة التي تمحو الجريمة من المجتمع، والدليل عل ذلك أنه لما أصبح التعليم إجباريا، أصبح من الممكن لأولئك المطبوعين على الميل الإجرامي، استثمار الثقافة العلمية التي اكتسبوها في تطوير أساليب أفعالهم الإجرامية...ولذلك يجب التأكيد على التربية الخلقية، إذ أن العلم بدون أخلاق يمدّ صاحبه بأسرع الوسائل الفنية تنفيذًا للجرائم. ولعل "روسو" محق في قوله:" أيّها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنعا حين حجبت عنكم العلم بأسرارها على نحو ما تفعله الأم إذ تبدّد سلاحا ضارًا وقع في يد ابنها. فأسرارها شرور أرادت أن تحفظكم من أذاها ومن أكبر أفعالها عليكم العقاب الذي تنزله بكم كلما أصبتم من العلم حظا، فالناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فسادًا"[1]

أليس العولمة المتوحّشة هي السبب في أساليب الإجرام العصرية؟ أليس تقدم العلم هو السبب في امتلاك إسرائيل للأسلحة الفتاكة وتسخيرها لقتل الأبرياء في فلسطين وتخريب مملكاتهم؟

لا يمكن على الإطلاق نكران أهل فضل العلم ولكن يجب أن نذكر ما قاله العام الإيطالي Flesh:" أيّها الناس إنكم أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى أهل العلم"

3-الاسم المستعار:

تفيد البيانات الميدانية أن 63.02% من العيّنة المستجوبة تحمل أسماء مستعارة...والاسم المستعار يمثل ثقافة هامشية منحرفة عن الدين والقانون، وهي تأخذ صفات مختلفة ترتبط عادة شخصيات شريرة أو فاسدة لعبت أدورًا مختلفة في أفلام سينمائية المتعلّقة بالرعب والعنف والجنس. وتعكس هذه التنبيه الطابع الإجرامي الذي يميّز السلوك العنيف لدى هؤلاء الأشخاص، إذ أن للاسم المستعار تأثير واضح على ممارسة العنف واكتساب الشهرة من خلال ترسيب الضحايا وإظهار القوّة على المغامرة والتحدي.

[1]- رميس بهام: المجرم تكوينا وتقويما، مرجع سابق، ص161.

4-التسوّل:

تفيد نتائج الدراسة الميدانية أن 59.07% من الأفراد المستجوبين مارسوا التسوّل لسبب أو لآخر (ظروف خاصّة من أجل اقتناء المخدّر مثلا) والتسوّل ظاهرة اجتماعية مأساوية، وترتبط بالخطورة الإجرامية وتسليط العقوبة، ويتوافر في الفعل الخطورة الإجرامية إذا كان المتسوّل في حالة يسر وقادر على الكسب المشروع ويستند فعل التسوّل خطورة إذا اقترن بممارسة العنف أو التشرّد...إلخ[1].

ويتبين من المقابلات ودراسة الملفات القضائية أن هؤلاء الأشخاص تعلموا استخدام حيل وأساليب غير سوية مقترنة بالعنف في كثير من الأحيان أثناء ممارسة الظاهرة. وتفيد الملاحظات الميدانية أن العديد من هؤلاء الأشخاص تعلّموا ممارسة الظاهرة في صباهم وفي كثير من الأحيان بإيعاز من الأهل والأقارب[2]. في هذا السياق يشير دراسة محمد رمضان حول إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري أن الأطفال المتورّطين في قضايا إجرامية اكتسبوا حيل من التعوّد على ممارسة ظاهرة التسوّل، وساعدهم في ذلك:

*بقاء الأحداث يوميا تائهين في الشوارع بدون مراقبة ولا متباينة وعرضه لكل التيارات الجارفة.

*تسهيل الأولياء المأمورية لأطفالهم بحثهم على ممارسة الظاهرة كونها أضمت مهنة مفيدة في الوقت الحاصر للكسب السهل والرزق الوفير، فضلا على أنها تعبّر عن شطارة الأولاد في توفير المال.

---

[1]-رمسي يمنام: النظرية العامة للمجرم والجزاء، مرجع سابق، ص51.

[2]- تنص المادة 195 من قانون العقوبات الجزائري على أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى ستّة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسوّل في أي مكان كان وذلك رغم وجود وسائل العيش لديه أو بإمكانه الحصول عليها بالعمل أو بأي طريقة مشروعة أخرى.

و تنص المادّة 196 منه على كل أنه يعدّ متشردًا أو يعاقب بالحبس من شهر إلى ستّة أشهر كل من ليس له محل إقامة ولا وسائل عيش ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل ويكون قد عجز عن إثبات أنه قدم طلبا للعمل أو يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه.

*تعلم الأحداث أساليب الكذب والاحتيال وإتقان أساليب التظاهر بالفقر كارتداء أثواب رثّة واستعمال الكلمات الفردية المؤثرة فضلا عن الدعاء والرجاء.

5-خطورة الفعل العنيف المرتكب:

يلاحظ من نتائج الدراسة أن 62.9% ارتكبوا أفعالا عنيفة اتسعت مداها إلى أفعال إجرامية شملت:

*جرائم ضد المشكلات كالسرقة والحريق العمر.

*جرائم ضدّ الأفراد ومنها القتل والحرج والضرب.

*جرائم ضدّ النظام العام ومنها التخريب بالخصوص.

*جرائم ضدّ الأسرة: الاعتداء كل الأصول والفروع.

*جرائم ضدّ الدين: الاعتداء كل أماكن العبادة.

*الجرائم المضرّة بالأفراد مباشرة.

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة والمفاجئة والأزمات المتلاحقة عنصر أساسي في تنوع جرائم العنف، وما يدل عل ذلك ارتكاب مثل هذه الأفعال بغرض الانتقام واستعمال العنف واستخدام أساليب إجرامية دخيلة على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى وجود عصابات منظمة تختفي وراء هؤلاء الضحايا المجرمين في تنفيذ جرائم المخدّرات والتهريب والجرائم الأخلاقية[1].

[1]- محمد رمضان، مرجع سابق، ص227.

في هذا السياق تفيد نتائج الدراسة الميدانية أن 74.03% من العيّنة المستجوبة ارتكبت الفعل العنيف لدافع:

*الفقر والاحتياج (أفعال مقرونة عادة بالسرقة).

*الانتقام

*اللّذة في إلحاق الضرر بالغير.

*التخلّص من قيود نفسية.

إن الغاية المنشودة من ارتكاب الفعل العنيف المقترن بالجريمة، حالة نفسية مجرّدة تدفع وتحفّز الفاعل كل السلوك الإجرامي، وهي لذلك تختلف عن الأحوال الانفعالية والعاطفية، ومن ذلك، الغرور والأنانية والانقباض النفسي، وهي حالات مشوبة بالخلل النفسي المفضي إلى الجريمة[1]. وتبقى بواعث الفعل من الأمارات الكاشفة عن الخطورة الإجرامية، لذلك فإن القاضي يهتم بالبحث في طبيعة الباعث من الفعل المرتكب[2].

6-الحالة النفسية للفاعل:

أن 75% من الأشخاص المستجوبين غير نادميني كل أفعال العنف التي ارتكبوها، وقد تبين من المقابلات الميدانية ومن مراجعة الملفات القضائية أن هذه الفئة:

-اعتادت كل ممارسة العنف وكل إنكار الأفعال المنسوبة إليهم أمام الجهات القضائية الرسمية.

[1]- رمسي بمنام: الكفاح ضدّ الإجرام، المرجع السابق، ص07.

[2]- القاعدة أن القصد الجنائي يتوافر متى وجد الخطأ الجزائي، ومن هنا لا يمكن إقرار أي دافع لتبرير الجريمة المرتكبة حتى ولو كان الدافع مشروعا.

إلا أن الانتقال من النزعة الفردية التي كانت سائدة في بداية القرن 19 وتطبيق مبدأ شخصية العقوبة، من العوامل التي عجّلت بوضع معيار الدافع أو الباعث من الجريمة وممارسة القاضي لسلطته فيما يخص تقرير الظروف المخففة.

-ترى بأن هذا الأسلوب يظل ناجعا لاسترداد الحق وتأكيد الذات (البعض يفتخر بأفعاله ويصوّر بطولاته في ارتكاب الفعل مع سرد قصص وحكايات...) وتؤكدّ على

-براءها من الأفعال المنسوبة إليها، لأن المجتمع يسلّط عليها الظلم ويستفزّها

والواقع أنه كلما كان الفاعل نادما على فعله، هادئا في سلوكه، غير مبال بالضرر الذي ألحقه بنفسه وبغيره، غير مكترث بلوم الناس، بتنفيذ أفعاله الإجرامية، فخور بسرد وقائعها، منشغلا بإعادة ارتكاب أفعال مماثلة مستقبلا...إلخ[1]، كانت حالته النفسية على درجة متقدّمة من الخطورة الإجرامية.

7-العادات السلوكية السيئة:

تشير البيانات الميدانية أنّ:

-73.77% من العينة المستجوبة يستهلكون التدخين. وتفيد الملاحظات الميدانية والملفات الخبرة القضائية أن هؤلاء يعانون من أمراض مختلفة (الصداع، الحنجرة، القلب، الأعصاب...إلخ).

-56.66% اعترفوا بتعاطيهم للمخدّرات (وهناك من تورّط حتى في تسويتها).

-69.63% اعترفوا بأنهم كانوا من متناولي الخمر.

يخلص من هذه النتائج التي تعتبر دالة إحصائيا أنّ:

*العادات السلوكية السيئة (الإفراط في التدخين، المخدّرات، الخمر) تعتبر عاملا رئيسا في ارتكاب العنف وجرائم العنف.

[1]- رمسي بمنام، الكفاح ضدّ الإجرام، مرجع سابق، ص74.

*هذه العادات يكتسبها الشخص عادة في مرحلة الطفولة،حيث تنشأ لدى الطفل ثقافة سلوكية هامشية بناء على تصوّرات خاطئة، تأتي من التقليد الأعمى والاضطراب في التفكير والاتجاهات، فسياق معها الطفل ليصبح منا كل هذه العادات.

*تفشى هذه العادات السلبية تبيّن على أنّ هناك مشكلة أخلاقية في المجتمع الجزائري والتي تدفعه إلى الانحطاط والتقهقر.

*ممارسة هذه العادات تدفع إلى الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية، وهي الأمراض التي تكون عاملا من العوامل المفضية إلى ممارسة العنف وجرائم العنف. فقد بينت الدراسات أن بعض الأشخاص يشعرون بالارتياح والراحة بتناول المخدّرات مثلا وارتكاب الجرائم خاصّة تلك المتعلّقة بالعنف والجنس[1].

*الإفراط في ممارسة هذه العادات السيئة تؤدي إلى الوقوع في قبضة التنظيمات الإجرامية المنظمة والجماعات الهامشية التي تفرض كل أعضائها ممارسة الثقافة الهامشية. في هذا السياق يذكر "Becker" أن الجماعات الهامشية تؤسّ للانحراف وتضع قواعد ملزمة للأفراد، المنطويين تحت لواءها، وتعتبر كل من ينحرف عن هذه الثقافة، عضوا جانحا يجب معاقبته. وهو ما يلاحظ لدى الجماعات الإرهابية التي تقوم بتصفية الأعضاء الذين يخرجون عن المسار الإجرامي المحدّد.

[1] -Sib Ahmed Lamsouri : Droque, Adolescence et milieu Scolaire, Imprimerie Hidaya, Maroc, 1995, PP 185- 186.

ب- العوامل الطبيعية:

1- المناخ:

تفيد البيانات الميدانية أن نسبة 62.9% من العيّنة المستجوبة ارتكبت الفعل الإجرامي العنيف خلال موسم الحرّ و 31.3% أرتكبوا أفعالهم خلال أيام الربيع.

وعلاقة المناخ بالفعل الإجرامي أيّدته ملاحظة الباحثين مثل Duetelet و Guerry وإحصاءات الدراسات الحنائية والهيئات القضائية... فالجوّ الحارّ، يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية الشخص فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مختلّة التوازن، ولذا تغلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص ومحاولات الانتحار، ذلك أن الحرارة الشديدة تضعف قدرة الأعصاب على المقاومة، مع مضاعفة قوّة للانفعال والعاطفة. وتكون أيام الربيع ضبط نفسه، ولذلك تغلب في الربيع أيضا جرائم الاعتداء على الأشخاص، وتقع خلاله عادة الثورات الشعبية[1] (الربيع العربي من تونس). وبالتالي يمكن الكلام عن جرائم العنف والاعتداء على الأشخاص في الربيع والصيف.

2- الغذاء:

تفيد المقابلات الميدانية أن 36.9% من مجموع المستجوبين.

ما يعادل 118 فردًا، غير مهتمين بنظام توازن في التغذية والكل، وتبيّن أن هؤلاء يقصدون يوميا مطاعم شعبية تقدّم سندويشات غير حتمية وبأثمان زهيدة، بل أن البعض من هؤلاء كثيرًا ما لجأوا إلى التسوّل والسرقة من أجل لقمة غذاء.

[1]- رمسي بمنام، المحرم تكوينا وتقويما، مرجع سابق، ص ص 145- 146.

وبالتالي يمكن الكلام عن تأثير الغذاء المتناول في وظائف الأعضاء وفي الاتزان الانفعالي.

والملاحظ أن النظام الغذائي الحديث أصبح أكثر تطرفا، يعتمد بشكل أساسي كل الوجبة الباردة وكل السندويشات التي نتناولها في الأماكن العامة.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه منذ الخمسينات والستينات أصبحت للأطعمة السريعة ثقافة في الحياة اليومية. لقد غزت مطاعم "ماكد ونالدز" و "البيز" جميع المجتمعات الإنسانية.

وقد خصصت الدول الغربية ميزانيات ضخمة للدعاية، يهدف الترويح لهذا الأسلوب في التغذية. وفي شهادة لها عام 1977 أمام لجنة الانتخاب التابعة لمجلس للشيوخ حول التغذية والاحتياجات الإنسانية، أشارت الدكتورة "كارولين براون"، مديرة الأطفال المعوقين في كاليفورنيا، أسلوبا للحياة[1]. إن الاهتمام أصبح أمرًا أساسيًا بتأثير الطعام على الصّحة العقلية وسلوك الغرب. وقد بيّنت أحد الأبحاث المنشورة بعنوان:"هل يمكن أن تحوّلك الشكولاته إلى مجرم "أهميّة العلاقة من الطعام والجريمة وما تشرعيه من انتباه القانونين والتنظيمات الجمعوية المتخصصة في ثقافة الاستهلاك

إن الأمراض الاجتماعية، تعود في أساسها، إلى النظام الغذائي وطريقة العيش، ولذلك يجب الاهتمام لهذا النظام، والعمل على المادة توجيه النظرة للحياة، ولعل هذه الطريقة تكون أنفع في حلّ أعتد المشاكل الاجتماعية في عصرنا: السلوك العنفي والمدمّر وجنوح الأحداث وإدمان المخدرات والكحول والأمراض العقلية.[2]

[1]- يوسف السر: الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2003، ص29.

[2]- للتوسع راجع:

يوسف البدر: الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء. هل ما نأكله يجعلنا مجرمين أم صالحين؟ مرجع سابق، 284 صفحة

3-المسكن:

تفيد نتائج الدراسة الميدانية أن الواقع السكني لنسبة 61.87% من المجموع يتميّز بأنّه بئيس للغاية تتجلى مظاهره فيما يأتي:

-الإقامة في أحياء غير مستوفاة لشروط التخطيط العمراني السليم، وهذا الوضع يعكس بقوة ثقافة العنف التي يتميّز بها هؤلاء الأشخاص المتورّطون في قضايا العنف[1]

-الاختناق السكني: تكدّس أفراد الأسرة الواحدة في غرفة واحدة لا تتجاوز مساحتها 12م^2 في أحسن الأحوال.

-الإقامة في سكان قديمة ومتراكمة والأكواخ القصديرية، بعد الانتقال من الموطن الأصلي إلى أماكن إقامة أخرى: وقد أكدّت الأبحاث أهميّة التحرّك الجغرافي كمظهر من مظاهر التغير الاجتماعي في تكوين السلوك العنيف، وتبيّن أن أهمّ الآثار السيئة لهذا التنقل تكمن في المشاكل الخاصة بالتكيّف مع الحياة الجديدة والسكن، العمل، التمدرس بالنسبة للأطفال، بالإضافة إلى ذلك لوحظ أن الأشخاص الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وخاصة في الظروف

[1]- الملاحظ أن الدولة الجزائرية أعطت غداة الاستقلال الأفضلية للجوانب الاقتصادية في المشروع التنموي..وكنتيجة الإهمال مقوّمات التخطيط العمراني الحضاري الأصل، ظهرت العديد من الثغرات التي أربكت عملية التنمية ذاتها وأثرت تأثيرًا كبيرًا على تماسك في المجتمع، ولعل من أهم الخلل يمكن ذكر:

-ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدينة.

-القصور في تطبيق مخططات التنمية تطبيقا شاملا متكاملا.

-إقامة تجمّعات بشرية عشوائية على أطراف المدن تفتقر لشروط الحياة والخدمات الأساسية، وظهور سكنات غير لائقة حتى داخل المجال الحضري

-تشوّة المناظر العمرانية للمدن سبب الضغط السكاني والتوسع العمراني غير المخطط.

-تفكّك الأبنية الاجتماعية وظهور المشكلات الاجتماعية الحادة محمد رمضان:إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري. دراسة سياسية، أطروحة دكتورات دولة في الأنثروبولوجيا، 2003، ص319.

العسكرية كما حدث للجزائريين خلال العقد للخير من القرن العشرين هم أكثر اختلاطا بالجانبين وبالتالي تكون لهم فرص كبيرة للوقوع في قبضة التطرّف[1].

لقد أدرك الباحثون أهميّة موضوع السكن، "فكلنارد" يشير إلى تزايد مركبة السكان وصراع القيم والتغيّر الثقافي المفاجئ والنزعة الفردية، وكلها عوامل ينتج عنها انتشار المادية وانهيار في قواعد الضبط الاجتماعي وظهور العنف والجريمة[2].

وتشير معظم نتائج البحوث التي أجريت في هذا الشأن إلى مخاطر السكن غير الصحي والتخطيط العمراني السيئ. فقد تبيّن من دراسة "على بوعناقة" أن شباب الأحياء غير المخطّطة تعيش احتقانا شفيا واضحا يدفع إلى البحث عن بديل يجده في ممارسة العنف[3].

وتشير إحدى الدراسات إلى أن معدّل الانحراف الاجتماعي الحنائي يرتفع في المناطق العشوائية ذات الثقافة السكانية المرتفعة التي لا تتوفر بها أدنى شروط الحياة الكريمة مقارنة بالأحياء الحضرية الأصلية والمخططّة[4]. وقد حاولت بعض الدراسات تحديد معالم بعض معالم الحي الفاسد الذي له علاقة بالعنف، وتوصلت نتائجها إلى سبعة أنواع لهذا النوع من الأحياء، منها:[5]

-الحي الفقير المزدحم بالسكان والذي تشيع فيه الرسائل الاجتماعية.

-الحي الفقير جدًا، لدرجة أن تصبح السرقة البسيطة سلوكا عاديا في الحياة اليومية.

-الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع عوائق طبيعية أو فوارق اجتماعية واضحة.

---

[1]-محمد رمضان، مرجع سابق، ص 320.

[2]- على مانع: جنوح الأحداث والتغيّر الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص33.

[3]-على بوعناقة: الحياء غير المخططة وانعكاستها النفسية- الاجتماعية على الشباب- دراسة ميدانية مقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص87.

[4]- محمد رمضان، مرجع سابق، ص323.

[5]- عدنان الدوري، مرجع سابق، ص299.

وقد وجد في بعض الدراسات أثر لنوع المسكن في ارتكاب العنف الإجرامي، خطرًا لأثره على النواحي الضحيّة والنفسية لهؤلاء الأفراد[1].

ويبقى المسكن أحد المشكلات الأساسية المتعلقة لدراسة العنف في المجتمعات الإنسانية، بل أن العديد من الخطط التنموية كانت تقتصر مواجهة العنف في تطوير المساكن، حتى تصير أكثر إنسانية، وملائمة للحضارة الإنسانية الأصلية. وبالرغم من قصور هذا النهج في التعامل مع العنف في المجتمع الجزائري (لا زال المواطن وحاجة ماسة إلى سكن لائق) إلاّ أنه يعد مُفيدًا في أن المشكلة الأساسية للأشخاص المتورّطين في الجريمة والعنف، تتمثل في عدم توافر المسكن الملائم للحياة الكريمة الذي يوفر لهم الأمن والهويّة[2]، حيث تعدّ الحاجة إلى المأوى من أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحا..

ج-الجوانب الاجتماعية:

1-الأسرة:

يتبين من الرجوع إلى البيانات الميدانية أن 148 فردًا من المجموع أي ما يعادل 46.2% يعانون من التفكّك الأسري.

وتتجسّد ملامح التفكّك في ما يلي:

[1]- عبد اللّطيف الصنيع، مرجع السابق، ص ص 92-99.

[2]- محمد رمضان:الهجرة السرّية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية، جامعة معسكر، مجلّة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 4، 2007، ص ص 193- 223.

-شعور أفراد الأسرة بالرفض الاجتماعي نتيجة المعاناة من أمراض مستعصية (27 حالة من مجموع 148). ويمكن القول أن المشكلات الصحية التي تعاني منها الأسرة تعكس أثرها السيئ على الحالة النفسية لأفرادها وقد تكون عاملا هاما في إثارة السلوك العنيف.

فقد توصل "ميشيل" في الدراسة التي أجراها على 249 مجرم أن 71.08% ولدوا لآباء يعانون من أمراض عصبية وعقلية[1].

-(05 حالات) السلوك السيئ للأم أو الأخت أو التورّط في الجرائم الأخلاقية: إن الأشخاص الذين يترعرعون في بيئة أخلاقية فاسدة يدفعون ضريبة أخطاء أمهاتهم وأخواتهم من خلال واقع مرّ يصطدمون به في حياتهم اليومية، ويتجلّى أساسا في:[2]

*التعرّض لأنواع من السخرية والاستهزاء والتشهير، فيشعرون بالرفض الاجتماعي والعزلة والاستبعاد، وهي عوامل تصلح لأن تكون مصدرًا لتكوين عقد واضطرابات نفسية ينموا معها السلوك العدواني الذي يفضى إلى ممارسة العنف وكل أشكال الجريمة.

*الإصرار في الاستمرار في ممارسة الرذيلة ومحاولة نقلها لكل باقي أفراد الأسرة. لذلك يعيش أفراد الأسرة على وقع هذه الأخطاء والذنوب العظيمة وهي من الوزر الذي يعكس أثره السيئ كل الحالة الصحيّة والنفسية لأفراد الأسرة، فيكونون كل استعداد للوقوع في هوّة الانحراف الجنائي.

-إدمان الوالد على شرب الخمر (20 حالة الذين يعانون التفكّك الأسري).

وتذكر حالة من الحالات المستجوبة أن الأب يعود إلى البيت وهو في حالة سكر شديد، وهذا الوضح يثير فيه نزعة الاعتداء على كل أفراد الأسرة بالضرب المبرح والشتم والإهانة. في هذا

[1]- عدنان الدوري، مرجع سابق، ص 184.

[2]- محمد رمضان، مرجع سابق، ص242.

السياق يذهب أحد الباحثين إلى القول بأن الزوجة تتحمل مسؤولية الزواج من شخص مد من كل الخمر، وكل أنواع المسكّرات، لأنها وافقت على الزواج وهي على علم بسلوكه ومن دون أن تضع شروطها في العقد[1].

-تورّط العائلة في قضايا إجرامية خطيرة بنسبة 38 حالة من يعانون من التفكّك الأسري: وقد أقر الباحثون مثل هذه الحقائق، وتوصلت نتائج دراساتهم إلى أن التصرفات الحادثة للآباء وطباعتهم السيئة، جلبت لأفراد الأسرة التعبير والتشهير من المجتمع مما أدّى بهم إلى الانسياق في لحظة من الانهيار النفسي نحو السلوك العدواني المفضي إلى الجريمة[2]. وقد لاحظ الأستاذ "سدر لاند" أن الأسرة عندما تتفكّك بسبب إجرام الآباء وإدمانهم على الخمر والسكر، تهيئ لأفرادها سبل الوقوع في هوة الجريمة[3] وتعتبر دراسة الطبيب الانجليزي "جارلس جورنع" من أهمّ الدراسات في مجال المقارنة بني عنف الآباء وعنف أفراد الأسرة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ:

* العنف ينتقل من الآباء إلى الأبناء عن طريق نزعة التقليد الاجتماعي

*هناك تشابه كبير بين عنف الآباء وعنف الأبناء.

*لا تلعب البيئة أي دور في عملية ثوارت السلوك العنيف.

-وتسرّج باحث مظاهر التفكّك حسب التسلسل التالي:

*العنف السري نسبة 48 حالة نسبة

*الوفاة: 03 حالات

[1]- عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية المجرم، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997، ص32.

[2]- محمد رمضان، مرجع سابق، ص246.

[3]- رمسي بمنام: المجرم تكوينا وتقويما، مرجع سابق، ص111.

*الطلاق: 04حالات.

*الطرد من السكن: 03حالات.

2-الحالة الاقتصادية:

يتضح من الرجوع إلى البيانات الميدانية أن 164 فردًا يمثلون نسبة 52.3% من مجموع المجيبين يعيشون حالة اقتصادية غير مستقرّة، تتمثل مؤشراتها في المظاهر التالية:

-البطالة...الشكل الذي تهدد الأمن بكل أبعاده في المجتمع الجزائري

-ممارسة أنشطة مهنية غير قارة تعرّض أصحابها للبطالة الاضطرارية في كل وقت...وهؤلاء لا يعتبرون من العمال النشطين باعتبار أن العامل النشيط هو الذي يمارس عملا بشكل دائم ومستمرّ.

إن الوضع الاقتصادي الحرج قد يجرّ الفرد إلى الفقر والاحتياج.. والواقع أن الفقر لا يكون بمفرده العامل الوحيد المسبب للعنف. وتبدو أهميته حين يكون لدى الفرد من الأصل تكوين إجرامي أو استعداد للعنف الإجرامي، يكون الفقر بمثابة عامل مساعد ومهيئ لمفعول هذا التكوين أو الاستعداد[1].

-عدم القدرة على توفير دخل بتناسب مع أوجه الحياة المعاصرة ومصادر الإنفاق المختلفة التي يقتضي كل الأسرة التعامل معها. وأشار البعض إلى أن العديد من الخدمات (كالقراء، والكهرباء، والمياه...) أصبحت تشكل عبئا على ميزانية الأسرة. وتشير دراسات أن ضعف دخول الأسر أثر بشكل واضح على تعليم الأبناء أو الاكتفاء بالتعليم الأساسي أو الغنى، لسرعة التحاق الأبناء بسوق العمل، ويتجلّى ذلك بصفة خاصة في عدم القدرة على تحمل عبء الدروس الخصوصية، مما يؤدّي إلى مشكلات مثل التسرّب المدرسي. أما مجالات الحياة الأخرى مثل الثقافة والرياضة وأوجه

[1]- رسيس بمنام، مرجع سابق، ص ص 151- 152.

الترفية المختلفة بل وسلع غذائية أساسية لا تحضى بالتواجد داخل الأسرة مع تدهور القدرات الاقتصادية وعدم توفر الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتها[1].

-عدم وجود أية ضمانات أو شهور بالأمن الاقتصادي، وهو ما تبرزه نسبة العاملني في القطاع الخدمي والتجاري بوجه عام (وهذا يعود بالأساس إلى قلّة المهارات والكفاءات المهنية)، وهذا القطاع الخدماتي غير الرسمي لا يقدّم أي نوع من الضمان، أو الأمان للعاملني به، لطبيعة العلاقات التنظيمية لهذا القطاع: قطاع في طور التشكيل وبعيدًا عن المراقبة ولا يهمّ القائمين عليه إلاّ الربح والاستغلال والاستعبار.

-لا يوجد في الأفق مؤشرات تدل عل وضع خطته للارتفاع بالأوضاع الاقتصادية للسكان، اهتمام الحكومة ينصب على بناء المساكن، و لم تحل المشكلات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل دائمة ومستقرّة، والسوق الجزائرية غارقة بعقود ما قبل التشغيل، حيث لم تنفذ برامج جادة للتنمية من وجهة نظر الأخصائيين، وهو ما تبينه الدراسة الحالية، حيث لمراجعة البيانات الميدانية نجد أن العيّنة المستجوبة تعاني من عدم استقرار العمل، بما ينذر بمشكلات قد يتورّطون فيها مستقبلا في ظل ضغوط الحياة العصرية.

-الافتقار الواضح للمهارات والكفاءة المهنية لدى العيّنة، مما دفع البعض إلى الالتحاق بأعمال خدمية غير مستقرة ومتدنية الأجر، أو تبول أي عمل يعرض عليهم حتى ولو كان مخالفا للقوانين، وأنهم عرضه لانتهاكات متعددة في أعمالهم. (الحالات التي تمارس التهريب، وترويح المخدّرات...إلخ).

إن أوضاع مجتمع الدراسة وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم- حسب أراء أفراد هذا المجتمع- تدعو إلى توجيه اهتمام خاص للوضع الاقتصادي للجزائريين.. الملاحظات الميدانية تفيد بانتشار

[1]- محمد العدوي: العشوائيات والأمن البشري، القاهرة، دار مصر المحروسة، ط1، 2007، ص ص 212-218.

الفقر في أوساط المجتمع..الخيرات التي تزخر بها البلد غير مستغلّة استغلالا حكيما ورشيدًا.. الإحصاءات الاقتصادية التي تقدّمها الجهات الرسمية لا تنطبق مع الواقع، ويجب العمل الجاد وتأسيس دعائم الحكم الراشد من أجل سدّ الفجوة بني الدخل والإنفاق للمواطنين، وإلاّ أصبح كل الجزائريين متورّطين في قضايا للفساد نتيجة المتطلبات الحياتية المتزايدة.

3-الأبعاد الصحّية:

أسفرت الدراسة الميدانية عن العديد من النتائج بشأن الوضع الصحّي للمبحوثين، حيث أوضح 71.08% من المبحوثين أنهم غير مطمئنين للأمن الصحّي في البلد، وقدّموا التبريرات التالية:

-معانات الأسرة الجزائرية من أمراض كان يعتقد أنها باتت من العهد القديم.

-المياه التي توزّع للمواطنين من أجل الشرب غير صحيّة، فضلا على ارتفاع التكلفة. وأشار المبحوثون إلى أنهم دخلوا في العديد من المرّات في شجارات عفيفة مع المؤسسة المكلفة بتسيير المياه الصالحة للشرب، وقد وصل البعض منهم إلى أورقة المحاكم والشرطة بسبب العنف المتبادل.

-إقامة بعض المبحوثين في مناطق عشوائية، وهذا يعني عدم وجود شبكة للصرف الصحّي في هذه السكنات. ويمثل عدم وجود شبكة للصرف الصحي أحد المخاطر الأساسية للصحّة العامة، وهو ما يعاني منه عددًا من المبحوثين، وقد شكل هذا الوضع تهديدًا مباشرًا لحياتهم، حيث أن أحد الاحتياجات الأساسية لا يتوفر عليها هؤلاء المبحوثين بصورة آمنة ولائقة، بل أن الأمر وصل إلى أن بعض المبحوثين يجدون صعوبات في قضاء الحاجات والاستحمام وصرف نواتج ذلك. في هذا السياق نشير الدراسات إلى المخاطر الناجمة عن عدم وجود صرف صحّي آمن في الأحياء السكينة، وما يسبّبه هذا التصور في انتشار الأوبئة والأمراض، والشجارات المفضية إلى الإصابات والعنف الواسع.

-الخدمات الصحيّة متدهورة في المستشفيات، وهو ما أوضحه المبحوثين في حلقات المقابلة، حيث أن البعض شكى من عدم جدواها في حالات، وكذلك سوء الاستقبال، أو عدم توفر الدواء، فيتم شراءه من الصيدليات، مما يزيد التكلفة، وقد أبانت الدراسة أن هذا الوضع يثير في المبحوثين الضغط والاضطرابات النفسية المولّدة للممارسات العنيفة.

-قلّة الوعي الصحّي لدى المبحوثين، ومن ثم وجدنا بأنهم غير حريصين على الوقاية من الأمراض التي يمكن تشخيصها بالمصالح الطبية الجوارية وخاصّة: الدرن، سوء التغذية، النزلات المعوية، السكر والضغط.

وقد أبانت الدراسة أن المبحوثين غير مهتمين لمعرفة العادات الغذائية السليمة، وأضرار التدخين، وفوائد الحرص كل النظافة الشخصية في الوسط الاجتماعي، كنوع من الوقاية من هذه الأمراض

-تثير مسألة الاتفاق كل العلاج مشكلة عوصة لدى المبحوثين، ومما يزيد من الخطورة الاجتماعية لهم بامتناعهم اللّجوء للعلاج، لعدم وجود جهات مساندة لهم في تغطية النفقات.

-تدهور أحوال البيئة بصورة مختلفة المظاهر: الأوساخ في الطرقات، تراكم القمامات وعدم الاهتمام بالنظافة، إضافة إلى عدة عوامل أخرى مهدّدة للبيئة الصحية مثل عدم توفر المياه المأمونة والصرف الصحّي الآمن للسكان، وقد أظهرت الدراسة أن كثير من المبحوثين يقطنون أو كانوا يقطنون في أماكن عشوائية. وهذا الوضع يهدّد مباشرة، ويزيد من صعوبة الحصول كل أهمّ الاحتياجات الأساسية للإنسان، بل يؤدّي إلى انتشار الأمراض، وكثرة الشجارات والعنف فيما بين الأفراد في المجتمع.

أردّ الإشارة إلى أن حلقات المقابلات الشخصية مع المبحوثين أبانت أن حياة هؤلاء المبحوثين تحمل العديد من المخاطر الصحية، والمرتبطة بالظروف الشخصية والبيئية، وكذلك في

ظل غياب رقابة منتظمة وترافي المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية بتقديم الخدمات الصحية والبيئية. ومما يفاقم من تلك الآثار السلبية كل الأمن الصحّي انخفاض مستويات الوعي البيئي والصّحي لدى المبحوثين، وتبيّن أن اتجاهاتهم في النواحي البيئية تتّسم بالسلبية، واللامبالاه، والإضرار بالبيئة المحيطة، مما يجب إيلاء اهتمام أكبر بالتثقيف الصحي من خلال الندوات والأنشطة الجوارية وفعاليات المجتمع المدني.

4-المعتقدات الشعبية

تفيد نتائج الدراسة أن 276 فردًا، ما يناسب 86.2% من مجموع العيّنة يؤمنون بالمثل الشعبي:" إذا لم تتغذى بعدوّك سوف يتعشى هو بيك "...والملاحظ أنّه تسود لدى جميع المبحوثين اعتقادًا راسخا بأن الإنسان الذي يتعامل مع الغير بهدوء ولطن يعتبرونه ضعيف الشخصية ويكون فرسية سهلة للاعتداء كل حقوقه..وقد كانت تسود لي عامة الناس في بعض مناطق الريف في مصر معتقدات خرافية مؤداها أن الرجل إذا لم يغتصب عذراء متمنّعة بقمر مقاومتها وإثباتها كونها نزل الضعف برجولته وأصيبت قوّته الجنسية بسوء، الأمر الذي ساعد على وقوع جرائم اغتصاب الإناث كونها. كما سادت في مصر بعض المعتقدات المهيّئة للجريمة تعقيدة الأخذ بالثأر وعقيدة الانتقام للعرض[1].

هذا وتمثل المأثورات الشعبية أبرز المصادر التي عبّرت عن العنف تعبيرًا متميّزًا. بالأسطورة احتوت على عنف واضح ساد لدى الشعوب القديمة. أساطير بلاد الرافدين وملاحمها مثل، جلجا مش وحكاية الخلق (الاينومابليش) وغيرها، وأساطير سوريا القديمة مثل حكايات البعل ومقتل أو

[1]-رميس بمنام، مرجع سابق، ص152.

دون، وأساطير مصر مثل حكاية ايزيس وأو زيريس، وغير ذلك من التراث السّنوي القديم الذي يبرز انتشار العنف في المجتمعات القديمة[1].

وقد تبيّن من حلقات المقابلات أن المبحوثين يعرفون أمثالا شعبية تجسّد العنف الاجتماعي، ومن الأمثال التي ذكروها:

-" الطَّايق نَطاق"

-" أصل العَدَاوت، المزاح"

-" كان ذبَّابة ولى ثعبان"

- " فْلان ما وْراه غير العْجاج"

-" الجهد يْعَلّم العْبار"

-" نْهار مَعَك ونْهار ضدَّك"

-" فْلان داير جَنب ذيب وجنب ثَعلب".

-" فْلان كالحنش ما يحْفر غار ما يبات برَّا"

-" يدخل بين الظفر والجلد"

-" لا تأمن الشتاء حتى يفوت ولا تأمن عدوّك حتى يموت".

[1]- حسن إبراهيم أحمد: العنف من الطبيعة إلى الثقافة، دراسة أفقية، سوريا، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص12.

خلاصة القول أن الثقافة الشعبية قد تؤسّس للعنف، وهذه الثقافة تنفد إلى فكر وسلوك الإنسان، فتنقل من جيل إلى جيل، وما يتوارث مقدّس، ومن الصعب التدخلي عن مثل هذا الموروث، خاصّة إذا تعلّق المر بالأحقاد والنزاعات حول الأرض والشرف[1].

5-المشاجرات في الحياة اليومية:

أشار المبحوثون (62% من العينة المستجوبة) إلى حدوث العديد من المشاجرات في الحياة اليومية الجزائرية، والتي تتعدّد أبعادها، إلا أنها في المناطق المزدحمة بالسكان والأحياء الهامشية تتسّم سمات خاصة، لعل أهمّها:

-التصعيد المستمر.

-اتساع نطاقها بسرعة كبيرة وتطوّرها إلى عنف خطير.

-تكرار المشاجرات والتصعيد من الخطورة الاجتماعية إلى الخطورة الإجرامية: تزايد استخدام العنف، ويصل الأمر إلى حدّ القتل، وتخريب المشلكات، واستخدام الأسلحة البيضاء وغير ذلك من الأدوات الحادّة التي تلحق الضرر بالظروف الآخر وأوضح المبحوثون أن المشكلات التي تنشأ بين الشباب العاطل عن العمل هي الأخطر في الوسط الذي يعيشون فيه، حيث أنها تتّسم والعنف الشديد، واتساع مجالها. واوضح المبحوثون أيضا أن المشاجرات بسبب المخدّرات تميل إلى العنف، حيث تكون إما للحصول على المخدّر أو فيما بين المتعاطين، أو مع احد مروّجّي هذه المادّة، أو بين شباب متعاطين. كما أوضحت الفئة المستجوبة أنهم لم يشعروا طوال حياتهم بالأمن الشخصي في المناطق التي عاشوا فيها، وشعروا دائما بالتهديد وعددًا من الفئة المستجوبة كانوا ضحايا لأفعال عنيفة.

[1]- محمد رمضان: أبعاد العنف في الثقافة الشعبية الجزائرية، الجزائر، قصر الكتاب، 2009، ص35.

في هذا السياق ينظر العديد من المحلّين إلى الحياء الهامشية التي تغيب عنها مؤسسات الدفاع الاجتماعي تكون دائما مصدرًا للعنف الإجرامي بكل أنواعه: وذلك كنتيجة مباشرة لرؤية مفادها أن مثل هذه الأحياء تعدّ مأوى للمتطّرفين والجانحي، والخارجي عن القانون أساسا، أو بعيدة عن سيطرة وتحكم الدولة لوجه عام، وأيضا حالة الانغلاب الأمني التي تشهدها هذه المناطق لفترات متعاقبة[1].

ويقتضي التحليل الشامل للعنف في علاقته بالسلوك العنيف النظر إلى أن أصحاب هذا السلوك ليسوا جميعا من المجرمين، أو مصدّري العنف والجريمة إلى المجتمع، فقد يكون بعضهم مضطرًا لممارسة هذا السلوك، وعن تم يكون بعضهم ضحايا محتملني لمتطرّفين متشدّدين. وقد أبانت الدراسة الحالية أن عددًا من الفئة المستجوبة كانوا ضحايا للعنف المسلط عليهم.

في هذا السياق أردت معرفة أنواع الجرائم المنتشرة داخل الأحياء التي يقيمون فيها، وما إذا كانوا يشعرون بالمعاناة، لحدوث مثل هذه الجرائم، وكانت الإجابات كالتالي:

-26.2% من الأكثر معاناة في المنطقة، لحدوث جرائم فيها.

-تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك أنماطا متعددة من الجريمة في المناطق التي يعيشون فيها المبحوثون، وأبرزها:

*السرقة

*الاعتداء على المسلكات

*الاعتداء على الأشخاص

[1]- محمد العدوى، مرجع سابق، ص279.

الشجارات الفسيقة

*القتل

*التجارة في المخدرات

*تعاطي المخدرات

*الاغتصاب

*المعاكسات والتحرشات الجنسية

*الدعارة

وهذا الوضع المأساوى يدل على أن هناك تهديدًا مباشرًا لحياة الأفراد. وقد أوضح بعض المستجوبين إلى أن هناك ظروفا اقتصادية مثل الفقر والبطالة واستقالة المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من الدور المنوط بها، وانتشار العصابات الإجرامية المتخصصة في التهريب والتزوير والمستجارة بالمخدرات، عوامل أساسية ساعدت على تفريخ العنف في المجتمع الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن علاقة التنظيمات الإجرامية بالأمن فيها عدّة أبعاد قمنها البعد الاقتصادي، نظرًا للتكلفة المرتفعة الناتجة عن التهريب والمتجارة بالمخدرات والتزوير، وكذلك آثارها السلبية على الأمن الاجتماعي من خلال كونها مصدرًا للجريمة، بل ويصل الأمر إلى التأثير على الأمن السياسي، من خلال العلاقة هذه التنظيمات الإجرامية والإرهابية[1]. كما يتحدث

[1]- مصطفى علوي: الأمن القومي والمخدّرات. قراءة في الأبعاد السياسية والاستراتيجية، ورقة مقدمة إلى ندوة الأمن القومي والمخدّرات، جامعة القاهرة، صندوق مكافحة الإدمان والتعاطي، يونيو 2002، ص ص 1-18.

البعض عن الآثار السلبية غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدّرات ودورها في تمويل الجماعات الإرهابية، أو مثلت الخطر بني المخدرات وغسل الأموال والإرهاب[1].

انطلاقا مما سبق فإن الاستخلاص الأساسي في هذا المجال يكمن في تفعيل دور مؤسسات الدفاع الاجتماعي للتغلب على المشكلات الاجتماعية المتعدّدة، وتحسين نظرة المجتمع إلى أفراده، والتغلب على كل الحواجز النفسية، من أجل إعادة تشكيل هوية المتورّطين في قضايا العنف الإجرامي، بما يجعلهم مصدرًا للعدوان على المجتمع، بل وقنبلة موقوتة قابلة للانفجار في ظل حالة الاحتقان التي يعيشها المجتمع الجزائري، وضعف أداء المؤسسات الاجتماعية في المجالات المختلفة سواء لانعكاسات العولمة المتوحّشة أو لأسباب محلية، وانتقال العبء إلى البطالين والمهمّشي الذين قد لا يستطيعون تحمل ظروف مجتمعية قاسية تزداد إلى أوجه معاناتهم الأصلية.

6-العلاقات الاجتماعية:

86.2% من مجموع المستجوبين (246 فردًا من مجموع العيّنة) صرّحوا بأن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تعاني القصور والسلبية، والسبب يرجع إلى عدّة عوامل تراكمت مع مرور الوقت، أهمّها:[2]

*العوامل التاريخية الاستعمارية: إن الاستعمار باشر في وقت مبكّر إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وفقد تطوّر الرأسمالية الأوربية وتحقيقها لأغراضها، وقد نتج عن ذلك تفكيك البنية الاجتماعية والتي تحلّت مظاهرها في:

1- إنتاج الفرد المنفصل عن قبيلته على متعبير "بورديو"

[1]- حسن البدراوي: الأمن القومي ومثلت الخطر، ورقة مقدمة إلى ندوة الأمن القومي والمخدّرات، المرجع السابق، ص40.

[2]- محمد رمضان: الشباب الجزائري وثقافة الهجرة غير الشرعية، وقائع الندوة الدولية التي أنتظمت بينت الحكمة، تونس، أكتوبر 2010، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ص ص 227-250.

2-انهيار القرابة الاجتماعية وحلول القرابة الدموية

3-انهيار قيم التضامن الاجتماعي

4-ظهور العداوة بني أفراد المجتمع الجزائري

*العوامل الاقتصادية والشمورية، وقد ارتبطت بسوء توزيع الثروة وتهميش الذكاء الجزائري في المشاركة في العملية التنموية.

*تراجع دور الأسرة وسلطة الأب في الثقافة الجزائرية المعاصرة، حيث أن التغيّر الذي حدث بفعل العولمة أثر في تماسك الأنساق الاجتماعية ومن بينها النسق التربوي الذي تعبّد خسائر فادهة من حيث الدور والمكانة الاجتماعية.

ويلاحظ أن هذه العوامل مجتمعه تؤدي إلى ما يسمّيه "أريكسون" أزمة الهوية، ويترتب على هذه الأزمة:

*اهتزاز في المفاهيم وفشل في تصوّر الذات وقيم المجتمع

*الإحساس العميق بالاغتراب والتفاهة والفوضى أو الاضطراب في الحياة الشخصية

*الشعور هدم وجود معنى للحياة وفقدان الأمل والثقة في المستقبل.

*البحث عن منذ لممارسة السلوك المتطرّف: الجريمة، التعدّي، الهجرة غير الشرعية...إلخ.

7-الاغتراب في الحياة اليومية:

كشف تحليل البيانات الميدانية أن 55.95% من إجمالي الفنية أن العلاقات الاجتماعية التي تعاني القصور والسلبية تلعب دورًا رئيسيا في اغتراب الشخصية الإنسانية، وأشار المستجوبون أن

السلطة التقليدية الممثلة في رئيس الأسرة تراجعت بل تقهقرت في ظل العولمة المتوحّشة. وتعكس الإحصاءات والدراسات الميدانية المتعلّقة بالطلاق وإجرام الأحداث هذا الواقع الخطير، حيث تفيد بعض الدراسات أن جرائم الأحداث لكن أسبابها في ضعف قدرة النسق الأسري في الاضطلاع بالدور التربوي[1].

-يؤكّد 54.16% من العيّنة المستجوبة أنهم يعيشون حياتهم فلا هدف ولا أمل في المستقبل. هذه الفئة تكوّن لديها هذا الشعور الاغتراب الذاتي الخالق، وتفيد نتائج دراسة ميدانية أن الأشخاص الذين يعانون من هذه الحالة، يواجهون مواقف:[2]

-الافتقار إلى معايير ثابتة للتعامل في الحياة اليومية مع الغير

-المعاناة النفسية بسبب تعارض المصالح والشعور بهيمنة طرق الخداع والنفاق والهيمنة المسلطة في المجتمع

-العجز في اكتساب الحقوق المكفولة لهم بالقانون بالطرق الشرعية.." أن الحقوق الشخصية تنفد بالمجتمع الجزائري عن طريق الوساطة والرشوة. ولا مكانة إلاّ لأصحاب "الشكارة"[3]

-الأمراض الاجتماعية مثل عدم الثقة بالنفس، والشعور باليأس واللامبالاة

-البقاء في موقف المتفرّج والعيش في أوقات فراغ قاتل

-الافتقار إلى القيم الفاضلة مثل التضامن، التعاون، الصفاء في العلاقات وضعف الانتماء.

-الفشل في التكيّف مع الأوضاع السائدة والمشاركة الفعالة في مجريات الحياة اليومية.

[1]- محمد رمضان: إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري.

[2]- محمد رمضان:

[3]- " الشكارة" مصطلح شعبي كثر تداوله في الانتخابات التشريعية لسنة 2012.

-الشعور بالتحوّل إلى رقم سلبي ضمن معادلة حسابية تافهة.

د-العوامل السياسية:

يعدّ محور الثقافة السياسة من المحاور الهامّة في إطار مفهوم التنمية المستديمة، حيث يهتم مباشرة بالعلاقة بين المواطن والسلطة، والتأكيد كل أن السلطة النهائية. وفقا لمبادئ الحرّية والديمقراطية. هي للشعب. ولا شك أنه بقدر مشاركة الشعب وانخراطه في العملية السياسية بقدر ما يتم محاصرة كل أشكال الانحراف الاجتماعي بكل أبعاده. إن المشاركة السياسية في فلسفتها تمتدّ إلى كافة جوانب حياة المواطنين، وهي تتمثل في إسهام الأفراد والمستفيدين من برامج التنمية في صنع القرارات الخاصة بهم، وإدارة أوليات التنمية وسبل تنفيدها، باعتبار أن خلق نظام فعال للمشاركة سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو الرقابة يعدّ أهمّ وسائل التنمية المحلية، وضمانة أساسية لنجاحها[1].

وقد حاولت من خلال هذه الدراسة الميدانية بتطبيق الاستبيان، وإجراء المقابلات المتعمّقة للوصول إلى استجابات كميّة وكيفية حول موقع هؤلاء الأشخاص المتورّطين في ممارسة العنف من هذه العملية. وأعرض فيما يلي نتائج الدراسة:

-63.8% من العيّنة المستجوبة تفتقر إلى ثقافة المشاركة في تزيين وتنظيف وتطوير الحيّ التي تعيش فيه من أجل المصلحة العامة. ويعدّ العزوف عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المنظمة على المستوى المحلّي مؤشرًا هاما لبعد الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري، حيث لا يزال الغالبية من أفراد هذا المجتمع ترى أن المشاركة السياسية مسألة غير ذات أولية أو أهميّة بالنسبة له، ويعتقد أنها دائما مسؤولية الآخر، ودونما إدراك لأهميّة مشاركته في تحسين حياته بوجه عام، من خلال

[1]- محمد العدوي، مرجع سابق، ص ص 207-208.

تأثيره على القرار السياسي، ووضع نفسه ضمن أوليات صانع القرار من خلال ممارسة كفله الدستوري الجزائري..هذا الشعور تؤكّدهُ حالى العزوف عن المشاركة في الانتخابات خاصّة التشريعية والرئاسية، وكثيرًا ما يردّد المجتمع وحتى الطبقة السياسية أن النتيجة محسوسة ولا فائدة من الإدلاء بالصوت

-95% من العينة المستجوبة تؤكّد أنها غير منخرطة في الجمعيات التي تنشط على المستوى المحلّي.. وهذه النتيجة منطقية لأن الثقافة الذاتية للمشاركة في تنظيف المحيط وتزيينه غير متوافرة لدى 63.8% من أفراد العيّنة.. في هذا السياق تفيد الملاحظات الميدانية أن الجمعيات الفعلية المؤثرة في الثقافة المحلية غائبة عن الميدان.. والواقع أن الجمعيات تظهر إلاّ في المناسبات الانتخابية، ومثل هذه الممارسات تتنافى مع قيم الديمقراطية المسؤولية والتنمية المستديمة..

-65.7% لا يشاركون في المواعد الانتخابية ويعزفون عن الإدلاء بأصواتهم ..وهذه النتيجة تبرز ضعف الأحزاب السياسية في استيعاب أفراد المجتمع وخلق ديناميكية لترقية الثقافة السياسية. إن المشاركة السياسية ضمانة رئيسية للحقوق السياسية للمواطني، حيث أنها لكفل لهم محاسبة المرشحي.. وقد أشار البعض إلاّ أنّهم وجدوا في القوائم الانتخابية إلاّ السماسرة لا يستحقون انتخابهم.. ومن العبارات التي ردّدها المستجوبون نذكر:

*"أن من تريد له السلطة الفوز سوف يفوز"

*" أغلب المترشحين لا يلتزمون بالوعود"

*" أغلب المترشحين يبحثون عن المصلحة الشخصية"

*" هناك من المترشحين غير مخلص حتى لنفسه ولعائلته..وكيف يكون مخلصا لبلده".

*" أن المجالس المنتخبة الحالية لا تمثل صوتي ورأي الحقيقي في ما يجري من حولنا"

*" معظم المترشحين لا يعرفون شيئا في السياسة، ويوظفون المال الفاسد في مثل هذه المواعد للحصول على الأصوات بالتدليس والتزوير"

*" المال الفاسد شوّة الحياة السياسية، ووجود النمط السيئ للمترشحين، فأصبحنا نسمح في الجزائر عن نواب "الحفافات" ونواب "الشكارة" ونواب "الشيتة"، وهي نماذج غير صالحة للجزائر المعاصرة في ظل العولمة والتطوّر التكنولوجي.

*"المترشحون كالخفافيش يظهر وغير في الانتخابات"

70.4% يوضحون بأن موانع عديدة لازالت قائمة لعدم وجود حرّية الممارسة السياسية، وتعرّض الفرد الجزائري لأشكال من القمع والاضطهاد، وأن هذه العوامل تتعلّق بعدم توافر مناخ حقيقي يساعد كل المشاركة وممارسة الحقوق السياسية..وهذا ما ينشر امتناع الغالبية من الجزائريين الانخراط في أحزاب سياسية.

بل أن 98% من الفئة المستجوبة لا تعرف بأن الساحة السياسية تضمّ أكثر من خمسين حزب في الجزائر.. والواقع أن العضوية في الأحزاب لا ترون غالبية الجزائريين لأن المسألة لا تعتبر عن جهود وعن نضال سياسي بقدر ما تعبر عن مصلحة ذاتية ضيّقة.. فلا برامج لتكوين الشباب تكوينا سياسيا، وتكوين الإطار الحزبية، بل أن الحياة السياسية والانخراط في الأحزاب تطبعها سمات: القرابة، الصداقة الظرفية، الرغبة في الحصول على فائدة معيّنة أو منصب، المساندة من أجل الشخص وليس من أجل مستقبل الأمّة ولا من أجل أهداف الحزب ومبادئه، والاختبار كل أسس الحرية المسؤولة، والرغبة الحادة في ترقية الديمقراطية.

وفي دراسة للأستاذ محمد رمضان حول الشباب والهجرة غير الشرعية، خلصت نتائج دراسته إلى أن الثقافة السياسية في الجزائر تجعل الشباب لا يمارس دوره بثقة كاملة، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحدّ الأدنى من آماله وتطلعاته المستقبلية... وأبانت الدراسة أن الثقافة

السياسية لا زالت تمارس بمفاهيم وآليات قديمة وهي تفتقر للأساليب التي تبرز القيمة الفعلية للشباب في التمثيل والإبداع السياسي..والسبب في ذلك أن هذه الثقافة تواجه إصرار فئة من الأشخاص تعمل على تسويق الوجه السلبي للثقافة السياسية (الإقصاء، التهميش، التفرقة...) وتطرح الدراسة مفاتيح للخروج من الأزمة التي تنفر جسد المجتمع الجزائري، من هذه المفاتيح: التنمية السياسية. إن صاحب الدراسة يؤكّد على أن الحياة السياسية في المجتمع الجزائري لحاجة ماسة إلى تعبئة تتماشى والتحوّلات التي تجري في العالم. هذا المستوى من التنمية السياسية هو الذي يسمح للشباب بالمشاركة الفعالة في بناء الحضارة العالمية..وتبعا لنتائج الدراسة فإن المستقبل السياسي الآمن للشباب الجزائري يكمن فيما تضفيه التعبئة السياسية من:

*تكوين ثقافة سياسية للشباب تتمحور حول ترقية الحرّيات والتعبير عن الرأي والنقد البناء والإبداع

*إعادة النظر في العديد من المفاهيم السياسية تماشيا مع التحوّلات المعاصرة: فقد أصبحت العديد من المفاهيم لا تعبّر عن الواقع الحالي، وبالتالي لا تشكل مرجعية لفهم تحوّلات العصر

*تحذية بنية الأحزاب من حيث الفكر وأسلوب العمل على نحو يجعلها تتخلى عن المفاهيم السياسية الضيّقة أو الآيات القديمة بهدف إقصاء الشباب أو استعمالهم لأغراض ظرفية.

*تدعيم التعددية السياسية: فالعولمة تحفظ التعددية وترعاها في إطار مفاهيم الثقافة الإنسانية المشتركة، والحلّ الذي يكفل سلامة هذه التعددية يكمن في ترقية الثقافة السياسة التقليدية والعمل على جعلها عالمية الاتجاه والانتشار.

*تعزيز الحكم الراشد بإرشاد دعائم نظام حكم طيب، واختيار شخصيات طيّبة كل رأس أداة الحكم.

-يصرّح 71.42% من المجموع بأنهم لم يستفيدوا من كافة الحقوق التي يكفلها الدستور والقوانين لمواطنيها.. إن استقرار المجتمع يتمثل في المؤشر الخاص بشعور المواطنين بالمساواة في الحقوق والواجبات، فهم الذين يحددون مدى توافر المساواة في المجتمع سواء على المستوى القانوني أو الواقعي، حيث أن رضا المواطن وبالتالي شرعية النظام السياسي تتوقف على مدى تحقيق المساواة بني المواطنين وشعورهم بها.. وقد اتضح من المقابلات التي أجريت مع المستجوبني أن:

*الشعور لعدم المساواة، يعود إلى إدراك تدني مستوى المعيشة، وعدم الحصول على فرص الترفية الاجتماعية، وأن ريح البترول لا يستفيد منه الشعب الجزائري.

*تفاقم المشكلات وعدم وجود جذّية في حلّها...اللّجوء إلى الحلول الظرفية، وهي ثقافة سائدة في الممارسة اليومية بكل المؤسسات الرسمية.

*قلة الدخل والفقر وارتفاع البطالة

*عدم الرضا عن المعيشة والارتياح فيها: الغلاء الفاحش.

*الخدمات الاجتماعية والثقافية والسياسية المتدنية.

*في هذا السياق تشير دراسة الأستاذ محمد رمضان حول الشباب والهجرة غير الشرعية أن الحقوق الشخصية أصبحت تنفد بالمجتمع الجزائري عن طريق الوساطة والعلاقات الشخصية وفي كثير من الأحيان بطرق غير شرعية لا تترك أثرا للمتابعة والمساءلة...وخلصت الدراسة أن مثل هذه الممارسات غير المشرّفة والدينية:

*تجعل المواطن يفقد الثقة بمؤسسات الدولة التي تحلّ محلّها مفاهيم الجهوية، العشائرية والقبلية ومنطق أخذ القانون باليد.

*تحول المؤسسات في المجتمع إلى ملكية خاصة لطبقة مستفيدة في مقابل سجن كبير للطبقة المحرومة، نتقدّم اليد اليمنى الامتيازات والمكافآت وتضرب باليد اليسرى على الطبقات المستضعفة لتمارس عليها الإقصاء والتهميش والتفرقة، وفي ذلك إجهاض لمجتمع المواطنة.

*تجعل العلاقات الاجتماعية لا تخرج عن مجال ثلاثية المال والمنصب والمصلحة: وتبرز هذه المحاولة خطورة الأفكار الهدّامة التي تسرّبت إلى المنظومة الثقافية الجزائرية وأن الإنسان الجزائري المعاصر وقع في قبضه المال والمادّة، وأصبح يعيش حالة " تشيؤ"، وهو ما يزيد من الشعور بالاغتراب واليأس والخوف من المستقبل.

ثالثا: استخلاصات الدراسة الأساسية بشأن بواعث العنف في المجتمع الجزائري

أحاول في هذا الفصل طرح رؤية مستقبلية لبرنامج تنموي يتمثل في تفعيل أدوار حضارية تفيد تثبيت الأمن الإنساني، وهو ينعكس إيجابا على محاصرة العنف. إن العلاقة بين التنمية والعنف تتضح بجلاء في دراسة المشكلات الاجتماعية، فقد أدّى الإهمال إلى معاصرة هذه المشكلات إلى الزيادة في تفاقم أشكال مختلفة العنف... ولقد استقرّ رأيي أن مواجهة العنف في المجتمع الجزائري يجب أن يسير في بعدين أساسين، هما:

1-مواجهة الاغتراب الذي يعيشه الفرد الجزائري.

2-إقامة الحكم الرشيد فعلا وليس شعارًا أو سلوكا شكلي لإرضاء أنظمة الحكم في مختلف القارّات.

أ-بواعث العنف في المجتمع الجزائري:

انطلاقا مما سبق في الدراسة الميدانية، يمكن القول أن بواعث العنف في المجتمع الجزائري تكمن على وجه الخصوص في:

1-معاناة الأفراد في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

تفيد الدراسة الميدانية أن المستحوبين يعانون من:

*عدم توافر دخل مناسب ومستقرّ يلبي متطلبات الحياة العصرية.

خاصة وأن فئة قليلة من العينة المستحوبة من يشعرون بالأمن في المجال الاقتصادي وأن دواعي العنف لهذه الفئة تعود لأسباب أخرى.. والحقيقة لا يمكن فكراها أنه رغم الزيادات في الأجور التي وفّرتها الدولة الجزائرية لم تشفع في معاصرة إلتهاب الأسعار وفي كثير من الأحيان النذرة والنوعية في السلع المعروضة...ولا شك أن المضاربة والفساد المستشري والتضخم المستمر، وآليات السوق كلّها عوامل تعمل على تفاقم المشكلات الاقتصادية. فضلا على أن الطريقة المتبعة في القضاء على البطالة في الجزائر لم تأت نتائج عملية مفيدة آليات تشغيل الشباب، وتوفير قروض لإقامة مشاريع متوسطة، قتلت روح العمل لدى العديد من الجزائريين...لأن هذه الآليات لم تكن مرتبطة بما يعرف بالمرافقة الميدانية أو التدعيم الجواري...)وأتات الدراسة انخفاض مهارات وقدرات المبحوثين من حيث التمهني، والحصول على التدريب، أو إمكانية الترقية إلى أنشطة اقتصادية دائمة..ولذلك يجب تفعيل المجتمع للقيام بدور الإحساس بأهمية التكوين في المهني، مع إعادة الاعتبار لهذا القطاع والعمل على بعثة كل قواعد أو أسس قويّة..(لي بعيدًا عن الشعارات السياسية...).

*البطالة وعدم الاستقرار في العمل: يعاني السكان في الأوقة الأخيرة من انتشار البطالة، فالقادمين الجدد إلى سوق العمل لا يجدون فرصا للإدماج في الحياة العملية، وهم بالأساس من الشباب، وصلت البطالة في التسعينات من القرن العشرين إلى ما يفوق 29% في الجزائر، وتقدرها الدوائر الرسمية في الوقت الحالي ب 09% والحقيقة غير ذلك.. فالشاب الذي يضع في الشارع طاولة بيع السجائر هو في الحقيقة بطالا (اقتصاد غير رسمي سلبي من حيث كل الأبعاد)...والفلاّح الذي

يملك جرَرًا إلاّ أنه يتجرّأ في كل موسم دراسي لطلب منحه 3000دج بحجّة أنه فقير والإنتاج الزراعي لا يعني في تلبية الحاجات وهكذا..إن البطالة في الجزائر ترتبط هذه عوامل، تذكر منها:

-الايديولوجية المتبعة هذا الاستقلال تقلق روح العمل لدى الجزائري

-عنف الشريعات (التمييز بين الجزائريين) والشريعات الاقتصادية

-توجيه مستقبل اقتصاد الجزائر على أساس ريح البترول...

-القطاع الخاص لا يلعب دوره الحقيقة: هذا القطاع تكوّن من رحم القطاع الاشتراكي ومن الأموال التي منحتها الدولة من خلال البنوك...

وكثيرًا من المساهمين في هذا القطاع لا توجد لديهم الصفة ولا علاقة لهم بالمشاريع التي يترفون عليها.

-غياب المراقبة الصارمة بسبب انتشار الرشوة كل مستويات

-فرص المشروعات الخاصة الصغيرة للشباب غير ناجعة، لأن المستفيدين لم يتوصلوا إلى الاتتمان، و لم يجدوا سياسات للاستفادة من هذا الاتتمان، ومن ثم فإن فرص النجاح في توفير العمالة للأفراد وخاصة الشباب بقيت ضئيلة.

*الفقر: يمثل الفقر أحد المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري...رغم الثروة البترولية التي تزحز بها هذه الأرض، فإن الساكنة تشكي من الغلاء الفاحش وانعدام المدخول والمعاناة اليومية لكسب المعيشة (الكلّ يشتكي والكل يكسب سيارة فاخرة...إذن أين الخلل؟).

إن مفهوم الفقر لم يرتبط بالمال فقط، وإنما امتد ليشمل القناعة، وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية وعدم توفير فرص للعمل في ظل العولمة المتوحّشة، حيث تراجع دور الدولة في توفير الاحتياجات الاجتماعية، والاهتمام بالفئات المحرومة، والتدخل الحكم الفعال في حمايتهم،

وإحياء دور المؤسسات في مجال التضامن الاجتماعي السكني. وتتمثل الإشكالية في تزايد هيمنة الاقتصاد العالمي كل الإقتصاد المحلي مما أدّى إلى التزايد المستمر في الفجوة بني أفراد المجتمع الجزائري. إن هذه الملاحظات أبانت عليها الدراسة الحالية، وهو ما أدّى إلى الوقوع في التوترات الاجتماعية وممارسة العنف بكل أشكاله...ومعركة الجزائر ضد الإرهاب في التسعينات كان من أسبابها الفقر المدقع.. وقد أشارت الدراسات إلى أن الاضطرابات والتوترات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في مراحل مختلفة كان سببها:[1]

-تحامل القيم الثقافية المحلية في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية

-الاعتماد بأن الاقتصاد هو المصدر الوحيد في إساء دعائم الهويّة الثقافية.

-إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية.

- بناء الاقتصاد الجزائري من منطلق السياسات والتجارب الغربية

- تدفق ريوع النفط: هذا التدفق سمح بالزيادة في استهلا الكماليات من قبل شرائح اجتماعية محددة، بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة بشروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وكانت آثارها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلكك القاطنة في الأرياف أو في المدن. لذلك شعر الفرد الجزائري بعدم توافر المساواة في توزيع الثروة الوطنية وظل يعاني من الفقر، مما عجّل بتروح السكان من الأرياف نحو المدن والإقامة في العشوئيات... وقد ترتب عن هذا الوضع انهيار عظم التماسك العائلي، وتراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي فكثرت الاضطرابات الاجتماعية، وأصبح العنف هو السمة السائدة في المجتمع الجزائري... ولعلّ الممارسات التفكيكية

[1]- محمد رمضان: الهجرة الشرعية في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص ص 2007- 2008.

للبيئة الاجتماعية التي مارسها المستعمر على المجتمع الجزائري كانتا أولى الانعكاسات النفسية على الثقافة الجزائرية في أبعادها الاجتماعية: سوء الأحوال السكنية، حيث أشارت الدراسة الحالية إلى أن العينة المستجوبة تقيم في أحياء تفتقر لشروط التخطيط الصحي والحضاري... ويزداد هذا المشكل تعقيدًا بـــ:

- استشار الدولة المتزايد بناء السكنات وازدادت مع هذه العملية الطلبات والعجز في سدّ النقص الفادح.- اللجوء إلى بناء الأكواخ والسكنات القصديرية... وهذا الأسلوب يهدّد البيئة في أبعادها الصحية والتفاعلية، مما يؤدي إلى استمرار المعاناة وظهور المزيد من العنف والأمراض التي تهدّد حياة الإنسان...وقد أشار المبحوثون إلى أنهم يعانون في حياتهم اليومية ممارسات تغذي فيهم روح العنف والانتقام، ومن أمثلها:

- غياب النظافة في المناطق التي يقطنون فيها

- عدم توافر الكياه والصرف الصحّي الآمن للسكان

- غياب الخدمات الصحيّة بالمؤسسات الاستشفائية الجوارية

- ظهور أمراض كانت تعتبر من العهود القديمة

- انتشار المشاجرات والعنف فيما بين بعض السكان

- وجود منظمات إجرامية تستثمر الفقر لدى السكان والعمل على توريط أفرادها في قضايا إجرامية خطيرة مثل المخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية..

- تضاعف أعداد الخارجين عن القانون وقابليتهم للتمرّد على مؤسسات المجتمع (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية)

- الشعور في المجتمع الجزائري بأن هناك طبقة من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية وهناك من لا يصنّف... خارج معادلة اقتسام الريع والمناصب السياسية أو الحكومية.

2- الاغتراب الاجتماعي عامل جوهري في العنف:

من المفيد بأن العنف ظاهرة اجتماعية تصنف في خانة الفعل الإجرامي المعاقب عليه بنص القانون... ويقع هذا الفعل الإجرامي في قمّة العنف الموجّه إلى الذات المفضي إلى الانتحار في المجهول... ويمكن رد ذلك الفعل الإجرامي المأسوي، والمدمّر للذات الفردية والمجتمعية، إلى شدّة الاغتراب الذي ينال من جوهر شخصية الفرد، وهو ما تؤكده نتائج الحالية، والدليل على ذلك:

*** التناقضات التربوي التي تجسّد أساليب التسليط التربوي:**

ولعل القراءة المتأنية لنتائج الدراسة الحالية، تفيد أن:

- التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الشخص العنيف مثقلة بالإكراهات، القمع النفسي، أساليب العقاب البدني ومشوّه بالأوامر والنواهي والمراقبة الصارمة[1]

- العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري تتسم بالجفاء والنفاق، وتنمّي في الشخصية الإنسانية قيم البغض، الضغينة والكراهية والتنافر العاطفي: وقد تبيّن من نتائج دراسات حديثة، أن الثقافة العربية المعاصرة تعاني من العلاقات الاجتماعية المتدهورة والتي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط...وهي علاقات يخضع بموجبها الضعيف للقوي، الفقير للغني، المحكوم للحاكم...إلخ.

- انخراط الشباب في ثقافة العنف نجده خاصة في المجتمعات التي يمر أفرادها بظروف التوتر واللاأمن ولا غرابة في أن نجد شباب الجزائر اصطدم بهذا المسار المأسوي. وخلال عقد من الزمن (العقد من

[1]- في هذا الإطار يرى "خلدون النقيب" " أن الأزمة الثقافية العربية تكمن في الأزمة التربوية، ويقول في هذا الخصوص: "في المشكل التربوي وتكمن عملية إعادة إنتاج عناصر الأزمة التي يعانيها الفكر العربي والثقافة العربية" خلدون حسن النقيب: المشكل التربوي والثورة الصامتة –دراسة في سوسيولوجيا الثقافة –مجلّة العربي9 العدد 8- 1993- ص-ص: 67-86.

نهاية القرن العشرين) دخل المجتمع الجزائري في معركة ضد الإرهاب تخللها أحداث أمنية متنوعة: تفجير، سيارات مفخخة، تهجير...إلخ.

- وسائل الإعلام وما تنقله يوميا من أخبار بحيث يكون للثقافة الهامشية المكان الأوسع لاسيما تلك المعلومات التي تمجّد العنف من خلال إجراء مقارنات وتجعل هذه الظاهرة وكأنها غاية منشودة وعنوانا للترقية الاجتماعية والخروج من النفق المظلم.

- مؤسسات المجتمع (الرسمية وغير الرسمية) فرضت على الشباب الجزائري حالات إحباط ومشاعر سبب ممارسات خيّبت الأمال لأسباب عديدة منها مثلا:

* الشعور بالتقصير عن تأمين الحاجات الأساسية في ظروف اقتصادية يزداد فيها الغني غنى والفقير فقرًا.* الشعور بأن الجميع يواجه مستقبل مبهم وغير آمن.

* انهيار قيم التضامن الأسري وتراجع الاتصال والتواصل في ظروف غابت المشاعر الإنسانية: الجميع يفكّر في الهروب ولكن بدون معرفة العنوان أو الوجه.

* الشعور بالاغتراب والاستبعاد: وهذه الحالة تجعل الفرد بشكل عام والشباب بشكل خاص في مظهر المنهزم، المغلوب على أمره مما يدفعه إلى البحث عهن بديل في ظروف نفسية قاهرة...وهذا البديل يكون دائما فعلا صاعدا ضد الذات وضد الآخر[1].

[1]- مصطفى مجازي: التخلف الاجتماعي –مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور-*بيروت، معهد اللإنماء العربي، ص 288.

- مقترحات لدراسات أخرى:

في إطار هذا الجهد المتواضع المتعلق بدراسة أبعاد العنف في المجتمع الجزائري، وجدت أن الأمر يحتاج إلى دراسات متعددة، يمكن أن نورد بعض المقترحات بشأنها الباحثين آخرين، كما يمكن أن تكون محورا لدراسات أخرى في إطار مشاريع بحثية مستقبلية، وهي:

- العنف والأمن الإنساني

- دراسة في أثر العنف على التنمية والأمن م القومي في الجزائر

- إجراء دراسات على فئات أخرى من المجتمع من غير المتورطين في قضايا العنف (طلاب، عمال، وغيرهم) ودراسة اتجهاتهم نحو العنف وعلاقته بالاغتراب (في أبعاد الاجتماعية، النفسية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية)

- إجراء دراسات على فئات أخرى من المجتمع من غير المتورطين في قضايا العنف (طلاب، عمال، وغيرهم) ودراسة اتجهاتهم نحو العنف وعلاقته بالاغتراب (في أبعاده الاجتماعية، النفسية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية)

- إجراء دراسات على حياة المتابعين في قضايا العنف الموجودين داخل السجون.

- إجراء دراسة حول التحولات في أبعاد العنف لمنطقة المغرب العربي

- العنف والاغتراب السياسي: أي علاقة؟

- إجراء دراسة حول أبعاد التطرف التربوي في شخصية الجزائري: دراسة أنثروبولوجية.

- دراسة الجوانب المعرفية لسلوك العنف وخاصة الاهتمام بالجوانب العقلانية واللاعقلانية.

- العنف وعلاقته ببعض سمات الشخصية.

- دراسة مقارنة تحليلية لسياسة الوقاية والتصدي للعنف في بلدان المغرب العربي.

- صعوبات الدراسة:

يجب التأكيد على أن صعوبات عدة واجهتني في دراسة هذا الموضوع ... وهذه الصعوبات ترتبط خاصة بالتحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري...تحولت بين إستراتيجية الدولة من جهة في مواجهة ظاهرة العنف (مشاريع تنموية لفائدة الشباب مثلا وإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية) وإستراتيجية الأفراد من جهة أخرى (ممارسة العنف كبديل للخلاص من الاغتراب مثلا)، وبين هذا وذاك يستمر الجزائريون في ممارسة ثقافة التكييف مع مختلف الأوضاع، وهي ثقافة يعبر عنها وذاك يستمر الجزائريون في ممارسة ثقافة التكييف مع مختلف الأوضاع، وهي ثقافة يعبر عنها اجتماعيا البعض بعبارة "الدنيا هانيا" وهل مع ممارسة العنف "الدنيا هانية"؟

خاتمة:

في ختام موضوع مذكرتي لابدّ أن نشير إلى أن العنف في المجتمع الجزائري أصبح يشكل السمة الغالبة في النمط السلوكي للفرد الجزائري وأصبح يشكل خطرا على أمنه واستقراره وديمومته ويعرقل حركة دورته الاقتصادية بل يؤثر على تطوره العلمي والتقني ، والأدهى من ذلك كله الأعظم أن ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري صار يدفع الناس إلى الهجرة والانتقال إلى الأماكن التي تتوفر فيها أسباب الحياة الآمنة والمستقرة وبالتالي فإن غياب الردع وثقافة تطبيق القانون وسياسة اللاعقاب وانعدام البرامج في منظومتنا التربوية التي يجب أن تحث الأطفال في المدارس والشباب في المتوسطات والثانويات على ضرورة تفادي كل أشكال العنف وانعدام الحصص الإذاعية والمتلفزة والمسرحيات التي تمجد الابتكار والإبداع وتشيد بالانضباط السلوكي، والالتزام الأخلاقي لتقويم السلوك. وتهذيب الأخلاق حتى يسهم ذلك في بعث ثقافة بديلة تزاحم وتنافس الثقافة الداعية إلى العنف والمحرضة عليه دون أن نغفل لأسباب الأخرى التي مكنت للعنف هيأت له المناخ الملائم والبيئة الحاضنة بشأن البطالة وانتشار المخدرات مما يجدر الذكر إلى أهمية تفعيل دور القضاء في التطبيق الصارم للقانون كإجراء ردعي وتفعيل دور رجال الدين في التوجيه والإرشاد كإجراء وقائي.

قائمة المراجع:

*القرآن الكريم

1-المراجع باللغة العربية:

-المعاجم والقواميس:

1-المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية، القاهرة، المكتبة الإسلامية للطبع والنشر، 1972.

2-جميل صليبيا: المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، ب.ت.

3-دسوقي كمال: دخيرة تعريفات مصطلحات وإعلام علم النفس، المجلد الأوّل القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988.

4-مصطفى إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، ط2، الجزء الأوّل، اسطبول، دار الدعوة،1972.

-المؤلفات:

5-إبراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2004.

6-إبراهيم حسن العسل: التنمية في الفكر الإسلامي، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2006.

7-أسماء جميل: العنف الاجتماعي- دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي، مدينة بغداد أنموذجا، دار الشؤون الثقافية، 2007.

8-السيد علي شنان: علم الاجتماع الجنائي، الدمام، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، 1984.

9-السيد يسين: معركة فكرية حول العولمة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1998.

10-العربي بختي: التربية العائلية في الإسلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

11-ألفراد بال: الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1981.

12-أمين الخولى: الوجه الآخر للرياضة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1992.

13-بوشنفاتي بوزيان: في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، ط1 ، 1988.

14-جلال ثروة: الظاهرة الإجرامية، مصر، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة، 1983.

15-جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار الحداثة، 1983.

16-جوزيف شترايز: الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيناني، بيروت، دار التنوير، 1982.

17-حسن إبراهيم أحمد: العنف من الطبيعة إلى الثقافة، دراسة أفقية، سوريا، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

18-حسن توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظر العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

19-ريودون وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حدّاد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986.

20-رزق سند إبراهيم ليلة: قراءات في علم النفس الجنائي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1990.

21-رشيد الرينكة: معركة المغرب ضد الإرهاب، المغرب، مطبعة إديسون، 2006.

22-رشيد الرينكة: العنف والجريمة، الآليات الدولية والتشريعات الوطنية، الجزء الأوّل، مطبعة الرسالة، 2011.

23-رشيد الرينكة: العنف والجريمة، المغرب، مطبعة الرسالة، ط1 ، 2011.

24-رمسيس بهنام: الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة الناشر المعارف الإسكندرية، 1996.

25-رمسيس بهنام: الكفاح ضد الإجرام، منشأة الناشر المعارف الإسكندرية، 1996.

26-رمسيس بهنام: المجرم تكوينا وتقويما، منشأة الناشر المعارف الإسكندرية، بدون تاريخ.

27-سالم إبراهيم: العنف والإرهاب، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988.

28-سنيوارت ألان: ثقافة الأخبار، ترجمة هدى فؤاد، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2007.

29-سعد الدين العثماني: العنف السياسي بين عنف الدولة وعنف المجتمع، ضمن كتاب العنف والجريمة، التجليات- ط1 ، الرباط، مطبعة الرسالة، 2011.

30-شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر الديوان الوطني للمطبوعات، 1982.

31-صالح بن إبراهيم بن عبد اللّطيف الصنيع: التدني علاج الجريمة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1998.

32-طالب حسني: علم الإجرام، بيروت، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

33-عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية المجرم، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997.

34-عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الرحمن وافي، الجزء الثاني، ط3، مصر دار النهضة.

35-عبد الرحمن تومي: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية، 2011.

36-عبد السلام بن حدو: مبادئ علم الإجرام- دراسة في الشخصية الإجرامية، مراكش، المطبعة الوطنية، 1999.

37-عبد السلام عبد الفقار وآخرون: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1981.

38-عبد العزيز سعد: الجرائم الواقعية على نظام الأسرة- الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1920.

39-عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الجزء الأوّل، ط4 ، بدون تاريخ.

40-عبد الناصر حرّيز: الإرهاب السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1996.

41- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط3، 1984.

42- علي أسعد وطنة: بنية السلطة وإشكابلية التسلّط التربوي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

43- علي بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية- الاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

44- علي سموك : إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، عنابة، جامعة باجي مختار، 2006.

45- علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

46- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

47- ب. دينيسوف: نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي، ترجمة سحر سعيد، دمشق، دار الطباعة 1981.

48- فؤاد الألوس: العنف ووسائل الإعلام، الأردن، دار مونة للنشر والتوزيع، 2012.

49- فيليب برنو وآخرون: العنف وعلم الاجتماع، ترجمة إلياس زحلاوي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 1985.

50- قيس النوري: الأنثروبولوجيا النفسية، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990.

51- كاظم الشبيب: العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 2007.

52- هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط2، بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1975.

53- محمد إبراهيم الدسوقي: سيكولوجية التطرف، دراسة نفسية، القاهرة، الدار الجامعية، 1992.

54- محمد العدوي: العشوائيات والأمن البشري، القاهرة، دار مصر المحروسة، ط1، 2007.

55- محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف – دراسة نفسية اجتماعية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 1999.

56- محمد عبده: مقدمة في الأنثروبولوجيا –المجالات النظرية والتطبيقية- دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.

57- محمد يسري إبراهيم دعبس: الإدمان بين التجريم والمرض، دراسة في أنثروبولوجية الجريمة، 1994.

58- محمد يسري إبراهيم دعبس: الإرهاب والشباب، رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، الطبعة الثانية، 1996.

59- محمد يسري إبراهيم دعبس: الإرهاب بين التجريم والمرض، رؤية في أنثروبولوجية الجريمة، الجريمة، 1996.

60- محمود أبو النيل: سيكولوجية الشعب في مصر، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسة، 1984.

61- محمد عبد الفاضل: أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، القاهرة، المعهد العربي للتخطيط، 1980.

62- محمود عبد الله محمد خوالدة: علم النفس الإرهاب، عمان، دار الشروق والتوزيع، 2005.

63- مصطفى العوجي: دروس في العلم الجنائي –السياسة الجنائية والتصدي للجريمة، الجزء الثاني، مؤسسة نوفل، الطبعة الثانية.

64- ممدوحة محمد سلامة: الإساءة للأطفال وعواقبها، الهيئة المصرية للكتاب، 1991.

65- نوبل تايمز: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية –ترجمة غريب محمد السيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، 1997.

66- يوسف البدر: الجريمة والانحراف السلوكى والغذاء، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2003.

–المجلات

1- النوري قيس: الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، الكويت، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد العاشر، العدد الأول، 1979.

2- أمينة الجندي: التطرف بين الشباب –دراسة ميدانية- القاهرة، مجلّة تالمنار، العدد 51، 1989.

3- حسنين إسماعيل: التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين، الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الأول، 1981.

4- سميحة عبد الغاني: الشخصية العدوانية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجبائية، العدد 1، المجلد 22، 1985.

5- علي أسعد وطنة: من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 104، السنة 26، 2009.

6- علي محمود ليلة: العنف في المجتمعات النامية في وجهة نظر التحليل الوظيفي، مصر، المجلة الجنلائية القومية، العدد 2، المجلد 17.

7- كمال مرسي إبراهيم: سيكولوجية العدوان، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، مجلد 12، 1985.

8- محمد رمضان: الهجرة الشرعية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي- دراسة ميدانية، معسكر، مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 4، 2009.

9- محمد رمضان: الشباب الجزائري وثقافة الهجرة غير الشرعية، مجلّة بيت الحكمة، تونس، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2010.

10- محمد سعيد ابو عامود: العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، الكويت، مجلة المستقبل العربي، العدد 140، 1990.

11- محمد سعيد عبد المجيد: وجدي عبد سعيد عبد اللطيف، العولمة والهجرة غير الشرعية في المجتمع الريفي، دراسة ميدانية، الكويت، حوليات الأدب وزالعلوم الاجتماعية، 2011.

12- محمود شمال حسن: دراسة مقارنة في السلوك التسلطي بين طلبة الجامعة وأساتذتها، بغداد، مجلة آداب المستنصرية، العدد 33، 1999.

-الرسائل الجامعية

الدكتوراه:

1-محمد رمضان: إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في أنثروبولوجية الجريمة، رسالة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2002-2003

2- محمد مدان: الأصول السوسيو- تاريخية السلطة السياسية في الجزائر (1962- 2002)، دراسة أنثروبولوجية، رسالة لنيل شهادة دكتواره في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2009- 2010.

الماجستير:

1- عمر زقاي: العنف في الخطاب الإسلامي الجزائري وعلاقته بمستويات التأهيل عند الأئمة. دراسة أنتروبولوجية، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في الأنتروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، 2004- 2005.

2- قباطي حفيظة: صورة العنف في الصحافة الجزائرية لسنة 1997، جريدة الخبر نموذجا، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، 2004-2005.

3- مصطفاوي خالد: مقاربة أنتروبولوجية حول ظاهرة العنف في ملاعب كرة القدم الجزائرية، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في الأنتروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، 2005، 2006.

مشاريع البحث:

1- محمد رمضان وآخرون: أبعاد الهجرة غير الشرعية في الجزائر – بحث مقدم في إطار المخطط الوطني للبحث، وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، 2013.

الملتقيات:

1- محمد رمضان: الوساطة المدرسة وثقافة الوقاية من العنف المدرسي ومكافحته في الجزائر، ملتقى دولي بالمغرب،2013.

2- محمد رمضان: أبعاد العنف المدرسي في الجزائر، ملتقى دولي تونس، المعهد الوطني لتكوين أطر الشباب، جامعة قرطاج، 2012.

2-المراجع باللغة الاجنبية:

1- ADDI Lahouari – L'impasse du populisme , ENAL, Alger, 1990.
2- ADDI Lahouari – de L'Algérie prés colonial à L'Algérie colonial, ENAL , Alger, 1985.
3- Claud Levi Strauss - l'homme nu, ed Plan, Paris, 1971.
4- Claud Levi Strauss- La voie des masques, ed Plan, Paris, 1979.
5- Claud Levi Strauss- L'antimopologie stucturelle, ed Plan, Paris, 1974.
6- CLAUDE Bontemps- manuel des institutions Algérienne- Paris-ed Cujas- 1976.
7- Fredric Buytendule- L'homme et l'animal, ed Gallimard, Paris, 1967.
8- HABRI Mohamed -L'Algérie et son destin , ed Arcontère, Paris, 1992.
9- Leauté : Criminologie et sciences pénitentiaires. PUF.
10- M.Born : Jeunes deviaots ou délinquants, E.D.P , MARDAGA, Bruxelle, 1996.
11- Madeline GRAVITZ- Lexique des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1983.
12- Rene GIRARD – La violence et le sucré, Editeur hachette, 1998.
13- Pierre Bordeau – La misère du monde, collection pointes, 2007.
14- Pierre Bordeau – Raison pratiques- sur la théorie de l'action, Ed le seuil, 1996.
15- Pierre Bordeau – La dominction masculine, ed le seuil, 1998.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
أولا- أهمية الدراسة (العلمية والعملية).....	04
ثانيا- مشكلة الدراسة.....	05
ثالثا: أهداف الدراسة.....	06
رابعا: مصطلحات الدراسة.....	07
-الانحراف.....	07
-الجنوح.....	08
-الجريمة.....	08
-السلوك الإجرامي.....	10
-التطرف.....	11
-التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.....	11
-الضبط الاجتماعي.....	11
-الفقر.....	12
-الحرمان.....	13
-الوعي بالحرمان.....	14
-العولمة.....	14
-الاغتراب.....	15
الفصل الأوّل: ماهية العنف	18
أوّلا: تعريف العنف.....	19
أ-العنف في اللغة.....	19
ب-العنف اصطلاحا: مصطلح رخو.....	20
ج-أشكال العنف.....	23

1-تصنيف روجي دادون..... 23
2-تصنيف إيث مبشو..... 25
3-أشكال أخرى من العنف..... 27
ثانيا: الاتجاهات العلمية المفسّرة للعنف..... 32
أ-سيكولوجية العنف..... 33
1-التنشئة الاجتماعية..... 35
2-الحرمان النسبي..... 40
3-الإحباط، العدوان، العنف..... 43
ب-سوسيولوجية العنف..... 45
1-نظرية البناء الاجتماعي والانحلال المعياري والانحراف..... 48
2-نظرية الاختلاط التفاضلي 50
3-نظريات الوشم..... 52
4-النظريات الاقتصادية..... 53
ج-أنتروبولوجية العنف..... 54
هـ-النظريات السياسية للعنف..... 57
1-التفسير الماركسي..... 57
2-التفسير الوطني..... 58
د-نظريات الإعلام المفسّرة للعنف..... 59
1-نظرية الغرس الثقافي..... 59
2-نظرية التطهير أو التنفيس..... 60
3-نظرية إشارة الحوافر العدوانية..... 61
4-نظرية التعلم من خلال الملاحظة..... 61
5-نظرية التعزيز..... 62

6-نظرية التقليد..... 63
الخلاصة..... 70
الفصل الثاني: خلفيات للعنف في المجتمع الجزائري وآثاره 71
أولا: المرجعية الاجتماعية للعنف في الجزائر..... 72
أ-العصبية بيئة جغرافية..... 72
1-الموقع الجغرافي..... 72
2-نمط الإنتاج البدوي..... 76
3-من العصبية إلى ثقافة السلّط في الحياة المعاصرة..... 78
ب-الاستعمار الفرنسي وسياسة العنف السلطة على الشعب الجزائري..... 81
1-تفكيك بنية المجتمع الجزائري..... 81
2-إغتصاب الحقوق والتنكيل الجزائريين وتشريدهم (السياسة الاستئصالية).... 87
ج-الاستقلال وثقافة الهيمنة على السلطة..... 89
1-ثقافة الولاء وإنتاج الشخصية المغتربة التحكيمية السلّطة..... 90
2-التحالفات السياسية المولّدة للإقصاء والتهميش..... 93
3-للعنف السياسي وإشكالية السلطة الحديثة في الجزائر..... 95
د-تبعات الهيمنة السياسية..... 100
1-هيمنة الدولة على المجتمع إقتصاديا..... 100
2-هيمنة الدولة على المجتمع المدني..... 105
ثانيا: آثار العنف في المجتمع الجزائري ونتائجه..... 109
أ-مؤشرات العنف في الواقع المعاصر الجزائري..... 110
ب-آثار العنف وأبعاده في الجزائر..... 119
1-العنف أنتج الحانحي والمجرميني وكذلك الأمراض النفسية والمشكلات..... 119
2-العنف فك مؤسسات المجتمع وكرس خطابا منحرفا في المؤسسات..... 121

3-العنف أنتج خطاب مسجدي منحرف..... 123
4-العنف أفسد الإعلام..... 125
5-العنف إخترق الرياضة..... 136
الفصل الثالث: الباعث إلى العنف– نتائج دراسة ميدانية 139
أولا: الإجراءات المنهجية..... 140
-منهج الدراسة..... 140
-مجتمع الدراسة..... 141
-خطوات الدراسة..... 141
-فرضية الدراسة..... 143
-عينّة الدراسة..... 144
-أدوات جمع البيانات..... 145
ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية..... 147
-الجوانب الشخصية والأسرية..... 147
*العمر الزمني..... 147
*المستوى التعليمي..... 148
*الاسم المستعار..... 149
*التسوّل..... 150
*خطورة الفعل المرتكب..... 151
*الحالة النفسية للفاعل..... 152
*العادات السلوكية السيئة..... 153
-العوامل الطبيعية..... 155
*المناخ..... 155
*الغذاء..... 155

*السكن..... 157
*الجوانب الاجتماعية..... 159
*الأسرة..... 159
*الحالة الاقتصادية..... 162
*الأبعاد الصحّية..... 164
*المعتقدات الشعبية..... 166
*المشاجرات في الحياة اليومية..... 168
*العلاقات الاجتماعية 171
*الاغتراب في الحياة اليومية..... 172
-العوامل السياسية..... 174
ثالثا: استخلاصات الدراسة الأساسية بشأن بواعث العنف في المجتمع الجزائري..... 179
أ-بواعث العنف في المجتمع الجزائري..... 179
1-المعاناة في المجال الاقتصادي والاجتماعي..... 180
2-اغتراب الفرد الجزائري..... 184
ج-مقترحات لدراسات أخرى..... 186
د-صعوبات الدراسة..... 187
قائمة المراجع..... 188
فهرس الموضوعات..... 198

ملخص:

أصبح العنف يمثل هاجسا حقيقيا بالنسبة للشعوب والمجتمعات في كل لأنحاء المعمورة... والمجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذه الظاهرة... فقد واجه خلال الحقبة الاستعمارية كل أشكال الاضطهاد والقمع... وبعد الاستقلال اصطدم الشعب الجزائري بظروف مأسوية مثل التهميش والإقصاء وسوء توزيع الثروة وغياب المشاركة الشعبية في برامج التنمية... ويبدو أن هذه العوامل مجتمعة فضلا عن العوامل التاريخية هي التي عجّلت بوقوع انتفاضة شعبية خلال بداية العقد الأخير من القرن العشرين أدخلت البلاد في حرب ضدّ الإرهاب...وفي وقت لاحق ضدّ أشكال من الانحراف الجنائي: العنف، الهجرة غير الشرعية، المخدرات، التهريب، الفساد، إلخ...

الكلمات المفتاحية: العنف– الجريمة– المجتمع– العولمة.

Résumé :

La violence est devenue une véritable préoccupation pour les peuples et les communautés partout dans les régions du monde. Et la société Algérienne n'est pas plus loin de ce phénomène Elle a confronté, durant l'époque coloniale, toutes les formes de contrainte répression .Après l'indépendance le peuple Algérien heurta avec des circonstances tragiques telles que la marginalisation, l'exclusion, la mauvaise répartition des richesses et l'absence de participation populaire dans les programmes de développement .Il parait que l'apparition d'une révolte populaire au début de la dernière décennie du vingtième siècle, ont introduit le pays dans la guerre contre le terrorisme. Et plus tard contre des formes de déviation criminelle : la violence, l'immigration illégale, la drogue, la contrebande et la corruption…etc

Mots clés : Violence- Crime-Société- Mondialisation .

Summary

Violence has become a real concern for the people and communités throughout the regions of the world. And Algerian society is nor far of this phenomenon . It confronts during the colonial era, all dforls of compultion and coerrcion. After independance, the Algerian people collided with tragic circumstances such as marginalization, exclusion, bad distribution of wealth and the lack of popular participation in developement programs. Iut seems that combination of these factors, as well as historical factors precipated the emergence of a popular revolt early in the last decade of the twentieth broutgth the contry into war against terrorism

And later against form of criminal diversion : violence, illegal immigration, drugs, smuggling and corruption…etc.

Keys word : violence-crime- society- globalization.